



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه  
صباح  
الرمضان

www.ghaemiyeh.com  
www.ghaemiyeh.org  
www.ghaemiyeh.net  
www.ghaemiyeh.ir

# زِيَادَةُ الْحِكْمِ حَمْدًا

طبعة منقحة وشاملة

مطبعة لفتاوى

مجمع الأئمة الإسلاميين وفقهائهم

آية الله العظمى الامام الموسوي الخميني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# زبده الاحكام

كاتب:

امام خمينى

نشرت فى الطباعة:

مجهول (بى جا ، بى نا )

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
٣٠	زبدة الاحكام
٣٠	اشارة
٣٠	مقدمة الناشر
٣٠	مقدمة فى الاجتهاد و التقليد
٣٢	كتاب الطهارة
٣٢	المياه
٣٣	أحكام التخلى
٣٤	الاستنجا
٣٤	الاستبراء
٣٥	الوضوء
٣٥	واجبات الوضوء
٣٦	شرائط الوضوء
٣٦	موجبات الوضوء
٣٧	غايات الوضوء
٣٧	أحكام الخلل فى الوضوء
٣٨	وضوء الجبيرة
٣٩	الاغسال
٣٩	غسل الجنابة
٣٩	واجبات الغسل
٤٠	اشارة
٤٠	الاول - النية
٤٠	الثانى - غسل ظاهر البشرة
٤٠	الثالث - الترتيب فى الترتيبى الذى هو أفضل من الارتماسى

٤٠	الرابع من الواجبات إطلاق الماء و طهارته و إباحته،
٤١	دم الحيض
٤١	اشارة
٤٢	احكام الحيض
٤٣	الاستحاضة
٤٤	النفاس
٤٤	غسل مس الميت
٤٤	أحكام الاموات
٤٤	اشارة
٤٥	غسل الميت
٤٥	اشارة
٤٥	كيفية غسل الميت
٤٦	تكفين الميت
٤٦	اشارة
٤٧	الحنوط
٤٧	الآداب و السنن
٤٧	الصلاة على الميت
٤٧	اشارة
٤٨	كيفية صلاة الميت
٤٨	الدفن
٤٩	الاغسال المندوبة
٤٩	التيمم
٤٩	مسوغات التيمم
٥٠	فيما يتيمم به
٥٠	كيفية التيمم
٥١	أحكام التيمم

٥١	النجاسات
٥١	النجاسات إحدى عشرة:
٥١	الأولى و الثانية: البول و الغائط من الحيوان ذى النفس السائلة
٥١	الثالثة: المنى من كل حيوان ذى نفس سائلة حل أكله أو حرم.
٥١	الرابعة: ميتة ذى النفس السائلة من الحيوان مما تحله الحياة
٥٢	الخامسة: دم ذى النفس السائلة
٥٢	السادسة و السابعة: الكلب و الخنزير البريان عينا و لعابا
٥٢	الثامنة: المسكر المائع بالأصل دون الجامد بالأصل
٥٢	التاسعة: الفقاخ
٥٢	العاشر: الكافر
٥٣	الحادية عشرة: عرق الإبل الجلالة،
٥٣	احكام النجاسات
٥٣	ما يعفى عنه فى الصلاة
٥٣	اشارة
٥٣	الاول: دم الجروح و القروح فى البدن و اللباس حتى تبرأ،
٥٣	الثانى: الدم فى البدن و اللباس إن كانت سعته أقل من الدرهم البغلى
٥٤	الثالث: كل ما لا تتم فيه الصلاة منفردا كالتكة و الجورب و نحوهما،
٥٤	الرابع: ما صار من البواطن و التوابع
٥٤	الخامس: ثوب المربية للطفل
٥٤	المطهرات
٥٤	اشارة
٥٤	أولها: الماء
٥٥	ثانيها: الأرض،
٥٥	ثالثها: الشمس،
٥٥	رابعها: الاستحالة إلى جسم آخر،
٥٥	خامسها: ذهاب الثلثين فى العصير بالنار أو بالشمس اذا غلى بإحدهما،



٥٥	سادسها: الانتقال،
٥٥	سابعها: الاسلام،
٥٦	ثامنها: التبعية،
٥٦	تاسعها: زوال عين النجاسة
٥٦	عاشرها: الغيبة،
٥٦	حادى عشرها: استبراء الجلال من الحيوان بما يخرجه عن اسم الجلل،
٥٦	الأواني
٥٦	كتاب الصلاة
٥٦	اعداد الفرائض و غيرها
٥٧	أوقات الفرائض
٥٨	القبلة
٥٨	الستر و الساتر
٥٩	المكان
٦٠	الأذان و الإقامة
٦١	حضور القلب
٦١	أفعال الصلاة
٦١	النية
٦٢	تكبيرة الاحرام
٦٢	القيام
٦٢	القراءة و الذكر
٦٣	الركوع
٦٤	السجود
٦٤	التشهد
٦٥	التسليم
٦٥	الترتيب
٦٥	الموالة

- ٦٦ ..... القنوت
- ٦٦ ..... التعقيب
- ٦٦ ..... مبطلات الصلاة
- ٦٦ ..... اشارة
- ٦٦ ..... أحدها- الحدث الأصغر و الأكبر،
- ٦٦ ..... ثانيها- التكفير،
- ٦٦ ..... ثالثها- الالتفات بكل البدن إلى الخلف أو اليمين أو الشمال
- ٦٧ ..... رابعها- تعمد الكلام و لو بحرفين مهملين،
- ٦٧ ..... خامسها- القهقهة
- ٦٧ ..... سادسها- تعمد البكاء عاليا لفوات أمر دنيوي،
- ٦٧ ..... سابعها- كل فعل ماح لها على وجه يصح سلب اسم الصلاة عنها
- ٦٧ ..... ثامنها- الأكل و الشرب و إن كانا قليلين على الاحوط
- ٦٧ ..... تاسعها- تعمد قول «أمين» بعد تمام الفاتحة
- ٦٧ ..... عاشرها- الشك في عدد غير الرباعية من الفرائض،
- ٦٧ ..... حادى عشرها- زيادة جزء أو نقصانه في الركن مطلقا،
- ٦٧ ..... صلاة الآيات
- ٦٨ ..... الخلل الواقع في الصلاة
- ٦٨ ..... اشارة
- ٦٩ ..... الشك
- ٦٩ ..... اشارة
- ٦٩ ..... الشك في عدد ركعات الفريضة
- ٧٠ ..... الشكوك التي لا اعتبار بها
- ٧١ ..... الظن
- ٧١ ..... اشارة
- ٧١ ..... ركعات الاحتياط
- ٧١ ..... الأجزاء المنسية

٧٢	سجود السهو
٧٢	صلاة القضاء
٧٣	صلاة الاستيجار
٧٤	صلاة العيدين
٧٤	صلاة المسافرين
٧٤	إشارة
٧٦	قواطع السفر
٧٧	أحكام المسافر
٧٧	صلاة الجماعة
٧٧	إشارة
٧٨	شرائط الجماعة
٧٩	أحكام الجماعة
٨٠	شرائط إمام الجماعة
٨٠	صلاة الجمعة
٨٠	إشارة
٨٠	شرائطها
٨١	فيمن تجب عليه
٨١	في وقتها
٨٢	فروع
٨٢	كتاب الصوم
٨٢	النية
٨٣	ما يجب الإمساك عنه
٨٤	ما يترتب على الإفطار
٨٥	شرائط صحة الصوم
٨٦	طريق ثبوت الهلال
٨٦	قضاء صوم شهر رمضان

٨٧	الاعتكاف
٨٧	إشارة
٨٧	شروطه
٨٨	احكام الاعتكاف
٨٨	كتاب الحج
٨٨	إشارة
٨٨	شرائط وجوب حجة الاسلام
٨٩	الحج المندوب
٨٩	أقسام العمرة
٨٩	أقسام الحج
٨٩	صورة حج التمتع اجمالاً
٩٠	المواقيت
٩٠	الاحرام
٩٠	تروك الاحرام
٩١	كتاب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر
٩١	إشارة
٩١	أقسامهما و كيفية وجوبهما
٩٢	شرائط وجوبهما
٩٢	مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر
٩٢	إشارة
٩٣	المرتبة الاولى: أن يعمل عملاً يظهر منه انزجاره القلبي من المنكر
٩٣	المرتبة الثانية: الأمر و النهى لساناً.
٩٣	المرتبة الثالثة: الإنكار باليد.
٩٤	خاتمة فيها مسائل
٩٤	كتاب الزكاة
٩٤	إشارة

- ٩٤ ..... من تجب عليه الزكاة
- ٩٥ ..... ما تجب فيه الزكاة
- ٩٥ ..... اشارة
- ٩٥ ..... النصاب
- ٩٦ ..... السوم (الرعى)
- ٩٦ ..... الحول
- ٩٦ ..... الشرط الاخير
- ٩٦ ..... ما يؤخذ فى الزكاة
- ٩٧ ..... زكاة النقدين
- ٩٧ ..... زكاة الغلات
- ٩٨ ..... ما تأخذه الدولة
- ٩٩ ..... اخراج المؤمن
- ٩٩ ..... تتمه
- ١٠٠ ..... أصناف المستحقين للزكاة و مصارفها
- ١٠٠ ..... اشارة
- ١٠٠ ..... الاول و الثانى - الفقراء، و المساكين
- ١٠٠ ..... الثالث - العاملون عليها،
- ١٠٠ ..... الرابع - الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ،
- ١٠٠ ..... الخامس - فى الرقاب،
- ١٠١ ..... السادس - الغارمون،
- ١٠١ ..... السابع - فى سبيل الله،
- ١٠١ ..... الثامن - ابن السبيل،
- ١٠١ ..... اوصاف المستحقين
- ١٠١ ..... اشارة
- ١٠١ ..... الاول - الايمان
- ١٠١ ..... الثانى - أن لا يكون شاربا للخمر على الاحوط،

- الثالث- أن لا يكون ممن تجب نفقته على المالك، ..... ١٠٢
- الرابع- أن لا يكون هاشميا لو كانت الزكاة من غيره، ..... ١٠٢
- بقية أحكام الزكاة ..... ١٠٢
- زكاة الفطرة - ..... ١٠٣
- إشارة ..... ١٠٣
- جنس زكاة الفطرة ..... ١٠٤
- مقدارها ..... ١٠٤
- وقت وجوبها ..... ١٠٤
- مصرفها ..... ١٠٤
- كتاب الخمس ..... ١٠٥
- إشارة ..... ١٠٥
- ما يجب فيه الخمس ..... ١٠٥
- إشارة ..... ١٠٥
- الاول- ما يغتنم قهرا أو سرقة و غيلة- ..... ١٠٥
- الثاني- المعدن، ..... ١٠٥
- الثالث: الكنز، ..... ١٠٥
- الرابع: الغوص، ..... ١٠٦
- الخامس: ما يفضل عن مئونة السنة له و لعياله ..... ١٠٦
- السادس- الأراضى التى اشتراها الذمى من مسلم، ..... ١٠٧
- السابع- الحلال المختلط بالحرام مع عدم تميز صاحبه أصلا ..... ١٠٧
- مصرف الخمس - ..... ١٠٧
- الدفاع ..... ١٠٨
- إشارة ..... ١٠٨
- القسم الاول [الدفاع عن بيضة الاسلام] ..... ١٠٨
- القسم الثانى [عن نفسه و نحوها] ..... ١٠٩
- كتاب المكاسب و المتاجر - ..... ١٠٩

١٠٩	مقدمة
١١١	كتاب البيع
١١١	اشارة
١١١	شروط البيع
١١١	شرائط المتعاقدين
١١٢	شروط العوضين
١١٣	الخيارات
١١٣	اشارة
١١٣	الاول- خيار المجلس،
١١٣	الثاني: خيار الحيوان،
١١٣	الثالث- خيار الشرط
١١٤	الرابع- خيار الغبن،
١١٤	الخامس- خيار التأخير،
١١٥	السابع- خيار العيب،
١١٥	النقد و النسيئة
١١٦	الربا
١١٦	بيع الصرف
١١٧	بيع السلف
١١٧	بيع الثمار
١١٨	الإقالة
١١٨	الشفعة
١١٩	الصلح
١١٩	الإجارة
١٢٠	الجعالة
١٢١	العارية
١٢١	الوديعة

١٢١	المضاربة
١٢٢	الشركة
١٢٣	القسمة
١٢٣	المزارعة
١٢٤	المساقاة
١٢٤	الدين
١٢٥	القرض
١٢٤	الرهن
١٢٤	الحجر
١٢٤	الصغر
١٢٧	السفه
١٢٧	الفلس
١٢٨	المرض
١٢٨	الضمان
١٢٩	الحوالة
١٣٠	الكفالة
١٣٠	الوكالة
١٣١	الهبة
١٣٢	الوقف
١٣٣	الحبس
١٣٣	الصدقة
١٣٤	الوصية
١٣٥	النذر
١٣٥	الصيد و الذباجة
١٣٥	اشارة
١٣٦	الذباجة



١٣٧	الأطعمة و الأشرية
١٣٧	الحيوان
١٣٨	غير الحيوان
١٣٩	الغصب
١٤٠	اللقطة
١٤٠	لقطة الحيوان
١٤١	لقطة غير الحيوان
١٤٢	النكاح
١٤٢	اشارة
١٤٢	عقد النكاح
١٤٣	أولياء العقد
١٤٤	أسباب التحريم
١٤٤	النسب
١٤٤	الرضاع
١٤٥	المصاهرة و ما يلحق بها
١٤٦	سائر أسباب التحريم
١٤٦	النكاح المنقطع
١٤٧	العيوب الموجبة لخيار الفسخ
١٤٧	المهر
١٤٨	القسم و النشوز و الشقاق
١٤٩	أحكام الأولاد و الولادة
١٤٩	النفقات
١٥٠	كتاب الطلاق
١٥٠	شروطه
١٥١	صيغة الطلاق
١٥١	أقسام الطلاق

١٥٢	العدد
١٥٢	عدّة الفراق
١٥٢	عدّة الوفاة
١٥٣	عدّة وطء الشبهة
١٥٣	الرجعة
١٥٤	الخلع و المبراة
١٥٤	المواريث
١٥٤	موجبات الإرث
١٥٥	موانع الارث
١٥٥	حجب النقصان
١٥٦	سهام الإرث
١٥٦	اشارة
١٥٦	و الفروض ستة و أربابها ثلاثة عشر:
١٥٦	العول و التعصيب
١٥٧	فروع
١٥٧	القضاء
١٥٧	اشارة
١٥٧	صفات القاضى
١٥٨	وظائف القاضى
١٥٨	شروط سماع الدعوى
١٥٨	جواب المدعى عليه
١٥٩	أحكام الحلف
١٥٩	أحكام اليد
١٥٩	القاضى
١٦٠	أحكام المقاضة
١٦٠	الشهادات

١٦٠	صفات الشهود
١٦٠	ضابطة الشهادة
١٦١	أقسام الحقوق
١٦١	إشارة
١٦١	فروع
١٦١	الحدود
١٦٢	القصاص
١٦٢	إشارة
١٦٣	شروط القصاص
١٦٣	فيما يثبت به القصاص
١٦٣	استيفاء القصاص
١٦٤	قصاص ما دون النفس
١٦٤	الديات
١٦٤	إشارة
١٦٥	دية الأعضاء
١٦٦	بعض المسائل المستحدثة
١٦٦	الكمبيالات
١٦٧	السرقفلية
١٦٧	بطاقات اليانصيب
١٦٧	التأمين
١٦٨	الراديو و التلفزيون و نحوهما
١٦٨	فروع
١٦٩	قائمة ملحقة لتوضيح الألفاظ و المصطلحات
١٦٩	أ
١٦٩	الماء الجارى:
١٦٩	الماء القليل:

- الماء المضاف: ١٦٩
- آلات اللهب: ١٦٩
- ابن السبيل: ١٦٩
- الأجزاء و الشرائط: ١٦٩
- الاحتلام: ١٧٠
- الاحتياط: ١٧٠
- الاحتياط اللازم: ١٧٠
- الاحتياط المستحب: ١٧٠
- الاحتياط الواجب: ١٧٠
- لا يترك الاحتياط: ١٧٠
- الأحكام الخمسة: ١٧٠
- الاحوط: ١٧٠
- إحياء الارض: ١٧٠
- أرباب الخمس: ١٧١
- الاستبراء: ١٧١
- الاستحاضة: ١٧١
- الاستحالة: ١٧١
- الاسترباح: ١٧١
- الاستفتاء: ١٧١
- الاستطاعة: ١٧١
- الاستمناء: ١٧١
- فيه اشكال: ١٧٢
- أظهر: ١٧٢
- الافضاء: ١٧٢
- الأقرب: ١٧٢
- الأقوى: ١٧٢

الأموال المحترمة: ١٧٢

الأمر الحسبي: ١٧٢

الإيقاع: ١٧٢

أهل الكتب: ١٧٢

ب - ١٧٣

البدعة: ١٧٣

بعيد: ١٧٣

ليس بعيد: ١٧٣

بيع المثل بالمثل: ١٧٣

ت - ١٧٣

تأكد حسن الاحتياط: ١٧٣

التجافى: ١٧٣

التخلى: ١٧٣

التخميس: ١٧٣

التروى: ١٧٣

التذكية: ١٧٤

التسبيحات الأربع: ١٧٤

تسبيح الزهراء (ع): ١٧٤

التسمية: ١٧٤

التقاص: ١٧٤

التقليد: ١٧٤

تكبير الإحرام: ١٧٤

التلفيح: ١٧٤

التملك بضمآن: ١٧٤

تنزيل الكمبيالة (الخصم): ١٧٤

تيمم الجبيرة: ١٧٤

١٧٥ ----- ث

١٧٥ -----: الثلثان

١٧٥ ----- ج -

١٧٥ -----: الجاعل

١٧٥ -----: الجاهل القاصر

١٧٥ -----: الجبيرة

١٧٥ -----: الجنب

١٧٥ -----: الجعالة

١٧٥ -----: الجلال

١٧٥ -----: الجماع

١٧٥ -----: الجهر

١٧٦ ----- ح -

١٧٦ -----: الحائض

١٧٦ -----: الحاكم الشرعي

١٧٦ -----: الحج

١٧٦ -----: الحج النيايى

١٧٦ -----: الحدث الأصغر

١٧٦ -----: الحدث الأكبر

١٧٦ -----: حدّ الترخّص

١٧٦ -----: الحرج

١٧٦ -----: الحضر

١٧٧ -----: الحنوط

١٧٧ -----: الحوالة

١٧٧ -----: الحيض

١٧٧ ----- خ -

١٧٧ -----: لا يخلو من قوة: لا يخلو من وجه:

١٧٧ ..... الخمس:

١٧٧ ..... الخيار:

١٧٧ ..... د -

١٧٧ ..... الدائمة:

١٧٧ ..... الدبر:

١٧٧ ..... الدفاع:

١٧٧ ..... الديّة:

١٧٨ ..... ذ -

١٧٨ ..... الذبح الشرعي:

١٧٨ ..... الذمّة:

١٧٨ ..... الذمّي:

١٧٨ ..... ر -

١٧٨ ..... ربا القرض:

١٧٨ ..... ربح السنّة:

١٧٨ ..... الرضاعي:

١٧٨ ..... الركن و جمعه أركان:

١٧٨ ..... الركوع:

١٧٨ ..... الرهن:

١٧٩ ..... ربيّة:

١٧٩ ..... ز -

١٧٩ ..... الزائد على المئونة:

١٧٩ ..... الزكاة

١٧٩ ..... زكاة الفطرة

١٧٩ ..... س -

١٧٩ ..... السجود:

١٧٩ ..... سجدة السهو:

سجدة الشكر: ١٧٩

سجدة التلاوة: ١٧٩

اشارة: ١٨٠

موارد السجدة المستحبة: ١٨٠

موارد السجدة الواجبة: ١٨٠

السقط: ١٨٠

السور: ١٨٠

ش - ١٨٠

الشخص: ١٨١

الشارع: ١٨١

شروط الذمة: ١٨١

ص - ١٨١

صاع: ١٨١

الصلح: ١٨١

الصيغة: ١٨١

ض - ١٨١

الضامن: ١٨١

ط - ١٨١

الطلاق: ١٨١

الطلاق البائن: ١٨١

طلاق الخلع: ١٨٢

الطلاق الرجعي: ١٨٢

طلاق المبارة: ١٨٢

طواف النساء: ١٨٢

الطهارة: ١٨٢

هو الظاهر: ١٨٢



الظهر الشرعي: ١٨٢

ع - ١٨٢

العادة الشهرية: ١٨٢

العارية: ١٨٢

العامل: ١٨٣

عرق الجنب من الحرام: ١٨٣

العزل: ١٨٣

العقد المؤقت: ١٨٣

العمرة: ١٨٣

العنين: ١٨٣

العورة: ١٨٣

العهد: ١٨٣

عيد الفطر: ١٨٣

عيد الأضحى: ١٨٤

الغرض العقلائي: ١٨٤

الغسالة: ١٨٤

الغسل: ١٨٤

الغسل الواجب: ١٨٤

الغسل المستحب: ١٨٤

الغسل الارتماسي: ١٨٤

الغسل الترتيبي: ١٨٤

غسل الجبيرة: ١٨٤

الغش: ١٨٥

الغصب: ١٨٥

ف - ١٨٥

الفتوى: ١٨٥

١٨٥ ..... الفجر:

١٨٥ ..... الفجر الاول و الثانى:

١٨٥ ..... الفجر الصادق:

١٨٥ ..... الفجر الكاذب:

١٨٥ ..... فرادى:

١٨٥ ..... الفرج:

١٨٥ ..... الفقاع:

١٨٦ ..... الفقير:

١٨٦ ..... فى سبيل الله:

١٨٦ ..... - ق -

١٨٦ ..... القبل:

١٨٦ ..... القرار الضمنى:

١٨٦ ..... القرار الصورى:

١٨٦ ..... القرينة:

١٨٦ ..... القسم:

١٨٦ ..... قصد الإقامة:

١٨٦ ..... قصد الإنشاء:

١٨٧ ..... قصد القرية:

١٨٧ ..... قصد الوجه:

١٨٧ ..... القضاء:

١٨٧ ..... القنوت:

١٨٧ ..... القوى:

١٨٧ ..... القيام المتصل بالركوع:

١٨٧ ..... القىء:

١٨٧ ..... القيم:

١٨٧ ..... [ك]

١٨٧ ..... الكافر:

١٨٨ ..... الكافر الحربى:

١٨٨ ..... الكافر الذمى:

١٨٨ ..... كثير الشك:

١٨٨ ..... كشف الخلاف:

١٨٨ ..... الكفارة:

١٨٨ ..... كفارة الجمع:

١٨٨ ..... الكفالة:

١٨٨ ..... [ل]

١٨٨ ..... اللازم:

١٨٩ ..... لازم الوفاء:

١٨٩ ..... - م -

١٨٩ ..... المباح:

١٨٩ ..... المبتدئة:

١٨٩ ..... المبطلات:

١٨٩ ..... المتعة:

١٨٩ ..... المتنجس:

١٨٩ ..... المثمن:

١٨٩ ..... المجتهد:

١٨٩ ..... المجتهد الجامع للشرايط:

١٨٩ ..... مجهول المالك:

١٩٠ ..... المجزى:

١٩٠ ..... المحرم:

١٩٠ ..... المحرم:

١٩٠ ..... محل إشكال:

١٩٠ ..... محل تأمل:

١٩٠	.....	المدّ:
١٩٠	.....	المدى:
١٩٠	.....	المرتد:
١٩٠	.....	المرتد الفطرى:
١٩١	.....	المرتد الملى:
١٩١	.....	المزارعة:
١٩١	.....	المساقاة:
١٩١	.....	المستحاضة:
١٩١	.....	المسكين:
١٩١	.....	المسكرات:
١٩١	.....	المصالحة:
١٩١	.....	المضطربة:
١٩١	.....	المضمضة:
١٩١	.....	معامله السلف: (أو بيع السلف):
١٩٢	.....	الميمز:
١٩٢	.....	الموالة:
١٩٢	.....	ن
١٩٢	.....	الناسية:
١٩٢	.....	النافلة- النوافل:
١٩٢	.....	النوافل اليومية:
١٩٢	.....	النصاب:
١٩٢	.....	نصاب الزكاة:
١٩٢	.....	نظر الريية:
١٩٢	.....	النفاس:
١٩٢	.....	النكاح:
١٩٣	.....	و

- الواجب: ١٩٣
- إشارة: ١٩٣
- أقسامه: ١٩٣
- الأصلي (النفسي): ١٩٣
- التبعي (الغيري): ١٩٣
- التعبدى: ١٩٣
- التوصلي: ١٩٣
- التعييني: ١٩٣
- التخييري: ١٩٤
- العيني: ١٩٤
- الكفائي: ١٩٤
- المعلق: ١٩٤
- المنجز: ١٩٤
- المطلق: ١٩٤
- المشروط: ١٩٤
- الموسع: ١٩٥
- المضيق: ١٩٥
- الودي: ١٩٥
- الوديعة: ١٩٥
- الودي: ١٩٥
- الوصي: ١٩٥
- الوصية: ١٩٥
- الوطن: ١٩٥
- الوطء: ١٩٥
- الوقف: ١٩٥
- الوكالة: ١٩٦

الوكيل: ..... ١٩٤-

الولى: ..... ١٩٤-

-ى- ..... ١٩٤-

اليانسة ..... ١٩٤-

الفهرست ..... ١٩٤-

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية ..... ٢٠٤-

اشاره

سرشناسه : خمینی، روح الله، رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ۱۲۷۹ - ۱۳۶۸.  
عنوان و نام پدید آور : رساله شریفه زبدۃ الاحكام مطابق با فتوای حضرت حجه الاسلام و المسلمین آیت الله العظمی آقای حاج آقا روح الله موسوی خمینی...  
مشخصات نشر : [بی جا: بی نا]، ۱۳۴۱ (قم: حکمت (چاپخانه)).  
مشخصات ظاهری : ۲۱۴ ص.  
وضعیت فهرست نویسی : برون سپاری.  
یادداشت : کتاب حاضر تحت عنوان زبدۃ الاحكام در سالهای مختلف توسط ناشران متفاوت منتشر شده است  
یادداشت : چاپ سوم.  
عنوان دیگر : زبدۃ الاحكام.  
موضوع : فقه جعفری -- رساله عملیه  
رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۹/خ از ۲ ۱۳۴۱  
رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲۲  
شماره کتابشناسی ملی : ۱۷۹۹۲۰۶

مقدمه الناشر

الاسلام دين الحياة، و المنظم لكل شؤون الانسان بما يضمن له مسيرة تكاملية متوازنة.  
و قد عمل فقهاء الاسلام منذ العصور الاولى على استنباط الاحكام الشرعية من منابعها الاصيله. و راح الفكر الفقهي يتنامى على مر العصور باستمرار انفتاح باب الاجتهاد و مواجهته لمتغيرات الحياة؛ الامر الذي كان يدفع الفقهاء لتحديد موقف الاسلام و تقديم الصورة الاسلاميه الجامعة لمقلديهم بشكل «رسالة عملية» معتمدة.  
و هكذا ألف الامام الفقيه القائد آية الله العظمی السيد الخمينی دام ظله على رءوس المسلمين كتاب «تحرير الوسيلة» - خلال مدة نفيه من قبل الطاغوت الى تركيا- الذي اختصره بعض العلماء من تلامذة الامام تحت عنوان «زبدۃ الاحكام».  
و قد قامت منظمة الاعلام الاسلامی بتقديم هذه الطبعة المنقحة الجديدة منه مع اضافة أبواب جديدة ملخصة من «التحرير»، و توضيح بعض المصطلحات فيه بالشكل الذي نال قبول الامام و تأييده.  
و في الختام نسأل الله تعالى ان يوفق المسلمين لتطبيق هذه الاحكام في كل شؤون حياتهم، انه نعم المولى و نعم النصير ...  
منظمة الاعلام الاسلامی قسم العلاقات الدولية  
زبدۃ الأحكام (للإمام الخمينی)، ص: ۲  
الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على محمد و آله الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين.

مقدمه في الاجتهاد و التقليد

يجب على كل مكلف غير بالغ مرتبة الاجتهاد أن يكون في غير الضروريات من عباداته و معاملاته- و لو في المستحبات و المباحات- إما مقلداً أو محتاطاً بشرط أن يعرف موارد الاحتياط، و لا- يعرف ذلك إلا القليل، فعمل العامي الذي لا يعرف مواضع الاحتياط من غير تقليد باطل على التفصيل الآتي.

(مسألة ١) يجوز العمل بالاحتياط و لو كان مستلزماً للتكرار.

(مسألة ٢) التقليد هو العمل مستندا الى فتوى الفقيه. نعم ما يكون مصححا للعمل هو صدوره عن حجة كفتوى الفقيه و ان لم يصدق عليه عنوان التقليد.

(مسألة ٣) يجب أن يكون المرجع للتقليد مجتهدا عادلا ورعا

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣

في دين الله، بل غير مكب على الدنيا، و لا حريص عليها جاهها و مالا على الاحوط.

(مسألة ٤) يجوز العدول بعد تحقق التقليد من الحي الى الحي المساوي في العلم، و يجب فيما إذا كان الثاني أعلم على الاحوط.

(مسألة ٥) يجب تقليد الأعم مع الامكان على الأحوط و يجب الفحص عنه، و مع التساوي يتخير، و إذا كان أحدهما أروع أو أعدل فالأولى الأحوط اختياره، كما أنه يجوز مع التساوي التبعض في التقليد بأخذ بعض المسائل من أحدهما و بعضها من الآخر.

(مسألة ٦) يجب على العامي أن يقلد الأعم في مسألة و جوب تقليد الأعم، فإن أفتى بجواز تقليد غير الأعم يتخير بين تقليده و تقليد غيره، و لا يجوز له تقليد غير الأعم إذا أفتى بعدم و جوب تقليد الأعم.

(مسألة ٧) اذا لم يكن للأعم فتوى في مسألة من المسائل يجوز الرجوع في تلك المسألة إلى غيره مع رعاية الأعم فالأعم على الأحوط.

(مسألة ٨) لا يجوز تقليد الميت ابتداء، نعم يجوز البقاء على تقليده بعد تحققه بالعمل ببعض المسائل مطلقا و لو في المسائل التي لم يعمل بها.

(مسألة ٩) إذا عمل عملا من عبادة أو عقد أو ايقاع على طبق فتوى من يقلده فمات ذلك المجتهد فقلد من يقول ببطلانه يجوز له البناء على صحة الأعمال السابقة.

(مسألة ١٠) إذا قلد مجتهدا من غير فحص عن حاله ثم شك في أنه كان جامعا للشرائط و جب عليه الفحص، و أما اذا علم بعروض ما يوجب فقده للشرائط من فسق أو جنون أو نسيان يجب العدول الى المجتهد الجامع.

(مسألة ١١) يثبت الاجتهاد بالاختبار و بالشيع المفيد للعلم و بشهادة عدلين من أهل الخبرة، و كذا الأعمية. كما أنه يثبت فتوى

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤

المجتهد بالسماع منه، و بنقل العدلين أو عدل واحد، بل الظاهر في أخذ فتوى المجتهد كفاية نقل شخص واحد اذا كان ثقة يطمئن بقوله، و كذا الرجوع إلى رسالته اذا كانت مأمونة من الغلط.

(مسألة ١٢) يجب تعلم مسائل الشك و السهو و غيرها مما هو محل الابتلاء غالبا إلا إذا اطمان من نفسه بعدم الابتلاء بها، كما أنه يجب تعلم أجزاء العبادات و شرائطها و موانعها و مقدماتها، و لو علم إجمالا أن عمله واجد لجميع ما يعتبر فيه صح.

(مسألة ١٣) اذا علم أنه كان في عباداته بلا تقليد مدة من الزمان و لم يعلم مقدارها فان علم بكيفيتها و موافقتها لفتوى المجتهد الذي رجع إليه أو كان له الرجوع إليه فعمله صحيح، و إلا يقضى الأعمال السابقة بمقدار العلم باشتغال الذمة و إن كان الاحوط قضاؤها بمقدار يحصل معه العلم ببراءة ذمته.



(مسألة ١٤) يعتبر فى المفتى و القاضى العدالة، و تثبت بشهادة العدلين، و بالمعاشرة المفيدة للعلم أو الاطمئنان، و بالشياع المفيد للعلم، بل تعرف بحسن الظاهر و مواظبته على الشرعيات و الطاعات، و لو لم يحصل منه الظن أو العلم.

(مسألة ١٥) العدالة عبارة عن ملكة راسخة باعثة على ملازمة التقوى من ترك المحرمات و إتيان الواجبات، و تزول حكما بارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر، بل بارتكاب الصغائر أيضا على الأحوط، و تعود بالتوبة مع بقاء الملكة المذكورة.

(مسألة ١٦) اذا اتفق فى أثناء الصلاة مسألة لا يعلم حكمها و لم يتمكن من استعلامها بنى على أحد الطرفين بقصد السؤال عن حكمها بعد الصلاة، فلو ظهرت المطابقة صحت صلاته.

(مسألة ١٧) الاحتياط المطلق فى مقام الفتوى من غير سبق فتوى على خلافه أو لحوقها كذلك لا يجوز تركه، بل يجب إما العمل زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٥

بالاحتياط أو الرجوع الى الغير: الأعلم فالأعلم نعم إذا كان الاحتياط فى الرسائل العملية مسبقا بالفتوى على خلافه- كما لو قال بعد الفتوى فى المسألة: و إن كان الأحوط كذا- أو ملحوقا بالفتوى على خلافه- كأن يقول: الأحوط كذا و إن كان الحكم كذا أو و إن كان الأقوى كذا- أو يقول الأولى و الأحوط كذا جاز فى تلك الموارد الثلاثة ترك الاحتياط.

## كتاب الطهارة

### المياه

الماء إما مطلق أو مضاف، فالمضاف كالمعتصر من الأجسام كماء الرمان، و الممتزج بغيره مما يخرج عن صدق اسم الماء، كماء السكر و الملح، و المطلق على أقسام: الجارى و النابع بغير جريان و المطر و البئر و الواقف (الراكد).

(مسألة ١) الماء المضاف طاهر فى نفسه و غير مطهر لا من الحدث «١» و لا من الخبث «٢». و لو لاقى نجسا يتنجس جميعه و لو كان ألف كر، نعم اذا كان جاريا من العالى الى السافل و لو بنحو الانحدار مع الدفع بقوة و لاقى أسفله النجاسة فانها تختص بموضع الملاقاة و ما دونه.

(مسألة ٢) الماء المطلق بجميع أقسامه يتنجس فيما اذا تغير بسبب ملاقاة النجاسة أحد أوصافه: (اللون و الطعم و الرائحة) و أما اذا تغير بالمجاورة كما اذا كان قريبا من جيفة فلا يتنجس.

(١) الحدث فى الاصطلاح الفقهى هو، حالة تحدث فى الانسان باسباب توجب الوضوء او الغسل. و هو قسمان: أ- حدث اصغر: و هو ما يوجب الوضوء كالنوم و الريح و غيرهما مما سيأتى بيانه.

ب: حدث اكبر: و هو ما يوجب الغسل كالجنابة و الحيض و غيرهما.

(٢) الخبث هو: النجاسة كالدّم و البول و الغائط و غيرها.

زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٦

(مسألة ٣) المعبر تأثر الماء بأوصاف النجاسة لا-المتنجس كما أن المناط فى التغير هو مجرد التأثر بسبب النجاسة فى أحد الأوصاف الثلاثة و ان كان من غير سنخ النجس، فلو اصفر مثلا بوقوع الدم تنجس.

(مسألة ٤) الماء الجارى و هو النابع السائل لا ينجس بملاقاة النجس- كثيرا كان أو قليلا- و يلحق به النابع الراكد كبعض العيون، و كذلك البئر على الأقوى، نعم تنجس هذه المياه بالتغير.

(مسألة ٥) الراكد المتصل بالجاري له حكم الجارى، و يطهر اذا تنجس بالتغير- بزوال تغيره و لو من قبل نفسه مع امتزاجه بالمعتصم كالجارى و الكر، و ماء المطر.

(مسألة ٦) الراكد بلا- مادة ينجس بملاقاة النجاسة اذا كان دون الكر، و يطهر بالامتزاج بالماء المعتصم، و الأقوى عدم الاكتفاء بالاتصال بلا امتزاج.

(مسألة ٧) الراكد إذا بلغ كرا لا ينجس بالملاقاة إلا بالتغير، و إذا تغير فإن كان الباقي بمقدار كر يبقى غير المتغير على طهارته، و إذا كان الباقي دون الكر ينجس الجميع.

(مسألة ٨) للكر تقديران: أحدهما بحسب الوزن، و الذى يقدر ب (٣٧٧ / ٤١٩) كيلوغراما تقريبا: و ثانيهما بحسب الحجم، و هو ما بلغ ثلاثة و أربعين شبرا مكعبا إلا ثمن شبر على الأحوط، بل لا يخلو من قوة، أو بلغ (٣٨٤) لترا.

(مسألة ٩) ماء المطر حال نزوله من السماء كالجارى فلا ينجس ما لم يتغير، و الأحوط اعتبار كونه بمقدار يجرى على الأرض الصلبة، و إن كان كفاية صدق المطر عليه لا يخلو من قوة.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧

(مسألة ١٠) يطهر المطر كل ما أصابه من المتنجسات القابلة للتطهير كالماء و الارض و الفرش و الأوانى، و الأقوى اعتبار الامتزاج فى الاول، و لا يحتاج فى الفرش و نحوه الى التعدد و العصر، بل و فى الاوانى أيضا لا حاجة الى التعدد، نعم اذا كان متنجسا ببولغ الكلب فالأقوى لزوم التعفير بالتراب أولا ثم يوضع تحت المطر، فاذا نزل عليه يطهر من دون حاجة الى التعدد.

(مسألة ١١) اذا كان السطح نجسا فنفسه فيه الماء و تقاطر حال نزول المطر يكون طاهرا و ان كان الماء المتقاطر مارا على عين النجس الموجودة فى السطح، نعم لو انقطع المطر و علم بأن المتقاطر من المار على عين النجس أو على ما تنجس بها يكون ما تقاطر كذلك نجسا.

(مسألة ١٢) الماء المستعمل فى الوضوء لا اشكال فى كونه طاهرا و مطهرا للحدث و الخبث، كما لا إشكال فى كون المستعمل فى رفع الحدث الأكبر طاهرا و مطهرا للخبث، بل الأقوى كونه مطهرا للحدث أيضا.

(مسألة ١٣) الماء المستعمل فى رفع الخبث- المسمى بالغسالة- نجس مطلقا، نعم ماء الاستنجاء- سواء كان مستعملا فى تطهير محل البول أو الغائط- طاهر إذا لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة، و لم يكن فيه أجزاء متميزة من الغائط، و لم يتعد فاحشا على وجهه لا- يصدق معه الاستنجاء، و لم تصل إليه نجاسة من الخارج، فلو خرج مع البول أو الغائط نجاسة أخرى مثل الدم ينجس ماء الاستنجاء حينئذ.

## أحكام التخلّى

(مسألة ١) يجب فى حال التخلّى كسائر الأحوال ستر العورة عن الناظر المحترم (الانسان المميز) رجلا- كان أو امرأة حتى المجنون و الطفل المميزين، كما يحرم النظر الى عورة الغير و لو كان المنظور إليه مجنونا أو طفلا- مميّزا، نعم يجوز لكل من الزوجين النظر الى عورة الآخر،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨

و العورة فى المرأة هنا القبل و الدبر، و فى الرجل هما مع البيضتين فقط، نعم فى الشعر النابت أطراف العورة الأحوط الاجتناب ناظرا و منظورا.

(مسألة ٢) لا يجوز النظر الى عورة الغير من وراء الزجاج بل و لا فى المرأة أو الماء الصافى.

(مسألة ٣) لو اضطر الى النظر الى عورة الغير كما في مقام العلاج فالأحوط أن ينظر إليها في المرآة المقابلة لها إن اندفع الاضطرار بذلك، وإلا فلا بأس.

(مسألة ٤) يحرم في حال التخلي استدبار القبلة واستقبالها بمقاديم بدنه، وهي الصدر والبطن، والميزان هو الاستدبار والاستقبال العرفيان، والأحوط ترك الاستقبال بعورته فقط. كما أن الأحوط حرمتها حال الاستبراء، بل على الأقوى لو خرج معه القطرات.

(مسألة ٥) لو اشتبهت القبلة بين الجهات ولم يمكن له الفحص و تعسر عليه التأخير الى أن تتضح القبلة، يتخير بينها ولا يبعد لزوم العمل بالظن لو حصل له.

## الاستنجاء

الاستنجاء: وهو عبارة عن تطهير محل البول والغائط.

(مسألة ١) يجب غسل مخرج البول بالماء مرتين على الأحوط، وان كان الأقوى كفاية المرّة في الرجل مع الخروج من مخرجه الطبيعي، ولا يجزى غير الماء. ويتخير في مخرج الغائط بين الغسل بالماء والمسح بشيء مزيل للنجاسة كالحجر، والغسل أفضل، والظاهر كفاية المرة في المسح مع النقاء كالغسل وان كان الأحوط الثلاث في المسح وإن حصل النقاء بالأقل، وان لم يحصل بالثلاث فيبقى النقاء، ويشترط فيما يمسح به الطهارة وأن لا تكون فيه رطوبة سارية، ويكفي في المسح زوال عين النجاسة وإن بقي الأثر.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩

(مسألة ٢) إنما يكفي بالمسح في الغائط اذا لم يتعد المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء، وأن لا يكون في المخرج نجاسة من الخارج.

(مسألة ٣) يحرم الاستنجاء بالأشياء المحترمة كالخبز وغيره وكذا بالعظم والروث على الأحوط، ولو فعل فحصول الطهارة محل اشكال خصوصاً في الأخيرين.

## الاستبراء

الاستبراء هو: أن يتحرى خروج ما يحتمل بقاؤه من البول في مجراه.

كيفية- على الأحوط الأولى- أن يمسح بقوة ما بين المقعد وأصل الذكر ثلاثاً ثم يضع سبابته مثلاً. تحت الذكر وابهامه فوقه و يمسح بقوة إلى رأسه ثلاثاً، ثم يعصر رأسه ثلاثاً، فإذا رأى بعده رطوبة مشتبهة لا يدرى أنها بول أو غيره يحكم بطهارتها وعدم ناقضيتها للوضوء لو توضعاً قبل خروجها، بخلاف ما لو لم يستبرئ، فإنه يحكم بنجاستها وناقضيتها، نعم لو شك في خروج الرطوبة وعدمه بني على عدمه.

(مسألة ١) اذا علم أن الخارج منه مذى «١» و لكن شك في أنه خرج معه بول أم لا، لا يحكم عليه بالنجاسة ولا الناقضية إلا أن يصدق عليه الرطوبة المشتبهة، كما اذا شك في كونه مذياً أو مركباً منه و من البول وعدمه.

(مسألة ٢) إذا بال و توضعاً ثم خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول والمنى فان كان قد استبرأ بعد البول يجب عليه الاحتياط بالجمع

(١) المذى: ماء ابيض لزج يخرج من الذكر فى بعض الحالات، و هو طاهر و لا ينقض الوضوء، و هو غير المنى.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠

بين الوضوء و الغسل و ان لم يستبرئ فالأقوى جواز الاكتفاء بالوضوء، و أما إذا خرجت قبل أن يتوضأ يكتفى بالوضوء خاصة.

## الوضوء

### واجبات الوضوء

(مسألة ١) الواجب فى الوضوء غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و القدمين، و المراد بالوجه ما بين قصاص الشعر و طرف الذقن طولاً، و ما دارت عليه الإبهام و الوسطى - من متناسب الأعضاء - عرضاً، و غير متناسب يرجع إليه، و يجب غسل شىء مما خرج عن الحد المذكور للمقدمة لتحصيل اليقين، و الواجب من غسل اللحية هو ما دخل منها فى حد الوجه فقط.

(مسألة ٢) يجب على الأحوط أن يكون الغسل من أعلى الوجه، و لا يجوز على الأحوط الغسل منكوساً.

(مسألة ٣) يجب غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع، و يجب غسل شىء من العضد مقدمة كالوجه.

(مسألة ٤) لا يجب غسل شىء من البواطن كالعين و الأنف و ما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق، كما أنه لا يجب إزالة الوسخ تحت الأظفار إلّا ما كان معدوداً من الظاهر.

(مسألة ٥) يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى، لكن فى اليد اليسرى لا بد أن يقصد الغسل حال الإخراج حتى لا يلزم المسح بماء جديد، بل و كذا فى اليمنى إلّا أن يبقى شيئاً من اليسرى ليغسله باليمنى كى لا يلزم المحذور.

(مسألة ٦) يجب رفع المانع عن وصول الماء الى البشرة و لو شك فى وجود المانع لم يلتفت، نعم لو شك فى شىء أنه حاجب

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١

وجبت ازالته أو اىصال الماء تحته، و ما ينجمد على الجرح بعد البرء لا- يجب رفعه، و أما الدواء فيجب رفعه اذا أمكن ذلك بسهولة.

(مسألة ٧) الواجب فى مسح الرأس هو مسح شىء من مقدمه، و الأحوط عدم الاجتزاء بما دون عرض إصبع، و لا فرق فى ذلك بين المسح على البشرة و على الشعر النابت على المقدم، نعم إذا كان الشعر الذى نيت على مقدم الرأس طويلاً بحيث يتجاوز بمره عن حده لا يجوز المسح على ذلك المقدار المتجاوز.

(مسألة ٨) يجب جفاف الممسوح على وجه لا ينتقل منه أجزاء الماء الى الماسح.

(مسألة ٩) يجب مسح ظاهر القدمين من أطراف الأصابع إلى المفصل على الأحوط طولاً و ان كان الأقوى كفايته إلى الكعب و هو قبئ ظهر القدم، و لا تقدير للعرض، فيجزى ما يتحقق به اسم المسح، و كذلك يجب أن يكون المسح بما بقى فى يده من نداوة الوضوء.

(مسألة ١٠) الأحوط المسح بباطن الكف، و إن تعذر فبظاهاها، و إن تعذر فبذراعه، و ان كان الأقوى جوازه بظاهاها بل الجواز بالذراع اختياراً لا يخلو من قوة.

(مسألة ١١) لا بدّ فى المسح من إمرار الماسح على الممسوح فلو عكس لم يجز.

(مسألة ١٢) يجوز المسح على القناع و الخف و الجورب و غيرها عند الضرورة كالخوف من برد أو سيع و نحو ذلك مما يخاف

بسببه من رفع الحائل، و يعتبر في المسح على الحائل كل ما اعتبر في مسح البشرة.

## شرائط الوضوء

(مسألة ١) شرائط الوضوء أمور:

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢

منها: طهارة الماء و إطلاقه و إباحته، و طهارة المحل المغسول و الممسوح، و رفع الحاجب عنه، و عدم المانع من استعمال الماء من مرض أو عطش يخاف على نفسه أو نفس محترمة، و نحو ذلك مما يجب معه التيمم، فلو توضأ و الحال كذلك بطل.

(مسألة ٢) طهارة الماء و إطلاقه شرط واقعي يستوى فيه العالم و الجاهل بخلاف الإباحة، فلو توضأ بماء مغصوب مع الجهل بغصبيته أو نسيانها صح وضوؤه.

(مسألة ٣) يجوز الوضوء و الشرب و سائر التصرفات اليسيرة مما جرت السيرة عليه من الأنهار الكبيرة و إن لم يعلم رضا المالكين، بل و إن كان فيهم الصغار و المجانين، نعم مع النهي منهم أو من بعضهم يشكل الجواز.

(مسألة ٤) لو كان ماء مباح في إناء مغصوب لا يجوز الوضوء منه بالغمس فيه مطلقاً، و أما بالاغتراف منه فلا يصح مع الانحصار به، و مثله القول في آنية الذهب و الفضة على الأحوط في الفرعين الأخيرين.

(مسألة ٥) لا يجوز الوضوء من حياض المساجد و المدارس و نحوهما في صورة الجهل بكيفية الوقف، نعم إذا جرت السيرة و العادة على وضوء غير الساكنين فيها من غير منع منهم صح.

(مسألة ٦) لو كان بعض مواضع الوضوء نجسا و شك بعد الوضوء في أنه طهره قبل الوضوء أم لا- يحكم بصحته إلّا مع علمه بعدم التفاته حال الوضوء، لكن يبنى على بقاء نجاسة المحل، فيجب غسله للأعمال الآتية.

و منها: المباشرة اختياراً، و مع الاضطرار جازت بل وجبت الاستتابة، و ينوى هو الوضوء، و إن كان الأحوط نية الغير أيضاً. و منها: الترتيب بين الأعضاء. فيقدم الوجه على اليد اليمنى و هي على اليسرى، و هي على مسح الرأس، و هو على مسح الرجلين، و الأحوط

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣

تقديم اليمنى على اليسرى، بل وجوبه لا يخلو من قوة.

و منها: الموالاة بين الأعضاء. بمعنى أن لا يؤخر غسل العضو المتأخر بحيث يحصل بسببه جفاف جميع ما تقدم، و العبرة في صحة الوضوء بأحد الأمرين: إما بقاء البلل حساً أو المتابعة عرفاً.

و منها: النية، و هي قصد الفعل، و لا بد أن يكون بعنوان الامتثال لأمر الله تعالى أو القربة إليه، كما أنه يعتبر فيها الإخلاص، فلو ضم إليها ما ينافيه بطل خصوصاً الرياء، نعم غيره من الضمائم الراجعة كالتنظيف لا يضر إذا كان على وجه التبعية و كان امتثال أمره تعالى هو المقصود الأصلي، و المعتبر في النية هو الإرادة الإجمالية المرتكزة في النفس، بحيث لو سئل عن شغله و عمله، يقول: أتوضأ، و لا يعتبر الإخطار في القلب كالتلفظ، و لا فرق في اعتبار النية بين ابتداء العمل و استدامته إلى الفراغ، و لا يعتبر في النية غير القربة و الإخلاص.

## موجبات الوضوء

(مسألة ١) الأحداث الناقضة للوضوء و الموجبة له أمور:

الاول: خروج البول و ما فى حكمه، كالبلل المشتبه قبل الاستبراء.

الثانى: خروج الغائط من الموضع الطبيعى أو من غيره مع انسداد الطبيعى أو بدونه.

الثالث: خروج الريح من الدبر اذا كان من المعدة أو الامعاء سواء كان له صوت و رائحة أم لا.

الرابع: النوم الغالب على حاستى السمع و البصر.

الخامس: كل ما أزال العقل مثل الجنون و الإغماء و السكر و نحوها.

السادس: الاستحاضة القليلة و المتوسطة بل الكثيرة على الأحوط، و إن وجب الغسل فى الأخيرتين أيضا.

زبدة الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ١٤

(مسألة ٢) المسلوس «١» و المبطون «٢» إن كانت لهما فترة تسع الطهارة و الصلاة و لو بالاقصرار على أقل واجباتها انتظراها و

أوقعا الصلاة فى تلك الفترة، و إن لم تكن لهما تلك الفترة فيتوضأ المبطون و يشتغل بالصلاة و يضع الماء قريبا منه فإذا خرج

منه شىء توضأ بلا مهلة و بنى على صلاته، و الأحوط للمسلس عمل المبطون، و إن كان الأقوى كفاية الصلاة بوضوء واحد،

هذا اذا لم يلزم الحرج من تكرار الوضوء و إلّا فلا يجب عليهما التكرار فى صلاة واحدة، نعم لا يجوز أن يصليا صلاتين بوضوء

واحد إلّا إذا لم يخرج منهما بين الصلاتين شىء.

(مسألة ٣) يجب على المسلس التحفظ من تعدى بوله بكيس فيه قطن و نحوه، و الظاهر عدم وجوب تغييره او تطهيره لكل

صلاة، و يجب على المبطون التحفظ أيضا بما أمكن له.

(مسألة ٤) الظاهر وجوب إعادة الصلاة عليهما اذا حصل البرء فى الوقت مع سعة للصلاة مع الطهارة.

## غايات الوضوء

غايات الوضوء ما كان وجوب الوضوء او استحبابه لأجله من جهة كونه شرطا لصحته، كالصلاة عن النفس أو الغير، و الطواف

الذى هو جزء للحج او العمرة الواجبين، و الأحوط اشتراطه فى المندوبين أيضا، أو من جهة كون الوضوء شرطا فى جوازه و عدم

حرمته، كمس كتابه القرآن و أسماء الله و صفاته الخاصة، و أما أسماء الأنبياء و الأئمة عليهم السلام و الملائكة ففى إلحاقها

تأمل، و الأحوط التجنب خصوصا فى الأوليين، أو من جهة كون الوضوء شرطا لكماله، كقراءة القرآن، او لرفع كراهته، كالأكل

حال الجنابة، فانها ترتفع

(١): و هو المصاب بالسلس الذى لا يستمسك معه البول.

(٢): و هو المصاب بالبطن الذى لا يستمسك معه الغائط.

زبدة الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ١٥

بالوضوء.

## أحكام الخلل فى الوضوء

(مسألة ١) لو تيقن الحدث و شك فى الطهارة أو ظن بها تطهر و لو كان شكه فى أثناء العمل، فلو دخل فى الصلاة و شك فى

أثنائها فى الطهارة فإنه يقطعها و يتطهر، و الأحوط الإتمام ثم الاستئناف بطهارة جديدة، و لو كان شكه بعد الفراغ بنى على صحته، و تطهر للعمل اللاحق، و لو تيقن الطهارة و شك فى الحدث لم يلتفت، و لو تيقنهما و شك فى المتأخر منهما تطهر حتى مع علمه بتاريخ الطهارة على الأقوى، هذا اذا لم يعلم الحالة السابقة على اليقين بهما، و إلا فالأقوى هو البناء على ضدها على تفصيل فى بعض الصور.

(مسألة ٢) كثير الشك لا عبرة بشكه، كما أنه لا عبرة بالشك بعد الفراغ.

(مسألة ٣) اذا كان متوضئاً للتجديد و صلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين إجمالاً، لا عبرة بهذا اليقين مطلقاً. نعم إذا صلى بعد كل من الوضوءين ثم تيقن بطلان أحدهما فالصلاة الثانية صحيحة، كالصلوات الآتية، و لا يعد الحكم بصحة الأولى أيضاً، و إن كان الاحوط إعادتها.

## وضوء الجبيرة

(مسألة ١) من كان فى بعض أعضائه جبيرة فإن أمكن نزعها و جب إما نزعها أو إدخال الماء تحتها فى الغسل، و أما فى المسح فالمتعين هو الأول، و إن لم يمكن النزع فإن كان فى موضع المسح مسح عليها، و فى موضع الغسل يجب إيصال الماء تحتها إن أمكن ذلك و إلا فمسح عليها.

(مسألة ٢) حكم المسح على الجبيرة الموضوعه على موضع الغسل

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦

من حيث المقدار و الكيفية كحكم الغسل فى الحالات الطبيعية، و كذلك الأمر فى الجبيرة على مواضع المسح.

(مسألة ٣) المقدار المتعارف الذى يلزم شدة فى غالب الجبائر يلحق بها فى الحكم، و أما المقدار الزائد فإن أمكن رفعه؛ رفعه و يغسل محله، و يمسح على الجبيرة، و إن لم يمكن ذلك مسح على المجموع.

و لا يترك الاحتياط فى هذه الصورة بضم التيمم أيضاً.

(مسألة ٤) الأقوى أن الجرح المكشوف الذى لا يمكن غسله يجوز الاكتفاء بغسل ما حوله، و الأحوط مع ذلك وضع خرقة عليه و المسح عليها.

(مسألة ٥) لو كان مانع على البشرة و لا يمكن إزالته كالقير و نحوه يكتفى بالمسح عليه، و الأحوط كونه على وجه يحصل أقل مسمى الغسل، و أحوط من ذلك ضم التيمم إليه.

(مسألة ٦) وضوء ذى الجبيرة و غسله رافعان للحدث لا مبيحان فقط للأعمال التى يشترط فيها الوضوء أو الغسل، و كذا تيممه إذا كان تكليفه التيمم.

(مسألة ٧) من كان تكليفه التيمم و كان على أعضائه جبيرة لا يمكن رفعها مسح عليها، و كذا فيما اذا كان حائل آخر لا يمكن إزالته.

(مسألة ٨) إذا ارتفع عذر صاحب الجبيرة لا يجب عليه إعادة الصلوات التى صلاها، بل الظاهر جواز إتيان الصلوات الآتية بهذا الوضوء و نحوه ما لم ينتقض.

(مسألة ٩) يجوز أن يصلى صاحب الجبيرة أول الوقت مع اليأس من زوال العذر، و مع عدمه فالأحوط التأخير.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧

غسل الجنابة

(مسألة ١) سبب الجنابة أمران:

أحدهما- خروج المنى و ما فى حكمه من اللبل المشتبه قبل الاستبراء بالبول كما سيأتى. و المعتبر خروجه الى الخارج، و كونه منه، فلو خرج من المرأة منى الرجل لا يوجب جنابتها- بقطع النظر عن الجماع- إلا مع العلم باختلاطه بميتيها. ثانيهما- الجماع و إن لم ينزل، و يتحقق بغيوبة الحشفة فى القبل و الدبر، و حصول مسمى الدخول من مقطوع الحشفة لا يخلو من قوة، و حينئذ تحصل الجنابة لكل منهما من غير فرق بين الصغير و المجنون و غيرهما، و يصح الغسل من المميز، و يرتفع عنه حدث الجنابة.

(مسألة ٢) اذا تحرك المنى من محله فى اليقظة أو النوم بالاحتلام لا- يجب الغسل ما لم يخرج، فلو لم يكن عنده ماء و كان الوقت داخلا لا يبعد عدم وجوب حبسه و إن كان لا يخلو من تأمل مع عدم التضرر به، نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به أيضا لا يبعد وجوب حبسه إذا كان على طهارة إلا إذا تضرر به. و مثله القول فى إجناب نفسه اختيارا باتيان أهله بالجماع طلبا للذة.

(مسألة ٣) الأقوى عدم الوجوب الشرعى فى غسل الجنابة كغيره من الاغسال غير غسل الأموات كما سيأتى. و لكنه يتوقف على الغسل من الجنابة أمور بمعنى أنه شرط فى صحتها:

الاول: الصلاة بأقسامها عدا صلاة الجنائز (الميت).

الثانى: الطواف الواجب، بل لا يبعد الاشتراط فى المندوب أيضا.

الثالث: صوم شهر رمضان و قضاؤه، بمعنى بطلانه إذا أصبح

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨

جنبنا متعمدا او ناسيا للجنابة.

(مسألة ٤) يحرم على الجنب أمور:

الاول: مس كتابة القرآن و مس اسم الله تعالى و سائر أسمائه و صفاته الخاصة به، و كذا أسماء الأنبياء و الأئمة عليهم السلام على الاحوط.

الثانى: دخول المسجد الحرام و مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم و إن كان بنحو الاجتياز.

الثالث: المكث فى غير المسجدين من المساجد، بل مطلق الدخول فيها ان لم يكن مارا. أو لأخذ شىء، و يلحق بها المشاهد المشرفة على الاحوط.

الرابع: وضع شىء فى المساجد و إن كان من الخارج.

الخامس: قراءة سور العزائم الأربع و لو بعض منها حتى البسملة بقصد إحداها.

و سور العزائم هى: «أقرأ» و «النجم» و «الم تنزيل» و «حم السجدة».

(مسألة ٥) يكره للجنب أمور: الأكل و الشرب و قراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم، و لمس ما عدا خط المصحف من الجلد و غيره، و النوم، و الخضاب، و الجماع و لو كان جنبنا بالاحتلام.



## إشارة

(مسألة ١) واجبات الغسل أمور:

### الاول - النية،

و يعتبر فيها ما تقدم في نية الوضوء.

### الثاني - غسل ظاهر البشرة،

و لا يجزى غيره، فيجب رفع المانع و إيصال الماء تحت الشعر، و لا يجب غسل باطن العينين و الأنف و غيرها، نعم الاحوط غسل ما شك في أنه من الظاهر أو الباطن، كما أن زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩ الاحوط وجوب غسل الشعر مطلقا.

### الثالث - الترتيب في الترتيبى الذى هو أفضل من الارتماسى

و المراد من الترتيب هو غسل تمام الرأس، و منه العنق و بعض الجسد أيضا مقدمة، ثم تمام النصف الأيمن مدخلا لبعض الأيسر و بعض العنق مقدمة، ثم تمام النصف الأيسر مدخلا لبعض الأيمن و العنق معه مقدمة، و تدخل العورة و السرة فى التنصيف المذكور، فيغسل نصفهما الأيمن مع الأيمن و نصفهما الأيسر مع الأيسر، و لا ترتيب فى غسل العضو. (مسألة ٢) الظاهر حصول الغسل الارتماسى بالغمس فى الماء تدريجا، و اللازم على الاحوط أن يكون تمام البدن فى الماء فى آن واحد.

(مسألة ٣) لو تيقن بعد الغسل عدم وصول الماء إلى جزء من بدنه و جبت إعادة الغسل فى الارتماسى، و أما فى الترتيبى فإن كان ذلك الجزء من الطرف الأيسر يكفى غسل ذلك الجزء فقط و لو طالت المدة، و إن كان من الأيمن يغسل خصوص ذلك الجزء و يعيد غسل الأيسر، و ان كان من الرأس يغسل خصوص ذلك الجزء و يعيد غسل الطرفين. (مسألة ٤) لا تجب الموالاة فى الترتيبى.

### الرابع من الواجبات إطلاق الماء و طهارته و إباحته،

بل الاحوط إباحة المكان و المصب و الآنية، و إن كان عدم الاشتراط فيها لا يخلو من وجه. و يعتبر أيضا المباشرة اختيارا.

(مسألة ٥) اذا كان قاصدا عدم إعطاء الأجرة لصاحب الحمام أو كان ناويا إعطاءها من المال الحرام أو على النسيئة من غير تحقق رضا صاحب الحمام بطل غسله و إن استرضاه بعده.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠

(مسألة ٦) المجنب بسبب الإنزال لو اغتسل ثم خرج منه بلل اشتبه بين المنى و البول فإن لم يستبرئ بالبول يحكم بكونه متيا،

فيجب عليه الغسل خاصة، و إن بال و لم يستبرئ بالخرطاط بعده يحكم بكونه بولا، فيجب عليه الوضوء خاصة، و إن استبرأ بالبول و الخرطاط معا فان احتمل غير البول و المنى أيضا ليس عليه شيء، و إن لم يحتمل غيرهما فإن أوقع الأمرين قبل الغسل و خرج البلل بعده يجب الاحتياط بالجمع بين الغسل و الوضوء، و إن أوقعهما بعده ثم خرج البلل يكفى الوضوء خاصة. (مسألة ٧) يجرى غسل الجنابة عن الوضوء لكل ما اشترط به.

(مسألة ٨) اذا اجتمعت عليه أغسال متعددة واجبة أو مستحبة أو مختلفة فان نوى الجميع بغسل واحد صح، و كفى عن الجميع مطلقا، فان كان فيها غسل الجنابة لا حاجة الى الوضوء للمشروط به، و إلّا وجب الوضوء قبل الغسل أو بعده، و أما مع عدم نية الجميع ففي الكفاية إشكال، فلا يترك الاحتياط، نعم لا يبعد كفاية نية الجنابة عن سائر الأغسال، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بنية الجميع.

## دم الحيض

### إشارة

دم الحيض أحمر يضرب الى السواد أو أحمر طرى له دفع و حرقة و حرارة، و دم الاستحاضة مقابله «١» فى الأوصاف، و هذه صفات غالبيته لهما، و كل دم تراه الصبيبة قبل إكمال تسع سنين ليس بحيض و إن كان بصفاته، و فى كونه استحاضة مع عدم العلم بغيرها تردد و إن لم يبعد ذلك، و كذا ما تراه المرأة بعد اليأس، و إنما تياس المرأة بإكمال ستين سنة إن كانت قرشية، و خمسين إن كانت غيرها. (مسألة ١) الحيض يجتمع مع الإرضاع، و فى اجتماعه مع الحمل قولان أقواهما ذلك.

(١) - مقابله: أى عكسه.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١

(مسألة ٢) اذا خرج دم الحيض الى الخارج و لو باصبع و نحوه و إن كان بمقدار رأس إبرة تترتب أحكامه، كما أنه يكفى فى بقاء الحيض و استدامته تلوث الباطن به و لو قليلا و أما اذا انصب من محله فى فضاء الفرج و لم يخرج فلا يترك الاحتياط بالجمع بين تروك الحائض و أفعال الطاهرة. (مسألة ٣) لو اشتبه دم الحيض بدم القرحة التى فى جوفها فلا يبعد وجوب الاختبار، فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فحيض و إلّا فمن القرحة.

(مسألة ٤) أقل الحيض ثلاثة أيام، و أكثره كأقل الطهر عشرة، و الأقوى اعتبار التوالى فى الأيام الثلاثة، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالعمل بالوظيفتين فى غير المتوالى، كما اذا رأت يوما أو يومين و انقطع ثم رأت قبل انقضاء العشرة ما به يتم الثلاثة. (مسألة ٥) الحائض إما ذات العادة أو غيرها، و الثانية إما مبتدئة - و هى التى لم تر حيضا قط - و إما مضطربة - و هى التى لم تستقر لها عادة مع تكرار الحيض - و إما ناسية - و هى التى نسيت عاداتها - و تصير المرأة ذات عادة بتكرار الحيض مرتين متواليتين متفتتين فى الزمان أو العدد أو فيهما، فتصير بذلك ذات عادة وقتية أو عددية أو وقتية و عددية، و لا ينبغي ترك الاحتياط فى الأوليين.

(مسألة ٦) ذات العادة الوقتية لو رأت فى العادة و قبلها، أو رأت فيها و بعدها، أو رأت فيها و فى الطرفين: فإن لم يتجاوز

المجموع العشرة جعلت المجموع حيضا، و إن تجاوزها فالحيض خصوص أيام العادة، و الزائد استحاضة.

(مسألة ٧) ذات العادة إذا رأت أزيد من العادة و لم يتجاوز العشرة فالمجموع حيض.

(مسألة ٨) اذا كانت عاداتها فى كل شهر مرة فرأت فى شهر

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢

مرتين مع فصل أقل الطهر فى البين فان كان أحدهما فى العادة تجعله حيضا، و كذلك الآخر إن كان بصفة الحيض، و إن كان بصفة الاستحاضة تحتاط بالجمع، فان كانا معا فى غير وقت العادة تجعلهما حيضا مطلقا.

(مسألة ٩) المبتدئة و المضطربة و من كانت عاداتها عشرة اذا انقطع عنهن الدم فى الظاهر قبل العشرة مع احتمال بقائه فى الباطن يجب عليهن الاستبراء بإدخال قطنه و نحوها، فإن خرجت نقيئة اغتسلن و صلّين، و إن خرجت متلطخة و لو بالصفرة صبرن حتى النقاء أو مضى عشرة أيام، فإن لم يتجاوز العشرة كان الكل حيضا.

(مسألة ١٠) لو تجاوز الدم عن العشرة (قليلًا- كان أو كثيرا) فقد اختلط حيضها بطهرها. فإن كانت لها عادة معلومة من حيث الزمان و العدد تجعلها حيضا و البقية استحاضة، و لو لم تكن لها عادة معلومة لا عددا و لا وقتا بأن كانت مبتدئة أو مضطربة وقتا و عددا أو ناسية كذلك فان اختلف لون الدم ترجع الى التمييز، فتجعل ما بصفة الحيض حيضا و غيره استحاضة بشرط أن لا يكون ما بصفة الحيض أقل من ثلاثة و لا أزيد من العشرة، و أن لا يعارضه دم آخر واجد لصفة الحيض، مع كون الفاقد الذى هو أقل من العشرة فاصلا بين هذا الدم و بين الدم الاول.

و إن كان الدم على لون واحد تكون فاقدة التمييز، فإن لم تكن لها أقارب ذوات عادات متفقات فالأحوط لو لم يكن الأقوى أن تجعل سبعة من كل شهر حيضا و البقية استحاضة، و مع وجود الأقارب و اتفاهن فى العادة ترجع المبتدئة إليهن.

(مسألة ١١) الأحوط- إن لم يكن الأقوى- أن تجعل فاقدة التمييز التحيض فى أول رؤية الدم، فمع فقد الأقارب المذكورة فى المسألة السابقة تحيضت سبعة.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣

## احكام الحيض

و هى أمور: منها- عدم جواز الصلاة و الصيام و الطواف.

و منها- يحرم عليها ما يحرم على مطلق المحدث على التفصيل المتقدم فى الوضوء.

و منها- يحرم عليها ما يحرم على المجنب على ما تقدم تفصيله.

و منها- حرمة وطئها فى القبل، على الرجل و عليها، و يجوز الاستمتاع بغيره من التقبيل و نحوه، و يجوز وطؤها بعد الطهر و قبل الغسل على كراهية، بل و قبل غسل فرجها و إن كان الأحوط اجتنابه قبله.

و منها- ترتب الكفارة على وطئها على الاحوط، و هى فى وطء الزوجة دينار فى أول الحيض، و نصفه فى وسطه، و ربعه فى آخره، و لا كفارة على المرأة و إن كانت مطاوعة، و المراد بأول الحيض ثلثة الاول، و بوسطه ثلثة الثانى، و بآخره ثلثة الأخير.

و منها- بطلان طلاقها إن كانت مدخولا بها و لم تكن حاملا و كان زوجها حاضرا أو بحكمه بأن يتمكن من استعمال حالها بسهولة مع غيبته.

و منها- لزوم الغسل عند انقطاع الحيض لكل مشروط بالطهارة من الحدث الأكبر.

و منها- وجوب قضاء ما تركته في حال الحيض من الصيام الواجب، و كذا الصلاة الواجبة غير اليومية، فإن اليومية لا يجب قضاؤها.

(مسألة ١) لو طهرت من الحيض قبل خروج الوقت فإن أدركت منه مقدار أداء ركعة مع الشرائط وجب عليها الاداء، و مع تركها؛ القضاء، و مثله ما لو أدركت مقدار خمس ركعات في الحضر أو ثلاث ركعات في السفر فانه تجب عليها الصلاتان، هذا في الظهرين، و أما

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤

في العشاءين فإذا كان الباقي أقل من أربع ركعات في الحضر او السفر وجب عليها خصوص العشاء و سقط عنها المغرب.  
(مسألة ٢) يستحب للحائض أن تبدل القطنه، و تتوضأ وقت كل صلاة، و تجلس بمقدار صلاتها مستقبلة القبلة و ذاكرة الله تعالى.

### الاستحاضة

دم الاستحاضة في الأغلب أصفر بارد رقيق يخرج بغير قوة و لذع و حرقة، و قد يكون بصفة الحيض كما مر، و ليس لقليله و لا لكثيره حد، و هي ثلاثة أقسام: قليلة و متوسطة و كثيرة.

فالاولى أن تلوث القطنه بالدم من دون أن يثقبها و يظهر من الجانب الآخر، و حكمها وجوب الوضوء لكل صلاة، و غسل ظاهر فرجها لو تلوث به، و الأحوط تبديل القطنه أو تطهيرها.

و الثانية أن يثقب الدم القطنه و يظهر من الجانب الآخر و لا يسيل منها الى الخرقه التي فوقها، و حكمها مضافا الى ما ذكر أنه يجب عليها غسل واحد لصلاة الغداة (الصبح). بل لكل صلاة حدثت قبلها أو في أثنائها على الاقوى.

و الثالثة أن يسيل من القطنه الى الخرقه، و حكمها مضافا الى ما ذكر و الى تبديل الخرقه أو تطهيرها غسل آخر للظهرين تجمع بينهما، و غسل للعشاءين تجمع بينهما، نعم لو حدثت بعد صلاة الفجر يجب في ذلك اليوم غسلان: للظهرين و للعشاءين، و لو حدثت بعد الظهرين يجب غسل واحد للعشاءين فقط.

(مسألة ١) الجمع بين الصلاتين إنما هو رخصة لا- عزيمة. فلو لم تجمع بينهما يجب لكل صلاة غسل، نعم تجب المبادرة الى الصلاة بعد الوضوء و الغسل لو لم ينقطع الدم بعدهما، كما أنه يجب عليها اختبار حالها لتعلم أنها من أي قسم من أقسام الاستحاضة.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٥

(مسألة ٢) يجب عليها بعد الوضوء و الغسل التحفظ من خروج الدم مع عدم خوف الضرر، فلو خرج الدم لتقصير منها في ذلك أعادت الصلاة، بل الاحوط لو لم يكن الأقوى إعادة الغسل و الوضوء أيضا.

(مسألة ٣) لو انتقلت الاستحاضة من الأذنى إلى الأعلى تبني على الأعلى من حينه و لو كان في أثناء الصلاة، و إن انتقلت من الأعلى إلى الأذنى تعمل لصلاة واحدة عمل الأعلى ثم تعمل عمل الأذنى.

(مسألة ٤) يصح الصوم من المستحاضة القليلة مطلقا، و أما غيرها فيشترط في صحه صومها الأغسال النهارية- على الاقوى- و لا يترك الاحتياط في الكثيرة بالنسبة الى الأغسال الليلية لليلة الماضية.

(مسألة ٥) الأقوى جواز مكث المستحاضة في المساجد و دخولها في المسجدين بدون الاغتسال و إن كان الأحوط الاجتناب بدونه.

## النفاس

و هو دم الولادة معها أو بعدها قبل انقضاء عشرة أيام من حين الولادة و لو كان سقطا و لم تلج فيه الروح، بل و لو كان مضغاً أو علقه اذا علم كونها مبدأ نشوء الولد، و إنما تعتبر في أكثره عشرة أيام من حين انفصال الولد لا من حين الشروع في الولادة، و لا حدّاً لأقله، فيتحقق برؤيتها الدم قبل تمام العشرة و لو بلحظة.

(مسألة ١) لو رأت الدم في تمام العشرة و استمر الى أن تجاوزها فان كانت ذات عادة عديدة في الحيض ترجع في نفاسها الى مقدار أيام حيضها، سواء كانت عشرة أو أقل، و إن لم تكن ذات عادة تجعل نفاسها عشرة و تعمل بعدها عمل المستحاضة. و إن كان الاحتياط الى الثمانية عشر بالجمع بين وظيفتي النفاس و المستحاضة لا ينبغي تركه.

(مسألة ٢) يعتبر فصل أقل الطهر و هو العشرة بين النفاس و الحيض المتأخر، و أما بينه و بين الحيض المتقدم فلا يعتبر ذلك على زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦ الاقوى.

(مسألة ٣) لو انقطع دم النفاس في الظاهر يجب عليها الاستظهار، فاذا انقطع الدم واقعا يجب عليها الغسل للمشروط به كالحائض. (مسألة ٤) أحكام النفاس كأحكام الحائض في عدم جواز وطئها و عدم صحة طلاقها. و حرمة الصلاة و الصوم عليها، و وجوب قضاء الصوم دون الصلاة، و غير ذلك مما تقدم.

## غسل مس الميت

و سبب وجوبه مس ميت الانسان بعد برد تمام جسده و قبل تمام غسله، و يلحق بالغسل التيمم عند تعذره و إن كان الاحوط عدمه، نعم لا يوجب مس الشعر ماسا و ممسوسا، و أما القطعة المبانة من الحي فهي بحكم الميت في وجوب الغسل بمسها اذا اشتملت على العظم، و الاحوط إلحاق العظم المجرد باللحم المشتمل عليه و إن كان الاقوى عدمه.

(مسألة ١) لو مس ميتا و شك أنه قبل برده أو بعده لا- يجب الغسل، بخلاف ما اذا شك في أنه بعد الغسل أو قبله فانه حينئذ يجب الغسل.

(مسألة ٢) مس الميت ينقض الوضوء على الاحوط، بل لا يخلو من قوة.

(مسألة ٣) يجب غسل المس لكل مشروط بالطهارة من الحدث الأصغر على الاحوط، بل لا يخلو من قوة، و شرط فيما يشترط فيه الطهارة، كمس كتابه القرآن على الاحوط، بل لا يخلو من قوة، نعم يجوز معه دخول المساجد و قراءة العزائم قبل الغسل فحال المس حال الحدث الأصغر إلّا في إيجاب الغسل للصلاة و نحوها.

(مسألة ٤) تكرار المس لا يوجب تكرار الغسل كسائر الاحداث.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٧

## أحكام الاموات

### إشارة

يجب وجوبا كفاييا على الاحوط بل لا يخلو من قوة في حال الاحتضار و النزاع توجيه المحتضر المسلم الى القبلة، و الاحوط

ذلك ما لم ينقل من محل الاحتضار، ولا تجب مراعاة استقبال القبلة في جميع الحالات الى ما بعد الفراغ من الغسل، والاحوط مراعاته أيضا، ويستحب تلقيه الشهادتين، والاقرار بالأئمة الاثنى عشر، وكلمات الفرج و هي: لا إله إلا الله العلي العظيم. لا إله إلا الله الحليم الكريم. سبحان الله رب السموات السبع، ورب الأرضين السبع، وما فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم. وكذا يستحب تغميض عينيه، و تطبيق فمه، و شد فكيه، و مد يديه و رجليه، و إعلام المؤمنين، و التعجيل في تجهيزه إلا مع اشتباه حاله فينتظر الى حصول اليقين بموته.

## غسل الميت

### إشارة

يجب- وجوبا كفاييا- تغسيل كل ميت مسلم كما يجب تغسيل السقط أيضا اذا تم له أربعة أشهر. (مسألة ١) القطعة المنفصلة من الميت قبل الاغتسال ان لم تشتمل على العظم لا يجب تغسيلها، بل تلف في خرقة و تدفن على الأحوط، و إن كان فيها عظم و لم تشتمل على الصدر تغسل و تدفن بعد اللف في خرقة، و يلحق بها في الدفن إن كانت عظما مجردا، و الأحوط الإلحاق في الغسل أيضا و إن كان عدمه لا يخلو من قوة، و إن كانت صدرا أو كانت بعضه الذي فيه محل القلب تغسل و تكفن و يصلى عليها و تدفن.

(مسألة ٢) تغسيل الميت كتكفينه و الصلاة عليه واجب كفاييا على جميع المكلفين، و بقيام بعضهم به يسقط عن الباقيين، نعم لو أراد ولي الميت القيام به، أو عين شخصا لذلك لا تجوز مزاحمته. بل قيام زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٨ الغير به مشروط باذن الولي على الاقوى.

(مسألة ٣) المراد من الولي- الذي لا- يجوز مزاحمته أو يجب الاستئذان منه- كل من يرث الميت بنسب أو سبب، و تترتب ولايتهم على ترتيب طبقات الإرث، نعم الزوج أولى بزوجه من جميع أقاربها.

(مسألة ٤) تشترط المماثلة بين المغسل و الميت في الذكورة و الأنوثة إلا الطفل الذي لا يزيد عمره على ثلاث سنين.

(مسألة ٥) يعتبر في المغسل الاسلام، بل و الإيمان في حال الاختيار.

(مسألة ٦) لو لم يوجد المماثل حتى الكتابي سقط الغسل على الاقوى.

(مسألة ٧) الاحوط اعتبار البلوغ في المغسل، فلا يجزى تغسيل الصبي و لو كان مميزا.

## كيفية غسل الميت

يجب أولا إزالة النجاسة عن بدنه، و الأقوى كفاييا غسل كل عضو قبل تغسيه، و يجب تغسيه ثلاثة أغسال: أولها بماء السدر ثم بماء الكافور، ثم بالماء الخالص، و كيفية كل غسل من الأغسال الثلاثة كغسل الجنابة، و لا يكفي الارتماسي في الأغسال الثلاثة على الاحوط، و يجوز في كل قسم من الأقسام الثلاثة و هي: الرأس و الرقبة، و الجانب الأيمن، و الجانب الأيسر.

(مسألة ١) يعتبر في السدر و الكافور أن يكونا بمقدار يصدق أنه مخلوط بهما مع بقاء الماء على إطلاقه، و لو تعذر أحد

الخليطين أو كلاهما غسل بماء خالص على وجه لا يخلو من قوة قاصدا به البدلية، مراعى للترتيب بالنية.

(مسألة ٢) لو فقد الماء للغسل ييمم ثلاث تيممات بدلا من

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٩

الاغسال على الترتيب، و الاحوط تيمم آخر بدلا من المجموع و إن كان الاقوى عدم وجوبه، و كذا ييمم فيما اذا خيف من تناثر جلده لو غسل، كما اذا كان محروقا أو مجدورا (مصابا بالجدرى).

(مسألة ٣) لا يترك الاحتياط بالتيمم بيد الحى و بيد الميت مع الإمكان، و إن كان لا يبعد جواز الاكتفاء بيد الميت إن أمكن.

(مسألة ٤) اذا كان الميت محرما يغسل ثلاثة أغسال كالمحل، لكن لا يخلط الماء بالكافور فى الغسل الثانى، إلّا أن يكون موته بعد التقصير فى العمرة، و بعد السعى فى الحج.

(مسألة ٥) لو دفن بلا غسل و لو نسيانا و جب نبشه لتغسيه إن لم يكن فيه محذور من هتك حرمة الميت أو الحرج، و كذا اذا تبين بطلان غسله.

(مسألة ٦) لا يجوز أخذ الأجره على تغسيل الميت إلّا اذا جعلت الأجره فى قبال بعض الامور غير الواجبه.

(مسألة ٧) يستحب فى غسل الميت أمور:

منها: وضعه على ساجه أو سرير.

و منها: أن يكون تحت الظلال.

و منها: غسل يديه قبل تغسيه الى نصف الذراع، و غسل رأسه برغوه السدر أو الخطمى.

و منها: مسح بطنه برفق فى الغسلين الأولين إلّا أن يكون امرأه حاملا.

و منها: تنشيف بدنه بعد الفراغ، و غير ذلك.

## تكفين الميت

### إشارة

و هو واجب كفائى كالتغسيل، و الواجب منه ثلاثة أثواب:

مترر يستر ما بين السرة و الركبة، و قميص يصل الى نصف الساق لا أقل

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٠

على الاحوط، و إزار يغطى تمام البدن، فيجب أن يكون طوله زائدا على طول البدن، و أما عرضه فبمقدار يمكن أن يوضع أحد جانبيه على الآخر، و لو لم يمكن إلّا ستر العورة و جب.

(مسألة ١) لا يجوز التكفين بالمغصوب و لو فى حال الاضطرار، و لا بالحرير الخالص و لو للطفل و المرأة، و لا بجلد الميتة، و لا بالنجس، و لا بما لا يؤكل لحمه، جلدا كان أو شعرا أو وبرا، بل و لا بجلد المأكول أيضا على الاحوط، نعم يجوز الجميع - غير المغصوب - مع الاضطرار.

(مسألة ٢) لو تنجس الكفن قبل الوضع فى القبر و جبت إزالة النجاسة عنه.

(مسألة ٣) يخرج الكفن - عدا ما استثنى - من أصل التركة مقدما على الديون و غيرها بما هو المتعارف اللاتق بشأن الميت، و

كذا سائر مؤن التجهيز، ولا ينبغي ترك الاحتياط في الزائد على الواجب مع التحفظ على عدم إهانتها.  
(مسألة ٤) كفن الزوجه و سائر مؤن تجهيزها على زوجها و لو مع يسارها، نعم لو تبرع متبرع بكفنها و لم يكن و هنا سقط عن الزوج، و مع كون الزوج معسرا فكفن الزوجه من تركتها.

## الحنوط

و هو واجب على الاصح، نعم لا- يجوز تحنيط المحرم، و يشترط أن يكون بعد الغسل أو التيمم، و الأقوى جوازه قبل التكفين و بعده و إن كان الأول أولى.  
و كيفية تحنيطه أن يمسح الكافور على مساجده السبعة (مواضع السجود)، و يستحب إضافة طرف الأنف إليها، بل هو الاحوط.  
(مسألة ١) الواجب من الكافور في الحنوط هو المسمى مما يصدق معه المسح به، و الأفضل الأكمل أن يكون سبعة مثاقيل زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣١  
صيرفيه، كما أنه يستحب خلط كافور الحنوط بشيء من التربة الشريفة، لكن لا يمسح به المواضع المنافية لاحترامها كإبهامي الرجلين.

## الآداب و السنن

من السنن الاكيدة وضع عودين رطبين مع الميت، و الافضل كونهما من جريد النخل، و ان لم يتيسر فمن السدر، و إلما فمن الخلاف، و إلما فمن الرمان، و إلما فمن كل شجر رطب، و الأولى كونهما بمقدار عظم الذراع، كما أن الأولى جعل إحداهما في الجانب الأيمن من عند الترقوة إلى ما بلغت ملصقة بجلده، و الأخرى في جانبه الأيسر من عند الترقوة فوق القميص تحت اللفافة. و منها: التشيع، و فضله كثير، و ثوابه جزيل، و يستحب حمل الجنازة على الأكتاف، و المشى خلف الجنازة أو جانبيها، و يكره الضحك و اللعب و اللهو.

## الصلاة على الميت

### إشارة

تجب الصلاة على كل ميت مسلم وجوبا كفاثيا، و لا تجوز الصلاة على الكافر بأقسامه حتى المرتد و من حكم بكفره ممن انتحل الاسلام. و من وجد ميتا في بلاد المسلمين و كذا لقيط دار الاسلام يلحق بالمسلمين.  
(مسألة ١) محل الصلاة بعد الغسل و التكفين، و لا تسقط بتعذرهما و بتعذر الدفن.  
(مسألة ٢) يعتبر في المصلى أن يكون مؤمنا، نعم لا يعتبر فيه البلوغ على الاقوى، لكن في إجزائها عن المكلفين البالغين تأمل.  
(مسألة ٣) لو أوصى الميت بأن يصلى عليه شخص معين فالاحوط على الولي الإذن و على الوصي الاستئذان منه.  
زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٢  
(مسألة ٤) تستحب فيها الجماعة، و الاحوط اجتماع شرائط الامامة من العدالة و غيرها، بل الاحوط اعتبار اجتماع شرائط الجماعة



و إن كان لا يبعد عدم اشتراط شىء من شرائط الامامه و الجماعة إلا فيما يعتبر فى صدق الجماعة.

## كيفية صلاة الميت

صلاة الميت خمس تكبيرات، يأتى بالشهادتين بعد التكبيره الأولى و الصلاة على النبى و آله بعد الثانية، و الدعاء للمؤمنين و المؤمنات بعد الثالثة، و الدعاء للميت بعد الرابعة، ثم يكبر الخامسة و ينصرف و يكفى فيما ذكر مسماه، و لكن الأولى قراءة ما ورد فيما بعد كل تكبيره من المأثور.

(مسألة ١) لو شك فى التكبيرات بين الأقل و الأكثر فالاحوط الإتيان بوظيفه الأقل و الأكثر رجاء فى الأدعية.

(مسألة ٢) يجوز تكبير الضمائر و تأنيثها، فيسهل الأمر فيما اذا لم يعلم إن الميت رجل أو امرأة.

(مسألة ٣) تجب فيها نيء القربة و تعيين الميت على وجه يرفع الإبهام، و استقبال القبلة و القيام، و أن يوضع الميت أمام المصلى مستلقيا على قفاه.

(مسألة ٤) لا يعتبر فى الصلاة على الميت الطهارة من الحدث و الخبث و لا سائر شروط الصلاة و لا ترك موانعها إلا مثل القهقهة و التكلم، فإن الاحتياط فيه لا يترك، بل الاحوط فيها مراعاة جميع ما يعتبر فى الصلاة.

(مسألة ٥) لو دفن قبل الصلاة نسيانا أو لعذر آخر أو تبين فسادها لا يجوز نبشه لأجل الصلاة، بل يصلى على قبره إلا أن يخرج عن صدق اسم الميت.

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٣

## الدفن

يجب دفن الميت المسلم و من بحكمه مما تقدم وجوبا كفائيا، و هو مواراته فى حفيرة من الارض، فلا- يجزى البناء عليه بأن يوضع على سطح الارض فيبنى عليه، و مثله الوضع فى التابوت، نعم لو تعذر الحفر أجزأ البناء عليه و وضعه فيه و نحو ذلك من أقسام المواراة.

(مسألة ١) راكب البحر مع تعذر إيصاله الى البر لخوف تفسخه أو لمانع آخر، أو تعسره، يغسل و يكفن و يحنط و يصلى عليه و يجعل فى خابية و نحوها و يلقي فى البحر، و مثله ما لو خيف على ميت من نبش العدو قبره و التمثيل به.

(مسألة ٢) يجب كون الدفن مستقبل القبلة بأن يضجعه على جنبه الأيمن بحيث يكون رأسه الى المغرب فى البلاد الشمالية.

(مسألة ٣) لو اشتبهت القبلة فان أمكن تحصيل العلم أو ما بحكمه بحيث لا يخاف على الميت و لا يضر بالمباشرين و جب، و إلا فيعمل بالظن على الاحوط، و مع عدمه يسقط شرط استقبال القبلة، و كذا يسقط الاستقبال فيما لو مات فى البئر و لم يمكن إخراجة و لا استقباله، فحينئذ تسد البئر و تجعل قبرا له مع عدم لزوم محذور، ككون البئر ملكا للغير.

(مسألة ٤) لا يجوز الدفن فى الأرض المغصوبة عينا أو منفعة، و منها الأراضى الموقوفة لغير الدفن، و كذا فيما تعلق به حق الغير كالمرهونة بغير إذن المرتهن.

(مسألة ٥) الأحوط بل الاقوى عدم جواز الدفن فى المساجد حتى مع عدم الإضرار و عدم المزاحمة أيضا.

(مسألة ٦) لا يجوز أن يدفن الكفار و أولادهم فى مقبرة المسلمين بل لو دفنوا نبشوا و نقلوا.

(مسألة ٧) يحرم نبش قبر المسلم و من بحكمه الا مع العلم

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٤

باندراسه و صيرورته رميما.

(مسألة ٨) يجوز النبش في موارد: منها فيما اذا دفن في مكان مغصوب عينا أو منفعة و لو جهلا أو نسيانا، نعم الأولى بل الاحوط على المالك إبقاؤه و لو بالعوض.

و منها: لتدارك الغسل أو الكفن أو الحنوط، و منها: اذا توقف إثبات حق من الحقوق على مشاهدة جسده، و منها: اذا دفن في مكان يوجب هتكه كالبالوعة أو المذبذبة، و كذا اذا دفن في مقبرة الكفار، و منها: لو خيف عليه من سب أو سيل أو نحو ذلك.

## الاعسال المندوبة

و هي على أقسام: منها زمانية، كغسل الجمعة، و أعسال ليالي شهر رمضان، و هي ليالي الإفراد: الأولى و الثالثة و الخامسة و هكذا، و تمام الليالي العشر الأخيرة، و غسل يومى العيدين: الفطر و الأضحى، و غسل يوم المبعث، و يوم دحو الأرض، إلى غير ذلك.

و منها: مكانية، كالغسل للدخول الى حرم مكة، و بلدها، و مسجدتها، و الكعبة، و حرم المدينة، و بلدها، و مسجدتها. و منها الفعلية، كغسل الإحرام، و الطواف، و الزيارة، و غيرها، و كذا مثل الغسل لقتل الوزغ، و لرؤية المصلوب مع السعي لرؤيته متعمدا، و للتفريط في أداء الكسوفين مع احتراق القرص بل لا ينبغي ترك الاحتياط فيه.

## التيمم

### مسوغات التيمم

مسوغات التيمم أمور: منها- عدم وجدان ما يكفيه من الماء

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٥

لظهارته غسلا كانت أو وضوءا، و يجب الفحص عنه الى اليأس، و يكفي الطلب رمية سهم في الحزنة (الأرض غير المستوية) و رمية سهمين في السهله في الجوانب الأربعة مع احتمال وجوده في الجميع، نعم لو علم بوجوده فوق الحدين و جب تحصيله، و تكفي الاستنابة في الفحص اذا حصل الاطمئنان من قول الغير.

(مسألة ١) لو طلب بالمقدار اللازم فتيمم و صلى ثم ظفر بالماء في محل الطلب أو في رحله صحت صلاته، و لا قضاء و لا إعادة.

(مسألة ٢) يسقط وجوب طلب الماء مع الخوف على نفسه أو عرضه أو ماله المعتد به، و كذلك مع ضيق الوقت عن الطلب.

(مسألة ٣) اذا لم يكن عنده إلما ماء واحد يكفي الطهارة لا يجوز إراقته بعد دخول الوقت، بل عدم جواز الإراقة و كذا إبطال الوضوء قبل الوقت مع فقد الماء فيه لا يخلو من قوة.

و منها- الخوف من الوصول الى الماء، و منها- خوف الضرر من استعماله لمرض أو جرح أو نحو ذلك على وجه لا يلحق بالجيرة، و منها- الخوف باستعماله من العطش للحيوان المحترم، و منها- الحرج و المشقة الشديدة التي لا تتحمل عادة، و منها- توقف حصول الماء على دفع جميع ما عنده أو دفع ما يضر بحاله من المال، و منها- ضيق الوقت لتحصيله أو عن استعماله، و منها- وجوب استعماله في غسل نجاسة و نحوه مما لا يقوم غير الماء مقامه و لكن الأحوط صرف الماء أولا في الغسل ثم التيمم.

(مسألة ٤) لو دار الامر بين ايقاع تمام الصلاة فى الوقت مع التيمم و ايقاع ركعة مع الوضوء، قدّم الأول على الاقوى. لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالقضاء بالطهارة المائية.

(مسألة ٥) يجوز التيمم لصلاة الجنائز و النوم مع التمكن من الماء.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٦

### فيما يتيمم به

يعتبر فيما يتيمم به أن يكون صعيدا، و هو مطلق وجه الارض ترابا كان أو رملا أو حجرا أو مدرا، أو كان أرض الجص و النورة قبل الاحتراق، لكن الأحوط التراب، و أما الجص و النورة بعد احتراقهما مع التمكن من التراب و نحوه فالأحوط عدم جواز التيمم بهما، و أما الخزف و الآجر و نحوهما من الطين المطبوخ فالظاهر جواز التيمم بها.

(مسألة ١) لا يصح التيمم بالصعيد النجس و لا بالمغصوب إلّا إذا أكره على المكث فى الارض المغصوبة أو كان جاهلا بالصبيّة.

(مسألة ٢) لو فقد الصعيد تيمم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابته مما يكون على ظاهره الغبار، هذا اذا لم يتمكن من نفضه و جمعه ثم التيمم به، و إلّا وجب، و مع فقد تيمم بالوحد.

(مسألة ٣) من لم يتمكن من التيمم على الوجه المذكور يكون فاقد الطهورين، و الأقوى سقوط الأداء عنه، و الأحوط ثبوت القضاء.

### كيفية التيمم

كيفية التيمم مع الاختيار ضرب باطن الكفين على الارض معا دفعة ثم مسح الجبهة و الجبين بهما معا مستوعبا لهما من قصاص الشعر الى طرف الانف الأعلى و إلى الحاجبين، و الاحوط المسح عليهما، ثم مسح تمام ظاهر الكف اليمنى من الزند الى أطراف الأصابع بباطن الكف اليسرى ثم بالعكس كذلك.

(مسألة ١) لا يجزى الوضع دون مسّى الضرب على الاحوط، و ان كانت الكفاية لا تخلو من قوة.

(مسألة ٢) لو تعذر الضرب و المسح بالباطن انتقل الى الظاهر، و لا ينتقل من الباطن لو كان متنجسا بغير النجاسة المتعدية و تعذرت الإزالة، بل يضرب بهما و يمسح، نعم اذا كانت النجاسة حائلة مستوعبة

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٧

و لم يمكن التطهير و الإزالة فالأحوط الجمع بين الضرب بالباطن و الضرب بالظاهر.

(مسألة ٣) يعتبر فى التيمم النية على نحو ما مر فى الوضوء قاصدا به البدلية عما عليه من الوضوء أو الغسل مقارنا بها الضرب، و يعتبر أيضا المباشرة و الترتيب حسب ما عرفته، و الموالاته، و المسح من الأعلى الى الأسفل فى الجبهة و اليدين، و رفع المانع و الحاجب عن الماسح و الممسوح.

(مسألة ٤) تكفى ضربة واحدة للوجه و اليدين فى بدل الوضوء و الغسل و إن كان الأفضل ضربتين مخيرا بين ايقاعهما متعاقبتين قبل مسح الوجه أو موزعتين على الوجه و اليدين، و لا ينبغي ترك الاحتياط بالضربتين خصوصا فيما هو بدل عن الغسل بإيقاع واحدة للوجه و أخرى لليدين.

(مسألة ٥) من قطعت إحدى يديه ضرب الأرض بالموجودة و مسح بها جبهته ثم مسح ظهرها بالأرض، و الاحوط الجمع بينه و بين تولية الغير إن أمكن.

(مسألة ٦) فى مسح الجبهة و اليدين يجب إمرار الماسح على الممسوح، فلا- يكفى جر الممسوح تحت الماسح، نعم لا تضر الحركة اليسيرة.

## أحكام التيمم

(مسألة ١) لا يصح التيمم على الاحوط للفريضة قبل دخول وقتها. و أما بعد دخول الوقت فيصح و إن لم يتضيق مع رجاء ارتفاع العذر (الموجب للتيمم) فى آخره و عدمه، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط مع رجاء ارتفاعه، و مع العلم بالارتفاع يجب الانتظار.

(مسألة ٢) لو تيمم لصلاة قد حضر وقتها و لم ينتقض و لم

زبدت الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٨

يرتفع العذر حتى دخل وقت صلاة أخرى جاز الاثنان بها فى أول وقتها إلّا مع العلم بارتفاع العذر فى آخره، و له أن يأتي بكل ما يشترط فيه الطهارة، كمس كتابه القرآن و دخول المساجد و نحو ذلك.

(مسألة ٣) المحدث بالأكبر غير الجنابة يتيمم تيممين: أحدهما عن الغسل و الآخر عن الوضوء، و يكفى فى الجنابة تيمم واحد، و لا يكفى تيمم واحد عن الأسباب المتعددة للغسل.

(مسألة ٤) المجنب لو أحدث بعد تيممه يكون كالمغتسل المحدث بعد غسله لا يحتاج إلّا الى الوضوء أو التيمم بدلا عنه.

(مسألة ٥) لو وجد الماء بعد الصلاة لا تجب اعادةها بل تمت و صحت.

## النجاسات

### النجاسات إحدى عشرة:

#### الأولى و الثانية: البول و الغائط من الحيوان ذى النفس السائلة

(و هو الذى يشخب دمه عند ذبحه) غير مأكول اللحم و لو بالعارض كالجلال و موطوء الإنسان.

#### الثالثة: المنى من كل حيوان ذى نفس سائلة حل أكله أو حرم.

#### الرابعة: ميتة ذى النفس السائلة من الحيوان مما تحله الحياة

و ما يقطع من جسده حيا مما تحله الحياة غير ما ينفصل من بدنه من الأجزاء الصغار كالشور و قشور الجرب و نحوه.

(مسألة ١) ما يؤخذ من يد المسلم و سوق المسلمين من اللحم و الشحم أو الجلد اذا لم يعلم كونه مسبوqa بيد الكافر محكوم بالطهارة و ان لم تعلم تذكيته، و كذا ما يوجد مطروحا فى أرض المسلمين، و أما اذا علم سبق يد الكافر و احتمال أن المسلم

الذى أخذه من الكفار قد تفحص من حاله و أحرز تذكيته فهو أيضا محكوم بالطهارة

زبدت الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٣٩

بشرط عمل المسلم معه معاملة المذكى على الاحوط.

(مسألة ٢) لو أخذ لحما أو شحما أو جلدا من الكافر أو من سوق الكفار و لم يعلم أنه من ذى النفس أو غيره كالسمك و نحوه فهو محكوم بالطهارة، و لكن لا تجوز الصلاة فيه، و ما أخذ منهم و لم يعلم أنه من أجزاء الحيوان أو غيره طاهر، بل تصح الصلاة أيضا فيه، و من هذا القبيل اللاستيك و الشمع المجلوبان من بلادهم مع عدم العلم بحالهما.

### الخامسة: دم ذى النفس السائلة

بخلاف دم غيره كالسمك و نحوه، و الاحوط الاجتناب من العلقه المستحيلة من المنى حتى العلقه فى البيضة، و ان كانت الطهارة فيما فى البيضة لا تخلو من رجحان، و الاقوى طهارة الدم الذى يوجد فيها و ان كان الاحوط الاجتناب عنه. (مسألة ١) الدم المتخلف فى الذبيحة إن كان من الحيوان غير المأكول فالأحوط الاجتناب عنه، و إلا فهو طاهر بعد قذف ما يعتاد قذفه من الدم.

(مسألة ٢) الدم الخارج من بين الأسنان نجس لا يجوز بلعه، نعم لو استهلك فى الريق يطهر و يجوز بلعه، و لا يجب تطهير الفم بالمضمضة و نحوها.

### السادسة و السابعة: الكلب و الخنزير البريان عينا و لعابا

و جميع أجزائهما حتى ما لا تحله الحياه كالشعر و العظم و نحوهما.

### الثامنة: المسكر المائع بالأصل دون الجامد بالأصل

كالحشيش و ان صار مائعا، و أما العصير العنبى فالظاهر طهارته لو غلى بالنار و لم يذهب ثلثاه و ان كان حراما، و أما الزبيبي فهو حلال أيضا، نعم لو غليا بنفسيهما و صارا مسكرين - كما قيل - فهما نجسان. و مع الشك يحكم بالطهارة.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤٠

(مسألة ١) لا بأس بأكل الزبيب و التمر اذا غليا فى الدهن أو جعلوا فى المحشى و الطبخ أو فى الأمراق مطلقا.

### التاسعة: الفقاع

و هو شراب مخصوص متخذ من الشعير غالبا.

### العاشر: الكافر

و هو من انتحل غير الاسلام، أو انتحله و جحد ما يعلم من الدين ضرورة، بحيث يرجع جحوده الى انكار الرسالة، أو تكذيب النبى صلى الله عليه و آله، أو تنقيص شريعته المطهرة، أو صدر منه ما يقتضى كفره من قول أو فعل.

و أما النواصب فهم نجسون مطلقا و أما الغالى فان كان غلوه بحيث يستلزم إنكار الربوبية أو التوحيد أو الرسالة فهو كافر و إلا فلا.

## الحادية عشرة: عرق الإبل الجلالة،

و الأقوى طهارة عرق ما عداها من الحيوانات الجلالة، و الأحوط الاجتناب عنه، كما أن الاقوى طهارة عرق الجنب من الحرام، و الأحوط التجنب عنه فى الصلاة، و ينبغى الاحتياط منه مطلقا.

### احكام النجاسات

(مسألة ١) يشترط فى صحة الصلاة و الطواف واجبهما و مندوبهما طهارة البدن حتى الشعر و الظفر و غيرهما من توابع الجسد و اللباس الساتر منه و غيره عدا ما استثنى، و يشترط أيضا طهارة موضع الجبهة فى حال السجود دون المواضع الاخرى ما دامت غير سارية.

(مسألة ٢) تجب ازالة النجاسة عن المساجد بجميع أجزائها حتى الطرف الخارج من جدرانها على الاحوط، و يلحق بها المشاهد المشرفة و الاضرحه المقدسه و كل ما علم من الشرع وجوب تعظيمه على وجه ينافيه التنجيس، كالتربة الحسينية و نحوها.

(مسألة ٣) وجوب التطهير فيما ذكر كفائى لا يختص بمن

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤١

نجسها، كما أنه فوري مع القدرة

(مسألة ٤) لا فرق فيما ذكر بين المعمورة من المساجد و الخبرة و المهجورة منها، بل الاحوط جريان الحكم فيما اذا تغير عنوانه، كما اذا غصب و جعل دارا أو خانا أو دكانا.

(مسألة ٥) الاحوط إجراء أحكام النجس على ما تنجس به، فيغسل الملاقى لملاقى البول مرتين و هكذا، نعم لو كثرت الوسائط فلا يتنجس الملاقى للمتنجس على الاقرب.

### ما يعفى عنه فى الصلاة

#### إشارة

ما يعفى عنه فى الصلاة أمور:

#### الاول: دم الجروح و القروح فى البدن و اللباس حتى تبرأ،

و الاحوط إزالته أو تبديل ثوبه اذا لم يكن مشقة فى ذلك بشكل عام أو عليه خاصة، و كون دم البواسير و كل قرح أو جرح باطنى خرج دمه الى الخارج من هذا القبيل لا يخلو من قوة.

#### الثانى: الدم فى البدن و اللباس إن كانت سعته أقل من الدرهم البغلى

و لم يكن من الدماء الثلاثة (الحيض و الاستحاضة و النفاس)، و نجس العين، و الميتة على الاحوط فى الاستحاضة و الأخيرين (نجس العين و الميتة)، و إن كان العفو فى الأخيرين لا يخلو من وجه.

(مسألة ١) لما كانت سعة الدرهم البغلي غير معلومة يقتصر على القدر المتيقن و هو سعة عقد السبابة، و لا فرق في ذلك بين المجتمع و المتفرق، فيدور العفو مدار المقدار.  
(مسألة ٢) المعفو إنما هو الدم لا المتنجس بالدم.

### الثالث: كل ما لا تتم فيه الصلاة منفردا كالتكة و الجورب و نحوهما،

نعم لا يعفى ما كان متخذاً من النجس، كجزء ميتة أو شعر كلب و نحوه.  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤٢

### الرابع: ما صار من البواطن و التوابع

كالخيط الذي خاط به جلده و الدم النجس الذي أدخله تحت جلده.

### الخامس: ثوب المريبة للطفل

أمّا كانت أو غيرها، و العفو منه إنما هو المتنجس ببوله، و الأحوط أن تغسل كل يوم لأول صلاة ابتلت بنجاسة الثوب، بل لا يخلو من وجه، و لا يتعدى من ذات الثوب الواحد الى ذات الثياب المتعددة مع عدم الحاجة إلى لبسهن جميعاً، و إلّا كانت كذات الثوب الواحد.

### المطهرات

#### إشارة

و هي إحدى عشرة:

#### أولها: الماء

و يطهر به كل متنجس حتى الماء على ما تقدم و الاحوط فيما يقبل العصر اعتباره أو اعتبار ما يقوم مقامه من الفرك و (الدلك) نحوه، و الذي ينفذ فيه الماء و لا يمكن عصره كالكوز و الخشب و الصابون و نحو ذلك يطهر ظاهره بمجرد غمسه في الكرو و الجارى، و باطنه بنفوذ الماء المطلق فيه، بحيث يصدق أنه غسل به، و تحقق ذلك في غاية الاشكال، و مع الشك في تحققه يحكم ببقاء النجاسة، نعم مع القطع بالنفوذ و حصول الغسل به و الشك في بقاء إطلاق الماء يحكم بالطهارة.

(مسألة ١) في التطهير بالماء القليل، فالمتنجس بالبول غير الآنية يعتبر فيه التعدد مرتين، و الأحوط كونهما غير غسلة إزالة النجاسة، و المتنجس بغير البول إن لم يكن آنية تجزى فيه المرة بعد الإزالة، نعم يكفي استمرار إجراء الماء بعد الإزالة، و يعتبر فيه العصر على ما تقدم إذا أمكن.

و أما الآنية فإن تنجست ببولغ الكلب فيما فيها من ماء و غيره غسلت ثلاثاً أولاًهن بالتراب: أى التعفير به، و الاحوط اعتبار الطهارة

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤٣

فيه، كما أن الاحوط في الغسل بالتراب أيضا مسحه بالتراب الخالص أولا، ثم غسله بوضع ماء عليه بحيث لا يخرج منه عن اسم التراب، ولا يسقط التعفير بالغسل بالماء الكثير والجاري والمطر، ولا يترك الاحتياط بالتعدد أيضا في غير المطر، ويغسل من موت الجرذ وشرب الخنزير سبع مرات، وسائر النجاسات ثلاث مرات، بل الاحوط ذلك في الكثير والجاري وان كان الأقوى كفاية المرة فيهما.

(مسألة ٢) اللحم المطبوخ بالماء النجس يمكن تطهيره في الكثير والقليل لو صب عليه الماء و نفذ فيه الى المقدار الذي نفذ فيه الماء النجس مع بقاء إطلاقه وإخراج الغسالة.

### ثانيها: الأرض،

فانها تطهر ما يماسها من القدم بالمشى عليها أو بالمسح بها بنحو تزول معه عين النجاسة إن كانت، وكذا ما يوقى به القدم كالنعل، والاحوط أقل مسمى المسح أو المشى فلا يكفي زوالها قبل ذلك، كما أن الاحوط قصر الحكم بالطهارة على ما اذا حصلت النجاسة من المشى على الأرض النجسة.

### ثالثها: الشمس،

فانها تطهر الأرض وكل ما لا ينقل من الأبنية وما اتصل بها من الأخشاب والأبواب وغيرها مما يحتاج إليها في البناء المستدخلة فيها، والأقوى تطهير الحصر والبوارى بها، ويعتبر في طهارة ما ذكر بالشمس أن يكون رطبا رطوبة تعلق باليد ثم تجفيفها تجفيفا مستندا إلى اشراق الشمس بدون واسطة.

### رابعها: الاستحالة إلى جسم آخر،

فيطهر ما أحالته النار رمادا أو دخانا أو بخارا سواء كان نجسا أو متنجسا، وكذا المستحيل بغيرها بخارا أو دخانا أو رمادا، ويطهر كل حيوان تكوّن من نجس أو متنجس كدود الميتة والعذرة، ويطهر الخمر بانقلابه خلّا بنفسه أو بعلاج

### خامسها: ذهاب الثلثين في العصير بالنار أو بالشمس اذا غلى بإحداهما،

فانه مطهر للثلث الباقي بناء على النجاسة، والأقوى طهارته،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤٤

فلا يؤثر الثلثين إلّا في حليته (صيرورته حلالا بعد حرمة).

### سادسها: الانتقال،

فانه موجب لطهارة المنتقل اذا أضيف الى المنتقل إليه و عدّ جزءا منه، كالدم المنتقل من الانسان الى الحشرة، ولو شك في الاضافة إليه بقى على النجاسة.

### سابعها: الاسلام،



فانه مطهر للكافر بجميع أقسامه حتى المرتد عن فطرة إذا تاب.

### ثامنها: التبعية،

فان الكافر اذا أسلم يتبعه ولده في الطهارة أبا كان أو جدا أو أما، و يتبع الميت بعد طهارته آلات تغسيله من الخرقة، و ثيابه التي غسل فيها، و يد الغاسل.

### تاسعها: زوال عين النجاسة

بالنسبة الى الصامت من الحيوان و بواطن الانسان.

### عاشرها: الغيبة،

فإنها مطهرة للانسان و ثيابه و فرش و أواني و غيرها من توابعه، إلّا مع العلم ببقاء النجاسة، و لا يبعد عدم اعتبار شىء فيه، فيجوز الحكم سواء كان عالما به أولا، معتقدا لنجاسته أم لا، متسامحا في دينه أم لا، و الاحتياط حسن.

### حادى عشرها: استبراء الجلال من الحيوان بما يخرج عن اسم الجلل،

فانه مطهر لبوله و خثره، و لا يترك الاحتياط مع زوال اسمه في استبراء الإبل أربعين يوما، و البقر عشرين، و الغنم عشرة أيام، و البطة خمسة، و الدجاجة ثلاثة أيام، بل لا يخلو كل ذلك من قوة، و في غيرها يكفى زوال الاسم.

## الأواني

(مسألة ١) يحرم استعمال أواني الذهب و الفضة في الأكل و الشرب و سائر الاستعمالات، نعم لو أكل منها طعاما مباحا في نهار شهر رمضان لا يكون مفطرا بالحرام و إن ارتكب الحرام و يدخل

زبد الأحمك (للإمام الخميني)، ص: ٤٥

في استعمالها المحرّم على الاحوط وضعها على الرفوف للترتيب و إن كان عدم الحرمة لا يخلو من قرب، و الأولى الأحوط ترك تزيين المساجد و المشاهد بها أيضا.

(مسألة ٢) الظاهر أن المراد بالأواني ما يستعمل في الأكل و الشرب و ما شابههما، مثل الكأس و الكوز و الأقداح و الفنجان، بل و كوز النارجيلة، بل و الملعقة على الاحوط، فلا يشمل مثل غلاف السيف و الخنجر و الصندوق و إطار الساعة.

(مسألة ٣) الظاهر أن الوضوء من آنية الذهب و الفضة كالوضوء من الآنية المغصوبة يبطل إن كان بنحو الرمس، و كذا بنحو الاغتراف مع الانحصار، و مع عدمه يصح.

## كتاب الصلاة

### اعداد الفرائض و غيرها

(مسألة ١) الصلاة واجبة و مندوبة: فالواجبة هي الصلوات اليومية الخمس، و منها الجمعة، و كذا قضاء الولد الأكبر عن والده، و

صلاة الآيات، و الطواف الواجب، و ما التزمه المكلف بنذر أو إجاره أو غيرهما، و فى عدّ الأخيرة من الواجب مسامحةً.  
و أما المندوبة فكثيرة، منها: الرواتب اليومية، (النوافل)، و هى ثمان ركعات للظهر قبله، و ثمان للعصر قبله، و أربع للمغرب بعده و ركعتان من جلوس للعشاء بعده تسمى بالوتيرة، و يمتد وقت النافلة بامتداد وقت فريضةها، و ركعتان للفجر قبل الفريضة، و وقتها الفجر الأول، و يمتد إلى أن يبقى من طلوع الحمرة مقدار أداء الفريضة، و إحدى عشرة ركعة نافلة الليل، (صلاة الليل ثمان ركعات، ثم ركعتا الشفع، ثم ركعة الوتر) و وقت صلاة الليل نصفه الى الفجر الصادق، و السحر أفضل من زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤٦

غيره، و تسقط فى السفر الموجب للقصر ثمانية الظهر و ثمانية العصر، و تثبت البواقي.  
(مسألة ٢) من الصلوات المندوبة صلاة الغفيلة على الأقوى و ليست من الرواتب، و هى ركعتان بين صلاة المغرب و سقوط الشفق الغربى على الأقوى، و كيفيتها مذكورة فى الكتب المفصلة.  
(مسألة ٣) يجوز تقديم نافلتى الظهر و العصر على الزوال فى يوم الجمعة، بل يزداد على عددهما أربع ركعات، فتصير عشرين ركعة.

## أوقات الفرائض

(مسألة ١) وقت الظهرين من زوال الشمس إلى غروبها، و يختص الظهر بأوله بمقدار أدائها بحسب حاله، و العصر بآخره كذلك، و ما بينهما مشترك بينهما.  
(مسألة ٢) وقت العشاءين للمختار من المغرب إلى نصف الليل، و يختص المغرب بأوله بمقدار أدائها و العشاء بآخره كذلك بحسب حاله، و ما بينهما مشترك.  
(مسألة ٣) الأحوط لمن أخرهما عن نصف الليل لاضطرار أو نسيان أو عمد الإتيان إلى طلوع الفجر بقصد ما فى الذمة.  
(مسألة ٤) وقت صلاة الصبح ما بين طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس.  
(مسألة ٥) وقت فضيلة للظهر من الزوال الى بلوغ الظل الحادث من الشاخص مثله، كما أن فضيلة العصر من بلوغ الظل أربعة أسباع الشاخص إلى المثلين، و وقت فضيلة المغرب من المغرب إلى ذهاب الشفق، و هو الحمرة الغربية، و هو أول فضيلة العشاء إلى ثلث الليل، و وقت فضيلة الصبح من أوله إلى حدوث الحمرة المشرقية.  
(مسألة ٦) لو قدم العصر على الظهر أو العشاء على المغرب زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤٧

عمدا بطل ما قدمه مطلقاً، و لو قدم سهواً و تذكر بعد الفراغ صح ما قدمه و يأتى بالأولى بعده، و إن تذكر فى الاثناء عدل بنيته الى السابقة إلّا إذا لم يبق محل للعدول، كما اذا قدم العشاء و تذكر بعد الدخول فى ركوع الرابعة، و الأحوط حينئذ الإتمام ثم الإتيان بالمغرب ثم العشاء، بل بطلان العشاء لا يخلو من قوة.

(مسألة ٧) يجوز العدول من اللاحقة الى السابقة بخلاف العكس، فلو دخل فى الظهر أو المغرب فتبين فى الأثناء أنه صلّاها لا يجوز العدول الى اللاحقة بخلاف العكس، فانه يعدل من اللاحقة إلى الاولى إن بقى محل للعدول.

(مسألة ٨) الأقوى جواز التطوع فى وقت الفريضة ما لم يتضيق، و كذا لمن عليه قضاؤها.

(مسألة ٩) لو تيقن بدخول الوقت فصلّى أو عوّل على إماره معتبرة كشهادة العدلين فان وقع تمام الصلاة قبل الوقت بطلت، و ان وقع بعضها فيه و لو قليلا منها صحت.

(مسألة ١٠) يعتبر لغير ذى العذر العلم بدخول الوقت حين الشروع فى الصلاة، و يقوم مقامه شهادة العدلين اذا كانت عن حس، و لا- يكفى الأذان و لو كان المؤذن عارفا بالوقت على الاحوط و أما ذو العذر ففى مثل الغيم و نحوه يجوز التعويل على الظن به و أما فى العذر الخاص كالعمى و نحوه فلا يترك الاحتياط بالتأخير إلى أن يحصل له العلم بدخول الوقت.

## القبلة

(مسألة ١) يجب الاستقبال مع الامكان فى الفرائض، يومية كانت أو غيرها حتى صلاة الجنائز، و فى النافلة أيضا اذا أتى بها على الأرض حال الاستقرار، و أما حال المشى و الركوب فلا يعتبر فيها.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤٨

(مسألة ٢) يعتبر العلم بالتوجه إلى القبلة حال الصلاة و تقوم البيئة مقامه على الأقوى إن كان استنادها إلى المبادئ الحسية و مع تعذرهما يبذل تمام جهده و يعمل على ظنه، و مع تساوى الجهات صلّى إلى أربع جهات إن وسع الوقت و إلّا فبقدر ما وسع.

(مسألة ٣) من صلّى إلى جهة بطريق معتبر ثم تبين خطأه فان كان منحرفا عنها الى ما بين اليمين و اليسار صحت صلاته، و إن تجاوز انحرافه عما بينهما أعاد فى الوقت دون خارجه حتى مع الاستدبار و الأحوط فيه القضاء.

## الستر و الساتر

(مسألة ١) يجب مع الاختيار ستر العورة فى الصلاة و توابعها كالركعة الاحتياطية، و قضاء الأجزاء المنسية على الأقوى و سجدتى السهو على الأحوط و لا يترك الاحتياط فى الطواف.

(مسألة ٢) لو بدت العورة لعلة غير اختيارية، أو كانت منكشفة من أول الصلاة و هو لا يعلم فالصلاة صحيحة، لكن يبادر الى الستر إن علم فى الاثناء، و الأحوط الإتمام ثم الاستئناف، و كذا لو نسي الستر فى الصورتين.

(مسألة ٣) يجب على المرأة ستر جميع بدننها حتى رقبته و تحت ذقنها ما عدا الوجه الذى يجب غسله فى الوضوء و الكفين و القدمين، و يجب عليها ستر شىء من أطراف المستثنيات مقدمة.

(مسألة ٤) لا- يجب التستر من جهة التحت، نعم لو قام على شباك مثلا- يتوقع وجود ناظر تحته بحيث ترى عورته لو كان ناظر فالأحوط بل الأقوى التستر من جهته أيضا و إن لم يكن ناظر فعلا.

(مسألة ٥) لا- يكفى فى التستر المعتبر فى الصلاة مثل الدخول فى الماء أو التستر بالطين، و لا ينبغى ترك الاحتياط فى ترك التستر بمثل

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٤٩

الورق و الحشيش.

(مسألة ٦) يعتبر فى الساتر- بل مطلق لباس المصلّى- أمور:

الاول: الطهارة إلّا فيما لا تتم الصلاة فيه منفردا، كما تقدم.

الثانى: الإباحة، فلا يجوز فى المغصوب مع العلم بالغصبيه.

الثالث: أن يكون مذكى من مأكول اللحم، و أما غير المأكول فلا تجوز الصلاة فى شىء منه و إن ذكى، من غير فرق بين ما تحله الحياة أو غيره، نعم استثنى ممّا لا يؤكل: الخبز، و كذا السنجاب على الأقوى، و لكن لا ينبغى ترك الاحتياط فى الثانى.

الرابع: أن لا يكون الساتر بل مطلق اللباس من الذهب للرجال فى الصلاة، و لا بأس بشد الأسنان بالذهب فى الصلاة، بل مطلقا، نعم فى مثل الثنايا مما كان ظاهرا و قصد به التزيين لا يخلو من اشكال، فالأحوط الاجتناب، و كذا لا بأس بجعل إطار الساعة منه و حملها فى الصلاة.

الخامس: أن لا يكون حريرا محضا للرجال، و لا يجوز لهم لبسه فى غير الصلاة أيضا، نعم لا بأس بمثل القيطان و العصابة التى تشد بها القروح و الجروح لو لم يكن بحيث يصدق معه لبس الحرير، و أما الصبى فلا بأس بلبسه الحرير، بل و لا تبعد صحة صلاته فيه أيضا.

(مسألة ٧) لو لم يجد المصلى ساترا حتى الحشيش و الورق يصلى عريانا قائما على الأقوى إن كان يأمن من ناظر مميز، و إن لم يأمن منه صلى جالسا، و فى الحالين يومى للركوع و السجود، و يجعل إيماء السجود أخفض، فإن صلى قائما يستر قبله بيديه، و إن صلى جالسا يستره بفخذه.

## المكان

(مسألة ١) كل مكان تجوز الصلاة فيه إلّا المغصوب عينا أو

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥٠

منفعة، و فى حكمه ما تعلق به حق الغير، و منه ما لو سبق شخص الى مكان من المسجد أو غيره للصلاة مثلا و لم يعرض عنه على الأحوط.

(مسألة ٢) الجاهل بالغصبيّة و المضطر و المحبوس صلاتهم صحيحة، و كذا الناسى لها إلّا الغاصب نفسه، فإنّ الأحوط بطلان صلاته (مسألة ٣) لو اشترى دارا بعين المال الذى تعلق به الخمس أو الزكاة تبطل الصلاة فيها الا إذا جعل الحق فى ذمته بوجه شرعى كالمصالحة مع المجتهد.

(مسألة ٤) تجوز الصلاة فى الاراضى المتسعة كالصحارى و المزارع و البساتين التى لم يبق عليها الحيطان ما لم يتبين من أصحابها المنع.

(مسألة ٥) المراد من المكان الذى تبطل الصلاة بغصبيته هو ما استقر عليه المصلّى و لو بوسائط - على اشكال فيه - و ما شغله من الفضاء فى قيامه و ركوعه و سجوده و نحوها.

(مسألة ٦) الاقوى صحة صلاة كل من الرجل و المرأة مع المحاذاة أو تقدم المرأة، لكن على كراهية بالنسبة إليهما مع تقارنهما فى الشروع، و بالنسبة إلى المتأخر مع اختلافهما، لكن الأحوط ترك ذلك، و ترتفع الكراهة بوجود الحائل، و بالبعد بينهما عشرة أذرع بذراع اليد.

(مسألة ٧) الأقوى جواز الصلاة مساويا لقبر المعصوم عليه السلام، بل و مقدما عليه، و لكنه من سوء الأدب، و الأحوط الاحتراز منهما.

(مسألة ٨) لا تعتبر الطهارة فى مكان المصلّى إلّا مع تعدى النجاسة غير المعفو عنها إلى الثوب و البدن، نعم تعتبر فى خصوص مسجد الجبهة كما مر.

(مسألة ٩) يعتبر فى مسجد الجبهة مع الاختيار كونه أرضا أو

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥١

قرطاسا، و الأفضل التربة الحسينية (و هى تحمل ذكرى الامام الحسين الشهيد (ع)).

(مسألة ١٠) الأقوى جواز السجود على الخبز والآجر والنورة والجص ولو بعد الطبخ، وكذا الفحم وطين الأرمني و حجر الرحي و جميع أصناف المرمر إلّا ما هو مصنوع و لم يعلم أن مادته مما يصح السجود عليها.

(مسألة ١١) يعتبر في جواز السجود على النبات أن يكون من غير المأكول والملبوس، و لا بأس بقشر نوى الأثمار إذا انفصل عن اللب المأكول، كما لا بأس بغير المأكول منها كالحنظل و الخرنوب و نحوهما، و لا يمنع شرب التتن من جواز السجود عليه و لا يبعد الجواز على قشر الأرز و الرمان بعد الانفصال.

(مسألة ١٢) الأحوط ترك السجود على القنب، كما أن الأحوط الأولى تركه على القرطاس المتخذ من غير النبات كالمتخذ من الحرير و الإبريسم، و إن كان الأقوى الجواز مطلقا.

(مسألة ١٣) يعتبر فيما يسجد عليه مع الاختيار كونه بحيث يمكن تمكين الجبهة عليه، فلا يجوز على الوحل غير المتماسك.

(مسألة ١٤) إن كانت الأرض و الوحل بحيث لو جلس للسجود و التشهد يتلطح بدنه و ثيابه و لم يكن له مكان آخر؛ يصلى قائما مومنا للسجود و التشهد على الأحوط الأقوى.

(مسألة ١٥) إن لم يكن عنده ما يصح السجود عليه أو كان و لم يتمكن من السجود عليه لعذر سجد على الثوب القطن أو الكتان، و مع فقد سجد على ثوبه المصنوع من غير جنسهما، و مع فقد سجد على ظهر كفه، و ان لم يتمكن فعلى المعادن.

(مسألة ١٦) لو فقد ما يصح السجود عليه في أثناء الصلاة قطعها في سعة الوقت، و في الضيق سجد على غيره بالترتيب المتقدم.

(مسألة ١٧) يعتبر في المكان الذي يصلى فيه الفريضة أن يكون

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥٢

مستقرا غير مضطرب، فلو حصل الاستقرار في السفينة السائرة و شبهها صحت صلاته مع التحفظ على سائر الشروط، هذا مع الاختيار، و أما مع الاضطراب فيصلى ماشيا و على الدابة و في السفينة غير المستقرة و نحوها مراعى للاستقبال بما أمكنه، فينحرف الى القبلة كلما انحرف المركوب مع الإمكان.

(مسألة ١٨) تستحب الصلاة في المساجد، بل يكره عدم حضورها بغير عذر، خصوصا لجار المسجد، و أفضلها المسجد الحرام، ثم مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم، ثم مسجد الكوفة و الأقصى، ثم المسجد الجامع، ثم مسجد القبيلة، ثم مسجد السوق، و كذا تستحب الصلاة في مشاهد الأئمة عليهم السلام، خصوصا مشهد أمير المؤمنين و حائر أبي عبد الله الحسين عليهما السلام.

(مسألة ١٩) من المستحبات الأكيدة بناء المسجد، و فيه أجر عظيم و ثواب جسيم.

(مسألة ٢٠) الأقوى كفاية البناء بقصد كونه مسجدا مع قصد القرية و صلاة شخص واحد فيه باذن الباني فيصير مسجدا.

## الأذان و الإقامة

(مسألة ١) لا إشكال في تأكد استحبابهما للصلوات الخمس، أداء و قضاء، حضرا و سفرا، للرجال و النساء في كل حال حتى قال بعض بوجوبهما، و الأقوى استحبابهما مطلقا.

(مسألة ٢) يسقط الأذان في العصر و العشاء إذا جمع بينهما و بين الظهر و المغرب مطلقا.

(مسألة ٣) يسقط الأذان و الإقامة في مواضع منها: للدخول في الجماعة التي أذنوا و أقاموا لها و إن لم يسمعها و لم يكن حاضرا حينها و منها: من صلى في مسجد فيه جماعة لم تتفرق؛ و الأحوط في ذلك

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥٣

تركهما في المسجد وغيره.

## حضور القلب

ينبغي للمصلي إحضار قلبه في تمام الصلاة، فانه لا يحسب للعبد من صلاته إلا ما أقبل عليه، و معناه الالتفات التام إليها و إلى ما يقول فيها، و التوجه الكامل نحو حضرة المعبود جلّ جلاله، و استشعار عظمته، و تفرغ قلبه عما عداه، ثم يلاحظ سعة رحمته فيرجو ثوابه، و بذلك تحصل له حالة بين الخوف و الرجاء، كما أنه ينبغي له أن يكون صادقا في مقاله «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» لا يقول هذا القول و هو عابد لهواه و مستعين بغير مولاه.

## أفعال الصلاة

### النية

(مسألة ١) النية عبارة عن قصد الفعل، و يعتبر فيها التقرب إلى الله تعالى و امتثال أمره، و لا يجب فيها التلفظ، لأنها أمر قلبي، كما لا يجب فيها الإحطار و الإحضار بالبال، بل يكفي الداعي و كون الباعث للعمل الامتثال و نحوه.

(مسألة ٢) يعتبر الإخلاص في النية، فمتى ضم إليها ما ينافيه بطل العمل خصوصا الرياء، نعم لو كانت الضمائم غير الرياء مقصودة تبعا و كان الغرض الأصلي الامتثال فلا إشكال، و الأحوط بطلان العمل في جميع موارد اشتراك الداعي حتى مع تبعية داعي الضميمة فضلا عن كونهما مستقلين.

(مسألة ٣) لو رفع صوته بالذكر أو القراءة لإعلام الغير لم تبطل الصلاة بعد ما كان أصل الإتيان بهما بقصد الامتثال، و كذا إذا

زبدت الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥٤

أوقع صلاته في مكان خاص أو زمان خاص لغرض من الأغراض المباحة.

(مسألة ٤) يجب تعيين نوع الصلاة التي يأتي بها في القصد و لو إجمالا، كما إذا نوى ما اشتغلت به ذمته إذا كان متحدا أو ما اشتغلت به ذمته أولا أو ثانيا إذا كان متعددا.

(مسألة ٥) لا يجب قصد الأداء و القضاء بعد قصد العنوان الذي يتصف بهما، نعم لو اشتغلت ذمته بالقضاء أيضا لا بد من تعيين ما يأتي به، و أنه فرض لذلك اليوم أو غيره.

(مسألة ٦) لا تجب نية القصر و الإتمام مع تعيينهما، بل و لا في أماكن التخيير، فلو شرع في الصلاة مترددا و بانيا على أنه بعد التشهد الأول إما يسلم قصرا أو يلحقه الأخيرتين صحت بل لو عين أحدهما لم يلتزم به على الأظهر، و كان له العدول إلى الآخر.

(مسألة ٧) لا يجب قصد الوجوب و الندب، بل يكفي قصد القرية المطلقة، و الأحوط قصدهما.

(مسألة ٨) يجوز العدول من صلاة إلى أخرى في موارد: منها في الصلاتين المرتبتين إذا دخل في الثانية قبل الأولى سهوا أو نسيانا، فيجب العدول، و منها: إذا دخل في الحاضرة فذكر أن عليه قضاء، فانه يستحب أن يعدل إليه مع بقاء المحل إلا إذا خاف فوت وقت فضيلة ما بيده، فإن في استحبابه تأملا، بل عدمه لا يخلو من قوة، و منها: العدول من الفريضة إلى النافلة، و ذلك في موضعين:

أحدهما: في ظهر يوم الجمعة لمن نسي قراءة سورة الجمعة و قرأ الأخرى و بلغ النصف أو تجاوز، و ثانيهما: فيما إذا كان متشاغلا بالصلاة و أقيمت الجماعة و خاف السبق.

## تكبيره الاحرام

- (مسألة ١) تكبيره الاحرام ركن تبطل الصلاة بنقصانها عمدا أو سهوا، و كذا بزيادتها و صورتها «الله أكبر» و لا يجرى غيرها و لا مرادفها، و يجب فى حال الإتيان بها القيام منتصبا.
- (مسألة ٢) الأحوط ترك وصلها بما قبلها من الدعاء ليحذف الهمزة من «الله».
- (مسألة ٣) يستحب زيادة ست تكبيرات على تكبيره الاحرام قبلها أو بعدها أو بالتوزيع، و الأحوط الأول، و الأفضل أن يأتى معها ما ورد من الدعاء.
- (مسألة ٤) يستحب رفع اليدين عند تكبيره الإحرام إلى الأذنين أو إلى حيال وجهه مبتدئا بالتكبير بابتداء الرفع و منتهيا بانتهائه، و الأولى أن يضم أصابع الكفين و يستقبل بباطنهما القبلة.

## القيام

- (مسألة ١) القيام ركن فى تكبيره الاحرام التى تقارنها النية، و فى الركوع، و هو الذى يقع الركوع عنه، و هو المعبر عنه بالقيام المتصل بالركوع.
- (مسألة ٢) يجب مع الامكان الاعتدال فى القيام و الانتصاب بحسب حال المصلى.
- (مسألة ٣) يعتبر فى القيام عدم التفريغ الفاحش بين الرجلين بحيث يخرج عن صدق القيام، بل و عدم التفريغ غير المتعارف، و إن صدق عليه القيام على الاقوى.
- (مسألة ٤) إن لم يقدر على القيام أصلا و لو مستندا أو منحنيا أو منفرجا أو غيره صلى من جلوس، و يعتبر فيه الانتصاب و الاستقلال، و مع تعذر الجلوس رأسا صلى مضطجعا على الجانب الأيمن و إن تعذر
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥٦
- فعلى الأيسر مستقبلا، فان تعذر فمستلقيا كالمحتضر.
- (مسألة ٥) لو قدر على القيام فى بعض الركعات فقط و جب الى أن يعجز، فيجلس ثم اذا قدر قام و هكذا.

## القراءة و الذكر

- (مسألة ١) يجب فى الركعة الأولى و الثانية من الفرائض قراءة الحمد و سورة كاملة بعدها، و له ترك السورة فى بعض الأحوال، بل قد يجب فى ضيق الوقت و نحوه.
- (مسألة ٢) يجب قراءة الحمد فى النوافل أيضا بمعنى كونها شرطا فى صحتها، و أما السورة فلا تجب فى شىء منها، و إن وجبت بالعارض بنذر و نحوه، نعم النوافل التى وردت فى كفيها سورة خاصة يعتبر فى تحققها تلك السورة.
- (مسألة ٣) لا تجوز قراءة إحدى سور العزائم فى الفريضة فلو قرأها نسيانا إلى أن قرأ آية السجدة أو استمعها و هو فى الصلاة فألحوظ أن يومى إلى السجدة ثم يسجد بعد الفراغ و إن كان الأقوى جواز الاكتفاء بالإيماء فى الصلاة.
- (مسألة ٤) البسملة جزء من كل سورة، فتجب قراءتها عدا سورة البراءة، و تعتبر سورتا الفيل و الإيلاف، و كذا و الضحى و ألم

نشرح سورة واحدة لا بدّ من الجمع بينهما مرتبا مع البسملة الواقعة في البين، ولا تجزى واحدة منها.  
(مسألة ٥) يجب الإخفات بالقراءة عدا البسملة في الظهر و العصر، و يجب على الرجال الجهر بها في الصبح و أولي المغرب و العشاء، و يعذر الناسي بل مطلق غير العامد.

(مسألة ٦) مناط الجهر و الإخفات ظهور جوهر الصوت و عدمه لإسماع من بجانبه و عدمه، و لا يجوز الإفراط في الجهر كالصياح، كما

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥٧

أنه لا يجوز الإخفات بحيث لا يسمع نفسه مع عدم المانع.

□

خميني، سيد روح الله موسوي، زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، در يك جلد، سازمان تبليغات اسلامي، تهران - ايران، اول، ١٤٠٤ هـ ق

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)؛ ص: ٥٧

(مسألة ٧) المدار في صحة القراءة المعتمدة في الصلاة هو أداء الحروف من مخارجها على نحو يعدّه أهل اللسان مؤدّيا للحرف الفلاني دون حرف آخر، و مراعاة حركات البنية و ماله دخل في هيئة الكلمة، و الحركات و السكنات الإعرابية و البنائية على وفق ما ضبطه علماء اللغة العربية.

(مسألة ٨) الأحوط و جوبا عدم التخلف عن إحدى القراءات السبع، و إن كان لا يبعد جواز القراءة بإحدى القراءات العشر.  
(مسألة ٩) يتخير فيما عدا الركعتين الأوليين من الفريضة بين الذكر و الفاتحة، و لا يبعد أن يكون الأفضل للإمام قراءة الفاتحة و للمأموم الذكر، و هما للمنفرد سواء، و صورة الذكر «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» و يجزى مرة واحدة، و الأحوط الأفضل التكرار ثلاثا.

## الركوع

(مسألة ١) يجب في كل ركعة من الفرائض اليومية ركوع واحد، و هو ركن تبطل الصلاة بزيادته و نقصانه عمدا و سهوا إلّا في الجماعة للمتابعة، و لا بد في الركوع من الانحناء بحيث تصل يده إلى ركبته، و الأحوط وصول الراحة إليها.

(مسألة ٢) يعتبر في الانحناء أن يكون بقصد الركوع. فلو انحنى بقصد وضع شيء على الأرض مثلا لا يكفي في اعتباره ركوعا، بل لا بدّ من القيام ثم الانحناء له.

(مسألة ٣) لو نسى الركوع فهوى إلى السجود و تذكّر قبل وضع جبهته على الأرض رجع إلى القيام ثم ركع، و لا يكفي أن يقوم منحيا إلى حد الركوع، و لو تذكّر بعد الدخول في السجدة الأولى أو

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥٨

بعد رفع الرأس منها فالأحوط العود إلى الركوع كما مر، و إتمام الصلاة ثم إعادتها.

(مسألة ٤) يجب الذكر في الركوع، و الأقوى الاجتزاء بمطلقه، و الأحوط كونه بمقدار الثلاث من الصغرى (سبحان الله) أو الواحدة من الكبرى (سبحان ربي العظيم و بحمده).

(مسألة ٥) تجب الطمأنينة حال الذكر الواجب، فإن تركها عمدا بطلت صلاته بخلافه سهوا، و إن كان الأحوط معه الاستئناف



أيضا.

(مسألة ٦) لو لم يتمكن من الطمأنينة لمرض أو غيره سقطت، لكن يجب عليه إكمال الذكر الواجب قبل الخروج عن مسعى الركوع.

(مسألة ٧) يستحب التكبير للركوع وهو قائم منتصب والأحوط عدم تركه.

## السجود

(مسألة ١) يجب في كل ركعة سجدتان، وهما معا ركن فلو أخلّ بواحدة زيادة أو نقصانا سهوا فلا بطلان، ولا بدّ في السجود من الانحناء ووضع الجبهة على الأرض على وجه يتحقق به مسماه كرأس أنملة، والأحوط أن يكون المسجد بقدر درهم، والمراد من الجبهة هنا ما بين قصاص الشعر و طرف الأنف الأعلى والحاجبين طولاً وما بين الجبين عرضاً.

(مسألة ٢) الأحوط الاعتماد على الأعضاء السبعة، فلا يجزى مجرد المماسه، ولا يجب مساواتها فيه.

(مسألة ٣) يجب الذكر في السجود على نحو ما تقدم في الركوع، كما تجب الطمأنينة حاله.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٥٩

(مسألة ٤) لا بأس بتغيير المحل في المواضع المذكورة سوى الجبهة حال عدم الاشتغال بالذكر، فلو قال: سبحان الله ثم رفع يده لحاجه أو غيرها ووضعها وأتى بالبقية لا يضر.

(مسألة ٥) يجب في السجود وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه على ما مر في مبحث المكان.

(مسألة ٦) يجب رفع الرأس من السجدة الأولى والجلوس مطمئناً معتدلاً، وكذا يجب أن ينحني للسجود حتى يساوى موضع جبهته موقفه، فلو ارتفع أحدهما على الآخر لا تصح إلا أن يكون التفاوت بينهما قدر لبنة موضوعة على سطحها الأكبر في اللبنة المتعارفة أو أربعة أصابع متعارفة مضمومة.

(مسألة ٧) لو وضع جبهته من غير عمد على الممنوع من السجود عليه جرّها عنه الى ما يجوز السجود عليه، وليس له رفعها عنه، ولو لم يمكن إلا الرفع المستلزم لزيادة السجود فالأحوط إتمام الصلاة ثم الاستئناف (إعادة الصلاة).

(مسألة ٨) لو ارتفعت جبهته عن الأرض قهراً وعادت إليها قهراً فلا يبعد أن يكون ذلك عوداً إلى السجدة الأولى، فيحسب سجدة واحدة.

(مسألة ٩) من عجز عن السجود فإن أمكنه تحصيل بعض المراتب الميسورة من السجدة يجب محافظاً على ما عرفته من سائر الشرائط، وإن لم يتمكن من الانحناء أصلاً أو ما إليه برأسه، وإن لم يتمكن فبالعينين، والأحوط له رفع ما يسجد عليه مع ذلك إذا تمكن من وضع الجبهة عليه.

(مسألة ١٠) الأحوط لزوماً عدم ترك جلسة الاستراحة وهي الجلوس مطمئناً بعد رفع الرأس من السجدة الثانية قبل أن يقوم.

(مسألة ١١) يستحب للمرأة في السجود البدء بالقعود له، و

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦٠

التضمم حاله، ملتصقة بالأرض فيه غير متجافية، والتربع في جلوسها مطلقاً.

## التشهد

- (مسألة ١) يجب التشهد في الثنائية مرة بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة، وفي الثلاثية والرابعة مرتين، الأولى بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة في الركعة الثانية، والثانية بعد رفع الرأس منها في الركعة الأخيرة، وهو واجب غير ركن.
- (مسألة ٢) الواجب في التشهد أن يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل محمد» ويستحب الابتداء بقوله: «الحمد لله» أو «بسم الله وباللّٰه والحمد لله وخير الأسماء لله».
- (مسألة ٣) يجب في التشهد اللفظ الصحيح الموافق للقواعد العربية ومن عجز عنه وجب عليه تعلمه.
- (مسألة ٤) يجب فيه أيضا الجلوس مطمئنا بأيّ كيفية كان، ويكره الإقعاء، وهو أن يعتمد بصدر قدميه على الأرض ويجلس على عقبيه، والأحوط تركه، ويستحب فيه التورك.

## التسليم

- (مسألة ١) التسليم واجب في الصلاة و جزء منها ظاهرا و له صيغتان.
- الأولى: «السلام علينا و على عباد الله الصالحين».
- والثانية: «السلام عليكم» باضافة «و رحمة الله و بركاته» على الأحوط و إن كان الأقوى استحبابه، و الصيغة الثانية على تقدير الإتيان بالأولى جزء مستحب، و على تقدير عدمه جزء واجب على الظاهر، و زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦١
- أما «السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته» فهو جزء التشهد، و الأحوط المحافظة عليه و إن كان الأقوى استحبابه كما أن الاحوط الجمع بين الصيغتين بعده مقدّما للأولى.

## الترتيب

- (مسألة ١) يجب الترتيب في أفعال الصلاة، فيجب تقديم تكبيرة الإحرام على القراءة، و الفاتحة على السورة، و هي على الركوع و هو على السجود و هكذا.
- (مسألة ٢) لو قدم ركنا على ركن بطلت الصلاة، أما لو قدم ركنا على ما ليس بركن سهوا فلا بأس، و كذا لو قدم غير ركن على ركن سهوا فلا- بأس، كتقديم غير ركن على غير ركن سهوا، لكن مع امكان التدارك يعود الى ما يحصل به الترتيب و تصح صلاته.

## الموالة

- (مسألة ١) تجب الموالة في أفعال الصلاة بمعنى عدم الفصل بين أفعالها على وجه تتمحي صورتها بحيث يصح سلب اسم الصلاة عنها، فلو تركها بالمعنى المذكور عمدا أو سهوا بطلت صلاته.
- (مسألة ٢) الموالة بمعنى المتابعة العرفية أيضا واجبة على الأحوط، نعم لا تبطل الصلاة بتركها سهوا.
- (مسألة ٣) كما تجب الموالة في أفعال الصلاة كذلك تجب في القراءة و التكبير و الذكر و التسيح بالنسبة إلى الآيات و الكلمات بل و الحروف، و إن ترك الموالة فيما ذكر سهوا لا بأس به، فيعود لتحصيلها إلّا إذا استلزم فوات الموالة في الصلاة بالمعنى المتقدم، فانه حينئذ يوجب بطلانها و لو مع السهو.

## القنوت

(مسألة ١) يستحب القنوت في الفرائض اليومية، و يتأكد في الجهرية، بل الأحوط عدم تركه فيها، و محله قبل الركوع في الركعة الثانية بعد الفراغ من القراءة، و لو نسي أتى به بعد رفع الرأس من الركوع، و كذا يستحب في كل نافلة ثنائية في المحل المزبور حتى نافلة الشفع على الأقوى، و الأولى إتيانه فيه رجاء، و يستحب أكيدا في الوتر من صلاة الليل.

(مسألة ٢) لا- يعتبر في القنوت قول مخصوص، بل يكفي فيه كل ما تيسر من ذكر و دعاء، و الأحسن ما ورد من الأدعية عن المعصومين عليهم السلام.

(مسألة ٣) لا يعتبر رفع اليدين في القنوت على اشكال، فالأحوط عدم تركه.

## التعقيب

يستحب التعقيب بعد الفراغ من الصلاة و لو نافلة، و في الفريضة أكد، خصوصا في صلاة الفجر، و المراد منه الاشتغال بالدعاء و الذكر و القرآن و نحو ذلك متصلا بالفراغ من الصلاة، و الأفضل قراءة ما ورد عن المعصومين عليهم السلام مما تضمنته كتب الأدعية و الأخبار و لعل أفضلها تسييح الصديقة الزهراء سلام الله عليها، و كفيته على الأحوط أربع و ثلاثون تكبيرة (الله اكبر)، ثم ثلاث و ثلاثون تحميدة (الحمد لله) ثم ثلاث و ثلاثون تسيحة (سبحان الله).

## مبطلات الصلاة

### إشارة

و هي أمور:

### أحدها- الحدث الأصغر و الأكبر،

فإنه مبطل لها أينما وقع فيها و لو عند الميم من التسليم على الأقوى، عمدا أو سهوا

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦٣

عدا المسلوس و المبطون و المستحاضة على ما مر.

### ثانيها- التكفير،

و هو وضع إحدى اليدين على الأخرى عمدا على الأقوى كما يفعله البعض لعدم تشريعه، و لا بأس به اضطرارا.

### ثالثها- الالتفات بكل البدن إلى الخلف أو اليمين أو الشمال

بل و ما بينهما على وجه يخرج عن الاستقبال، فان تعمد ذلك كله مبطل لها.

#### رابعها – تعمد الكلام و لو بحرفين مهملين،

و اللفظ الموضوع اذا تلفظ به لا بقصد الحكاية و كان حرفا و احدا لا يبطل على الأقوى نعم لا بأس برد سلام التحية، بل هو واجب، و لو تركه و اشتغل بالقراءة و نحوها لا- تبطل الصلاة، فضلا عن السكوت بمقدار رده، لكن عليه إثم ترك الواجب خاصة، كما أنه يجب إسماع رد السلام فاذا كان المسلم بعيدا لا يسمع الجواب لا يجب جوابه على الظاهر، فلا يجوز رده في الصلاة.

#### خامسها – التفهئة

و لو اضطرارا، نعم لا بأس بالسهوية، كما لا بأس بالتبسم و لو عمدا.

#### سادسها – تعمد البكاء عاليا لفوات أمر دنيوي،

دون ما كان منه على أمر أخروي أو طلب أمر دنيوي من الله تعالى، و من غلب عليه البكاء المبطل قهرا فالأحوط الاستئناف، بل وجوبه لا يخلو من قوة.

#### سابعها – كل فعل ماح لها على وجه يصح سلب اسم الصلاة عنها

فانه مبطل لها عمدا و سهوا.

#### ثامنها – الأكل و الشرب و إن كانا قليلين على الاحوط

إلّا العطشان المتشاغل بالدعاء في ركعة الوتر من صلاة الليل العازم على صوم ذلك اليوم إن خشي مفاجأة الفجر.

#### تاسعها – تعمد قول «آمين» بعد تمام الفاتحة

لعدم تشريعه، و لا بأس به سهوا و اضطرارا.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦٤

#### عاشرها – الشك في عدد غير الرباعية من الفرائض،

و الأوليين منها على ما يأتي إن شاء الله.

#### حادي عشرها – زيادة جزء أو نقصانه في الركن مطلقا،

و في غيره عمدا، و لا يجوز قطع الفريضة اختيارا، و الأحوط عدم قطع النافلة أيضا اختيارا و ان كان الأقوى جوازه.

#### صلاة الآيات

(مسألة ١) سبب هذه الصلاة كسوف الشمس و خسوف القمر و لو بعضها، و الزلزلة، و كل آية مخوفة عند غالب الناس سماوية

كانت كالريح. السوداء أو الحمراء أو الصفراء غير المعتادة و غير ذلك، أو أرضية على الأحوط كالخسف و نحوه. (مسألة ٢) وقت أداء صلاة الكسوفين من حين الشروع في الانكساف الى الشروع في الانجلاء، و لا يترك الاحتياط بالمبادرة إليها قبل الأخذ في الانجلاء، و لو أخر عنه أتى بها لا بنية الأداء و القضاء، بل بنية القرية المطلقة، و أما في الزلزلة و نحوها فتجب حال الآية، فإن عصي فبعدها طول العمر، و الكل أداء.

(مسألة ٣) يختص الوجوب بمن في بلد الآية و ما يلحق به بحيث يعد معه كالمكان الواحد.

(مسألة ٤) من لم يعلم بالكسوف الى تمام الانجلاء و لم يحترق جميع القرص لم يجب عليه القضاء، أما اذا علم به و تركها و لو نسيانا أو احترق جميع القرص وجب القضاء.

(مسألة ٥) صلاة الآيات ركعتان في كل واحدة منهما خمسة ركوعات، فيكون المجموع عشرة، و تفصيله بأن يكبر تكبيرة الاحرام مع النية كما في الفريضة ثم يقرأ الفاتحة و سورة، ثم يركع ثم يرفع رأسه و يقرأ الحمد و سورة، ثم يركع، ثم يرفع رأسه و يقرأ، و هكذا حتى

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦٥

يتم خمسا على هذا الترتيب، ثم يسجد سجدتين بعد رفع رأسه من الركوع الخامس، ثم يقوم و يفعل ثانيا كما فعل أولا ثم يتشهد و يسلم، و يجوز تفريق سورة كاملة على الركوعات الخمسة من كل ركعة، فيقرأ بعد تكبيرة الاحرام الفاتحة، ثم يقرأ بعدها آية من سورة أو أقل أو أكثر، ثم يركع ثم يرفع رأسه و يقرأ بعضا آخر من تلك السورة متصلا بما قرأه منها أولا، و هكذا الى الركوع الخامس حتى تتم السورة و بعد ما يقوم الى الركعة الثانية يصنع كما صنع في الأولى.

(مسألة ٦) اذا فرق السورة على الركوعات على الترتيب المتقدم فلا- تشرع الفاتحة إلا مرة واحدة في القيام الأول إلا اذا أكمل السورة في القيام الثاني أو الثالث مثلا فانه تجب عليه في القيام اللاحق بعد الركوع قراءة الفاتحة ثم سورة أو بعضها.

(مسألة ٧) يعتبر في صلاة الآيات ما يعتبر في الفرائض اليومية من الشرائط و غيرها و جميع ما عرفته و تعرفه من واجب و ندب. (مسألة ٨) يستحب فيها في كل قيام ثان بعد القراءة قنوت، فيكون في مجموع الركعتين خمس قنوتات، و يجوز الاكتفاء بالقنوتين أحدهما قبل الركوع الخامس و الثاني قبل العاشر، لكن يأتي بالأول رجاء، و يجوز الاقتصار على الأخير كما أنه تستحب فيها الجماعة، و قراءة السور الطوال.

## الخلل الواقع في الصلاة

### إشارة

(مسألة ١) من أخل بالطهارة من الحدث بطلت صلاته مع العمد و السهو و العلم و الجهل بخلاف الطهارة من الخبث، و قد تقدم تفصيل الحال فيها و في سائر الشرائط، و أما اذا أخل بشيء من واجبات صلاته عمدا بطلت، و كذا إن زاد فيها جزءا متعمدا بعنوان أنه من الصلاة أو جزئها.

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦٦

(مسألة ٢) من نقص شيئا من واجبات صلاته سهوا و لم يذكره إلا بعد تجاوز محله، فإن كان ركنا بطلت صلاته. و إلا صحت، و عليه سجود السهو على تفصيل يأتي في محله، و قضاء الجزء المنسى بعد الفراغ منها إن كان المنسى التشهد أو إحدى السجدتين و لا يقضى غيرها، و لو ذكره في محله تداركه، و من نسي التسليم و ذكره قبل حصول ما يبطل الصلاة عمدا و سهوا تداركه،

فإن لم يتداركه بطلت صلاته.

(مسألة ٣) من نسي الركعة الأخيرة مثلا فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام و أتى بها، و لو ذكرها بعده قبل فعل ما يبطل الصلاة سهوا قام و أتم أيضا، و لو ذكرها بعده استأنف الصلاة من رأس.

## الشك

### إشارة

(مسألة ١) من شك في الصلاة فلم يدر أنه صلى أم لا، فإن كان بعد مضي الوقت لم يلتفت و بنى على الإتيان بها. و ان كان قبله أتى بها، و الظن بالإتيان و عدمه هنا بحكم الشك.

(مسألة ٢) انما لا يعتنى بالشك في الصلاة بعد الوقت و يبنى على اتيانها فيما إذا كان حدوث الشك بعده، فإذا شك فيها في أثناء الوقت و نسي الإتيان بها حتى خرج الوقت و جب قضاؤها، و إن بقى شكه إلى ما بعد الوقت و كان شاكا فعلا في الإتيان.

(مسألة ٣) حكم كثير الشك في الإتيان بالصلاة و عدمه حكم غيره، فيجرى فيه التفصيل بين كونه في الوقت و خارجه، و أما الوسواسي فالظاهر أنه لا يعتنى بالشك و إن كان في الوقت.

(مسألة ٤) من شك في شيء من أفعال الصلاة، فإن كان قبل الدخول في غيره مما هو مرتب عليه و جب الإتيان به، كما إذا شك في تكبيرة الإحرام قبل أن يدخل في القراءة حتى الاستعاذة أو في الحمد

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦٧

قبل الدخول في السورة، و إن كان بعد الدخول في غيره مما هو مرتب عليه و ان كان مستحبا لم يلتفت، و بنى على الإتيان به، سواء كان الغير من الأجزاء المستقلة كما تقدم، أو غيرها كما إذا شك في الإتيان بأول السورة و هو في آخرها، و إن كان الأحوط الإتيان بالمشكوك فيه بقصد القربة المطلقة.

(مسألة ٥) لو شك في صحة ما وقع و فساده لم يلتفت و ان كان في المحل، و إن كان الاحتياط في هذه الصورة بالإعادة بقصد القربة، و الاحتياط في الركن بإتمام الصلاة ثم الاعادة مطلوب.

(مسألة ٦) لو شك في التسليم لم يلتفت إن كان قد دخل فيما هو مرتب على الفراغ من التعقيب و نحوه أو في بعض المنافيات للصلاة.

## الشك في عدد ركعات الفريضة

(مسألة ١) لا حكم للشك في عدد الركعات اذا زال بعد حصوله، و أما لو استقر، يكون مفسدا للثنائية و الثلاثية و الأوليين من الرباعية و غير مفسد في صور:

الصورة الأولى: الشك بين الاثنتين و الثلاث بعد إكمال السجدين فيبنى على الثلاث و يأتي بالربعة، و بعد اتمام صلاته يحتاط بركعة من قيام أو ركعتين من جلوس، و الاحوط الاولى الجمع بينهما مع تقديم ركعة القيام ثم الاستئناف.

الثانية: الشك بين الثلاث و الأربع في أي موضع كان، فيبنى على الأربع و حكمه كالسابق إلّا في تقديم الركعة.

الثالثة: الشك بين الاثنتين و الأربع بعد اكمال السجدين فيبنى على الاربع و يتم صلاته، ثم يحتاط بركعتين من قيام.

الرابعة: الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد إكمال

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦٨

السجدين، فيبنى على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس، والأحوط بل الأقوى تقديم الركعتين من قيام.

الخامسة: الشك بين الأربع والخمس وله صورتان. إحداهما بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة، فيبنى على الأربع ويتشهد و يسلم، ثم يسجد سجدة السهو، و ثانيتهما حال القيام، وهذه مندرجة تحت الشك بين الثلاث والأربع حال القيام، فيبنى على الأربع، و يجب عليه هدم القيام، و التشهد و التسليم و صلاة ركعتين جالسا أو ركعة قائما.

السادسة: الشك بين الثلاث والخمس حال القيام، و هو مندرج فى الشك بين الاثنتين والأربع، فيهدم القيام و يعمل عمل الشك.

السابعة: الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام و هو راجع الى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع فيهدم القيام و يعمل عمله.

الثامنة: الشك بين الخمس و الست حال القيام، و هو راجع إلى الصورة الخامسة، و الأحوط فى الصور الأربع المتأخرة استئناف الصلاة مع ذلك.

(مسألة ٢) الشك فى الركعات ما عدا الصور المذكورة موجب للبطلان.

(مسألة ٣) لو عرض له أحد الشكوك و لم يعلم الوظيفة، فان لم يسع الوقت أو لم يتمكن من التعلم فى الوقت تعين عليه العمل على الراجح من الاحتمالات لو كان، أو أحدها لو لم يترجح لديه أحدها، و يتم صلاته و يعيدها احتياطاً مع سعة الوقت. نعم لو تبين بعد ذلك مخالفة الواقع يستأنف لو لم يأت بها فى الوقت، و إن اتسع الوقت و تمكن من التعلم فيه يقطع و يتعلم و إن جاز له اتمام العمل على طبق بعض الاحتمالات ثم التعلم، فان كان موافقا اكتفى به و إلّا أعاده، و إن

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٦٩

كان الأحوط الإعادة مطلقا.

(مسألة ٤) من كان عاجزا عن القيام و عرض له أحد الشكوك الصحيحة فالظاهر أن صلاته الاحتياطية القيامية يأتى بها جالسا.

(مسألة ٥) لا يجوز فى الشكوك الصحيحة قطع الصلاة و استئنافها، بل يجب العمل على وظيفة الشاك.

(مسألة ٦) لو كان المسافر فى أحد مواطن التخيير فنوى القصر و شك فى الركعات فلا يبعد تعيين العمل بحكم الشك و لزوم العلاج من غير حاجة إلى نية العدول، و لكن لا ينبغى ترك الاحتياط بالعمل بأحكام الشك بعد نية العدول و إعادة الصلاة.

### الشكوك التى لا اعتبار بها

و هى فى مواضع: منها- الشك بعد تجاوز المحل، و منها- الشك بعد الوقت، و منها- الشك بعد الفراغ من الصلاة بشرط أن يكون أحد طرفى الشك الصحة، و منها- شك كثير الشك، و المرجع فى صدقه العرف، و لا يبعد تحققه فيما اذا لم تخل منه ثلاث صلوات متواليه.

و منها- شك كل من الإمام و المأموم فى الركعات مع حفظ الآخر، فيرجع الشاك منهما إلى الآخر. و جريان الحكم فى الشك فى الأفعال أيضا لا يخلو من وجه، أما إذا عرض الشك لكل منهما فان اتحد شكهما فيعمل كل منهما عمل ذلك الشك، و إن

اختلف و لم تكن بينهما رابطة ينفرد المأموم و يعمل كل عمل شكه و أما اذا كانت بينهما رابطة و قدر مشترك فينيان على القدر المشترك و الأحوط مع ذلك إعادة الصلاة.

و منها- الشك في ركعات النوافل، فيتخير بين البناء على الأقل أو الأكثر، و الأول أفضل، نعم لو كان الأكثر مفسدا

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧٠

للصلاة فانه يبنى على الأقل.

## الظن

## إشارة

(مسألة ١) الظن في عدد الركعات كاليقين مطلقا، حتى في الثنائية و الثلاثية و الركعتين الأوليين من الرباعية، لكن الأحوط في غير الركعتين الأخيرتين من الرباعية العمل بالظن ثم الإعادة.

(مسألة ٢) في اعتبار الظن في الأفعال إشكال لا بدّ من الاحتياط فيما لو خالف مع وظيفة الشك، كما لو ظن بالإتيان و هو في المحل، فيأتي بمثل القراءة بنية القربة، و في مثل الركوع بإعادة الصلاة بعد الإتيان به.

## ركعات الاحتياط

(مسألة ١) ركعات الاحتياط واجبة، فلا يجوز تركها و إعادة الصلاة من الأصل، و تجب المبادرة إليها بعد الفراغ من الصلاة، كما أنه لا يجوز الفصل بينهما بالمنافى، فإن فعل ذلك فالأحوط الإتيان بها و إعادة الصلاة، نعم لو بان الاستغناء عنها قبل الشروع فيها لا يجب الإتيان بها.

(مسألة ٢) لا بد في صلاة الاحتياط من النية و تكبيرة الاحرام و قراءة الفاتحة، و الاحوط عدم الجهر بها و بالبسملة أيضا و الركوع و السجود و التشهد و السلام، و لا قنوت فيها، كما أنه لا سورة فيها.

(مسألة ٣) لو شك في إتيان صلاة الاحتياط فان كان بعد الوقت لا يلتفت إليه، و ان كان في الوقت فان لم يدخل في فعل آخر و لم يأت بالمنافى و لم يحصل الفصل الطويل بنى على عدم الإتيان، و مع أحد الامور الثلاثة فللبناء على الإتيان بها وجه، و لكن الاحوط الإتيان بها ثم إعادة الصلاة.

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧١

(مسألة ٤) لو شك في فعل من أفعال صلاة الاحتياط أتى به لو كان في المحل، و بنى على الإتيان لو تجاوز، و لو شك في ركعاتها فالأقوى وجوب البناء على الأكثر إلّا أن يكون مبطلا، فيبنى على الأقل، لكن الأحوط مع ذلك إعادتها ثم إعادة أصل الصلاة.

(مسألة ٥) لو نسي صلاة الاحتياط و دخل في صلاة أخرى من نافلة أو فريضة قطعها و أتى بها، خصوصا إذا كانت الثانية مرتبة على الأولى، و الأحوط مع ذلك الإعادة، هذا إذا كان ذلك غير مخل بالفورية، و إلّا فلا يبعد وجوب العدول إلى أصل الصلاة إن كانت مرتبة، و الأحوط إعادتها بعد ذلك أيضا، و مع عدم الترتب يرفع اليد عنها و يعيد.

## الأجزاء المنسية



(مسألة ١) لا يقضى من الأجزاء المنسية في الصلاة غير السجود و التشهد على الأحوط في الثاني، فينوي أنهما قضاء المنسى و الأقوى عدم وجوب قضاء أبعاض التشهد حتى الصلاة على النبي و آله.

(مسألة ٢) لا يجب التسليم في التشهد القضائي، كما لا يجب التشهد و التسليم في السجدة القضائية، نعم لو كان المنسى التشهد الأخير فالأحوط إتيانه بقصد القرينة المطلقة من غير نية الأداء و القضاء مع الإتيان بالسلام بعده، كما أن الأحوط إتيان سجدة السهو.

(مسألة ٣) لو اعتقد نسيان السجدة أو التشهد مع فوات محل تداركها ثم بعد الفراغ من الصلاة انقلب اعتقاده بالشك فالأحوط وجوب القضاء، و إن كان الأقوى عدمه.

### سجود السهو

(مسألة ١) يجب سجود السهو للكلام ساهيا و لو لظن الخروج

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧٢

من الصلاة، و نسيان السجدة الواحدة إن فات محل تداركها، و السلام في غير محله، و نسيان التشهد مع فوت محل تداركه على الأحوط فيهما، و الشك بين الأربع و الخمس، و الأحوط إتيانه لكل زيادة و نقيصة في الصلاة لم يذكرها في محلها، و إن كان الأقوى عدم وجوبه لغير ما ذكر.

(مسألة ٢) لو كان عليه سجود سهو قضاء و أجزاء منسية و ركعات احتياطية أخر السجود عنهما، و الأحوط تقديم الركعات الاحتياطية على قضاء الأجزاء، بل وجوبه لا يخلو من رجحان.

(مسألة ٣) تجب المبادرة الى سجود السهو بعد الصلاة و يعصى بالتأخير و إن صحت صلاته، و لم يسقط وجوبه بذلك و لا فوريته.

(مسألة ٤) تجب في السجود المذكور النية مقارنة لأوّل مسماه، و لا يجب فيه تعيين السبب و لو مع التعدد، و لا يجب فيه التكبير و إن كان أحوط، و الأحوط مراعاة جميع ما يجب في سجود الصلاة خصوصا وضع المساجد السبعة و إن كان عدم وجوب شيء سوى ما يتوقف عليه صدق السجدة لا يخلو من قوة، كما أن الأحوط فيه الذكر المخصوص، فيقول في كلّ من السجدين: «بسم الله و بالله و صلّى الله على محمد و آل محمد» أو يقول: «بسم الله و بالله السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته» و الأحوط اختيار الأخير، لكن عدم وجوب الذكر سيما المخصوص منه لا يخلو من قوة و يجب بعد السجدة الأخيرة التشهد و التسليم.

### صلاة القضاء

يجب قضاء الصلوات اليومية التي فاتت في أوقاتها عدا الجمعة عمدا كان أو سهوا أو جهلا أو لأجل النوم المستوعب للوقت و غير ذلك، و كذا ما وقع منها باطلا، و لا يجب قضاء ما تركه الصبي في

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧٣

زمان صباه، و المجنون في حال جنونه، و المغمى عليه اذا لم يكن الإغماء بفعله، و إلّا فيقضى على الأحوط، و الكافر الأصلي ما تركه حال كفره، دون المرتد، و يصح منه بعد توبته و إن كان عن فطرة على الأصح، و لا قضاء على الحائض و النفساء مع

استيعاب الوقت.

(مسألة ١) اذا زالت الأسباب الموجبة لعدم وجوب القضاء في الوقت وجب الأداء وإن لم يدرك إلّا ركعة مع الطهارة و لو كانت ترايبية.

(مسألة ٢) فاقد الطهورين (الماء و التراب) يجب عليه القضاء، و يسقط عنه الأداء على الأقوى، لكن لا ينبغي له ترك الاحتياط بالأداء أيضا.

(مسألة ٣) لو فاتت الصلاة في أماكن التخيير بين القصر و التمام (كالمسجد الحرام و مسجد النبي ص) فالظاهر التخيير في القضاء أيضا إذا قضاها في تلك الاماكن، و تعين القصر على الأحوط لو قضاها في غيرها.

(مسألة ٤) يستحب قضاء النوافل الرواتب، و من عجز عن قضائها استحب له التصديق بما يقدر، و أدنى ذلك التصديق عن كل ركعتين بمد، و ان لم يتمكن فعن كل أربع ركعات بمد، و ان لم يتمكن فمد لصلاة الليل و مد لصلاة النهار.

(مسألة ٥) اذا تعددت الفوائت فالأحوط تقديم قضاء السابق في الفوت على اللاحق مع العلم بكيفية الفوت و التقديم و التأخير، و أما ما كان الترتيب معتبرا في أدائها شرعا كالظهرين و العشاءين من يوم واحد فيجب في قضائها الترتيب على الأقوى و لكن عدم وجوب الترتيب مطلقا إلّا فيما كان الترتيب في أدائها معتبرا لا يخلو من قوة.

(مسألة ٦) اذا علم بفوات صلاة معينة- كالصبح مثلا- مرات و لم يعلم عددها يجوز الاكتفاء بالقدر المعلوم على الأقوى، لكن زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧٤

الأحوط التكرار حتى يغلب على ظنه الفراغ، و كذلك الحال فيما اذا فاتت منه صلوات أيام لا يعلم عددها.

(مسألة ٧) لا يجب الفور في القضاء، بل هو موسع ما دام العمر لو لم ينجز الى المسامحة في أداء التكليف و التهاون به.

(مسألة ٨) لا يجب تقديم الفائتة على الحاضرة، فيجوز الاشتغال بالحاضرة لمن عليه القضاء و إن كان الأحوط تقديمها عليها خصوصا في فائتة ذلك اليوم.

(مسألة ٩) يجوز الاتيان بالقضاء جماعة سواء كان الإمام قاضيا أو مؤديا، بل يستحب ذلك، و لا يجب اتحاد صلاة الامام و المأموم.

(مسألة ١٠) يجب على الولي و هو الولد الأكبر قضاء ما فات عن والده المتوفى من الصلاة لعذر من نوم أو نسيان و نحوهما، و الأقوى عدم الفرق بين الترك عمدا و غيره، بل الأحوط قضاء ما تركه طغيانا على المولى، كما أن الظاهر وجوب قضاء ما أتى به فاسدا، و اذا مات الولد الأكبر بعد والده لا يجب على من دونه في السن من إخوته، و لا يعتبر في الولي أن يكون بالغًا عاقلا عند الموت، فيجب على الصبي إذا بلغ، و على المجنون إذا عقل.

(مسألة ١١) لو كان للميت ولدان متساويان في السن يقسم القضاء عليهما، و لو كان كسر يجب عليهما كفاية.

(مسألة ١٢) لا يجب على الولي المباشرة، بل يجوز له أن يستأجر، و الأجير ينوي النيابة عن الميت لا عن الولي، و إذا باشر الولي أو غيره يراعى تكليف نفسه باجتهد أو تقليد.

## صلاة الاستيجار

(مسألة ١) يجوز الاستيجار للنيابة عن الأموات في قضاء الصلاة كسائر العبادات، و يقصد النائب النيابة و البدلية، و يعتبر فيه قصد

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧٥

تقرب المنوب عنه لا تقرب نفسه، كما أنه يجب تعيين الميت المنوب عنه في نيته و لو بالاجمال كصاحب المال و نحوه.

(مسألة ٢) يجب على من عليه واجب من الصلاة و الصوم الإيصاء باستيجاره إلما من له ولى يجب عليه القضاء عنه و يطمئن باتيانه.

(مسألة ٣) يشترط فى الأجير أن يكون عارفا بأجزاء الصلاة و شرائطها و منافياتها و أحكام الخلل و غيرها عن اجتهاد أو تقليد صحيح، و لا يشترط عدالة الأجير، بل يكفى كونه أمينا.

(مسألة ٤) قد عرفت سابقا أن عدم وجوب الترتيب فى القضاء خصوصا فيما جهل بكيفية القوت لا يخلو من قوة، فيجوز استيجار جماعة عن واحد فى قضاء صلواته، و لا يجب تعيين الوقت عليهم، و يجوز لهم الإتيان فى وقت واحد.

(مسألة ٥) لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل بلا إذن من المستأجر.

(مسألة ٦) لو لم يعين كيفية العمل من حيث الاتيان بالمستحبات و لم يكن انصراف لكيفية خاصة يجب الاتيان بالمستحبات المتعارفة كالقنوت و تكبيره الركوع و نحو ذلك.

## صلاة العيدين

و هما الفطر و الأضحى، و هى واجبة مع حضور الإمام عليه السلام و بسط يده و اجتماع سائر الشرائط، و مستحبة فى زمان الغيبة و الأحوط إتيانها فرادى فى هذا العصر، و لا بأس بالجماعة رجاء و وقتها من طلوع الشمس إلى الزوال، و هى ركعتان فى كل منهما يقرأ الحمد و سورة، و الأفضل أن يقرأ فى الاولى سورة الشمس و فى الثانية سورة الغاشية، أو فى الاولى سورة الأعلى و فى الثانية الشمس، و بعد

زبدة الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٧٦

السورة فى الاولى خمس تكبيرات و خمس قنوتات بعد كل تكبيرة قنوت، و فى الثانية أربع تكبيرات و أربع قنوتات و يجرى فى القنوت كل ذكر و دعاء، و لو أتى بما هو المعروف رجاء الثواب لا بأس به و كان حسنا، و لو صلى جماعة لا يتحمل الإمام فيها ما عدا القراءة كسائر الجماعات.

## صلاة المسافر

### إشارة

يجب القصر على المسافر فى الصلوات الرباعية مع اجتماع الشروط الآتية، و أما الصبح و المغرب فلا قصر فيهما، و يشترط فى التقصير للمسافر أمور:

أحدها- المسافة، و هى ثمانية فراسخ امتدادية ذهابا أو ايابا أو ملفقة بشرط عدم كون الذهاب أقل من الأربعة.

(مسألة ١) المسافة الشرعية الامتدادية او الملفقة تساوى ٤٥ كيلومترا تقريبا، فإن نقصت عن ذلك- و لو يسيرا- بقى على التمام.

(مسألة ٢) مبدأ حساب المسافة سور البلد، و فيما لا سور له آخر البيوت، هذا فى غير البلدان الكبيرة، و أما فيها فهو آخر المحلة إذا كان منفصل المحال بحيث تكون المحلات كالقرى المتقاربة، و إلّا ففيه إشكال كالمتمصل المحال، فالأحوط فيها الجمع بين القصر و التمام فيما اذا لم يبلغ المسافة من آخر البلد و كان بمقدارها إذا لوحظ منزله، و إن كان القول بأن مبدأ الحساب فى مثلها من منزله ليس ببعيد.

(مسألة ٣) تثبت المسافة بالعلم و بالبينة، و أما لو شهد العدل الواحد فالأحوط الجمع، و يجب الفحص بسؤال و نحوه عنها على

الأحوط ما لم يستلزم الحرج لو شك في بلوغها.

ثانيها- قصد قطع المسافة من حين الخروج، فلو قصد ما دونها و بعد الوصول الى المقصد قصد مقداراً آخر دونها، وهكذا يتم في

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧٧

الذهاب و ان كان المجموع مسافةً، و كذا لو لم يكن له مقصد معين و لا يدري أى مقدار يقطع كما لو خرج لطلب دابةً شاردةً مثلاً.

(مسألة ٤) المدار في القصر قصد قطع المسافة و إن حصل ذلك منه في أيام، مع عدم تخلل أحد القواطع ما لم يخرج بذلك عن صدق اسم السفر عرفاً، كما لو قطع في كل يوم مقداراً يسيراً جداً للتنزه و نحوه لا من جهة صعوبة السير فإنه يتم حينئذ و الأحوط الجمع.

ثالثها- استمرار القصد، فلو عدل عنه قبل بلوغ أربعة فراسخ أو تردد أتم، و مضى ما صلّاه قصرًا، و لا إعادة عليه في الوقت و لا في خارجه، و ان كان العدول أو التردد بعد بلوغ الأربعة بقي على التقصير و إن لم يرجع ليومه إذا كان عازماً على العود قبل عشرة أيام.

رابعها- أن لا ينوى قطع السفر باقامة عشرة أيام فصاعداً في أثناء المسافة، أو بالمرور على وطنه كذلك، كما لو عزم على قطع أربعة فراسخ قاصداً الإقامة في أثنائها أو على رأسها أو كان له وطن كذلك و قصد المرور عليه، فإنه يتم حينئذ.

خامسها- أن يكون السفر جائزاً، فلو كان معصية لم يقصر سواء كان بنفسه معصية كالفرار من الزحف (في الجهاد) و نحوه، أو غايته كالسفر لقطع الطريق، و نيل المظالم من السلطان الجائر، نعم ليس منه ما وقع المحرم في أثنائه مثل الغيبة و نحوها مما ليس غايةً لسفره، بل ليس منه ما لو ركب دابةً أو سيارةً مغضوبةً على الأقوى، نعم لا يترك الاحتياط بالجمع فيما إذا كان السفر لأجل التوصل إلى ترك واجب، و إن كان تعين الإتمام فيه لا يخلو من قوة.

(مسألة ٥) الراجع من سفر المعصية إن كان بعد التوبة أو بعد عروض ما يخرج العود عن جزئية سفر المعصية كما لو كان محركه للرجوع غايةً أخرى مستقلة لا الرجوع إلى وطنه يقصر، و إلّا فلا يبعد وجوب التمام عليه، و الأحوط الجمع.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٧٨

(مسألة ٦) يلحق بسفر المعصية السفر للصيد لهواً، كما يستعمله المترفون، و أما ان كان للقتل يقصر، و كذا إذا كان للتجارة بالنسبة للصوم و أما بالنسبة للصلاة ففيه اشكال، و الأحوط الجمع، و لا يلحق به السفر بقصد مجرد التنزه، فلا يوجب ذلك التمام.

سادسها- أن لا يكون من الذين يبوّتهم معهم، كبعض أهل البوادي الذين يدورون في البراري، و ينزلون في محل الماء و العشب و الكلاء و لم يتخذوا مقراً معيناً، و من هذا القبيل الملاحون و أصحاب السفن الذين تكون منازلهم فيها معهم، نعم لو سافروا لقصد آخر من حج أو زيارة أو نحوهما قصرّوا كغيرهم.

سابعها- أن لا يتخذ السفر عملاً له كالمكاري و الساعي و أصحاب السيارات و نحوهم، نعم هؤلاء يقصرون في سفر ليس هو عملاً لهم، و المدار صدق اتخاذ السفر عملاً و شغلاً له، و يتحقق ذلك بالعزم عليه من الاشتغال بالسفر مقداراً معتداً به، و لا يحتاج في الصدق تكرر السفر مرتين أو مرات، نعم لا يبعد وجوب القصر في السفر الأول مع صدق العناوين أيضاً و ان كان الأحوط الجمع فيه و في السفر الثاني، و يتعين التمام في الثالث.

ثامنها- وصوله الى محل الترخّص، فلا يقصر قبله، و المراد به المكان الذي يخفى عليه فيه الأذان أو تتوارى عنه فيه الجدران و

أشكالها لا- أشباحها، و لا يترك الاحتياط فى مراعاة حصولهما (الخفاء و التوارى) معا، و يعتبر كونهما لأجل البعد لا لعوارض أخرى، و كذا عند العود فانه ينقطع حكم السفر بمجرد الوصول الى حد الترخيص، فيجب عليه التمام، و الأحوط مراعاة رفع الإماراتين المذكورتين.

(مسألة ٧) الأقوى أن الميزان فى خفاء الأذان هو خفاؤه بحيث لا- يتميز بين كونه أذانا أو غيره، و ينبغى الاحتياط فيما اذا تميز كونه أذانا لكن لا يتميز بين فصوله و فيما اذا لم يصل إلى حد خفاء زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٧٩  
الصوت رأسا، و اذا لم تكن هناك بيوت أو لم تكن جدران فيعتبر التقدير.

## قواطع السفر

و هى أمور: أحدها- الوطن، فينقطع السفر بالمرور عليه و يحتاج فى القصر بعده الى قصد مسافة جديدة، سواء كان وطنه الأصلي و مسقط رأسه أو المستجد، و هو المكان الذى اتخذ مسكنا و مقرا له دائما، و لا يعتبر فيه حصول ملك و لا إقامة ستة أشهر نعم يعتبر فى المستجد الإقامة بمقدار يصدق عرفا أنه وطنه و مسكنه، بل يصدق بطول الإقامة إذا أقام فى بلد لا بنية الإقامة دائما و لا بنية تركها.

(مسألة ١) لو أعرض عن وطنه الأصلي أو المستجد فالأقوى زوال حكم الوطن عنه مطلقا و ان كان له فيه ملك سكن فيه ستة أشهر و أكثر، و الأحوط الجمع فى الفرض.

(مسألة ٢) يمكن أن يكون للإنسان و طنان فعليان فى زمان واحد، بأن جعل بلدين مسكنا له دائما، فيقيم فى كل منهما ستة أشهر فى كل سنة، و أما الزائد عليهما فمحل اشكال لا بدّ معه من مراعاة الاحتياط.

ثانيها- العزم على إقامة عشرة أيام متواليات أو العلم ببقائه كذلك و إن كان لا عن اختياره، و اللبالي المتوسطة داخله فى العشرة دون الليلة الأولى و الأخيرة، و يعتبر فيه وحدة محل الإقامة عرفا.

(مسألة ٣) لا يعتبر فى نية الإقامة قصد عدم الخروج عن خطه سور البلد، بل لو قصد حال نيتها الخروج إلى بعض بساينها و مزارعها جرى عليه حكم المقيم، بل لو كان من نيته الخروج عن حد الترخيص بل الى ما دون الأربعة فراسخ أيضا لا يضر إذا كان من قصده الرجوع قريبا بأن كان مكثه بمقدار ساعة أو ساعتين مثلا بحيث لا يخرج به عن صدق إقامة عشرة أيام فى ذلك البلد عرفا، و أما الزائد عن ذلك ففيه

زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٨٠

إشكال خصوصا إذا كان من قصده المبيت.

(مسألة ٤) لو عزم على الإقامة ثم عدل عن قصده فان صلى مع العزم المذكور صلاة رباعية بتمام بقى على التمام ما دام فى ذلك المكان و لو كان من قصده الارتحال بعد ساعة أو ساعتين، و ان لم يصل أو صلى صلاة ليس فيها تقصير كالصبح يرجع بعد العدول إلى القصر، و التردد مثل العدول فى حكم القصر.

(مسألة ٥) لو قصد الإقامة و استقر حكم التمام باتيان صلاة واحدة بتمام ثم خرج الى ما دون المسافة و كان من نيته العود الى مكان الإقامة من حيث أنه مكان إقامته بأن كانت لوازمه و حاجياته باقية فيه و لم يعرض عنه فإن كان من نيته مقام عشرة أيام فيه بعد العود إليه فلا- اشكال فى بقاءه على التمام، و إن لم يكن من نيته ذلك فالأقوى أيضا البقاء على التمام مطلقا، خصوصا إذا كان القصد فى طريق بلده، و الأحوط الجمع خصوصا فى الإياب و محل الإقامة و بالأخص فيما اذا كان محل الإقامة فى طريق

بلده، و لو خرج إلى ما دون المسافة و كان مترددا في العود إلى محل الإقامة و عدمه أو ذاهلا عنه فالاحتياط بالجمع لا ينبغي تركه، و إن كان الأقوى البقاء على التمام ما لم ينشئ سفرا جديدا.

ثالثها- البقاء ثلاثين يوما في مكان مترددا، و يلحق بالتردد ما اذا عزم على الخروج غدا أو بعده و لم يخرج و هكذا إلى أن مضى ثلاثون يوما، بل يلحق به أيضا إذا عزم على الإقامة تسعة أيام مثلا ثم بعدها عزم على إقامة تسعة أخرى و هكذا، فيقصر إلى ثلاثين يوما ثم يتم، و إن لم يبق إلّا مقدار صلاة واحدة و اذا خرج إلى ما دون المسافة بعد استقرار التمام كذلك فحكمه حكم الخروج إليه بعد العزم على الإقامة، و قد مرّ حكمه.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨١

## أحكام المسافر

قد عرفت أنه تسقط عن المسافر بعد تحقق الشرائط ركعتان من الظهرين و العشاء، كما أنه تسقط عنه نوافل الظهرين، و يبقى سائر النوافل، و الأحوط الإتيان بالوتيرة رجاء.

(مسألة ١) لو صلى المسافر بعد تحقق شرائط القصر تماما فان كان عالما بالحكم و الموضوع بطلت صلاته، و أعادها في الوقت و خارجه، و إن كان جاهلا- بأصل الحكم و أن حكم المسافر التقصير لم تجب عليه الإعادة فضلا عن القضاء، و أما القصر في مكان التمام فموجب للبطلان مطلقا.

(مسألة ٢) لو تذكر الناسى للسفر في أثناء الصلاة فإن كان قبل الدخول في ركوع الركعة الثالثة أتم الصلاة قصرا و اجتزأ بها، و إن تذكر بعد ذلك وجبت عليه الإعادة مع سعة الوقت و لو يادراك ركعة.

(مسألة ٣) لو دخل الوقت و هو حاضر متمكن من فعل الصلاة ثم سافر قبل أن يصلح حتى تجاوز محل الترخص و الوقت باق قصير، و لكن لا- ينبغي ترك الاحتياط بالإتمام أيضا، و لو دخل الوقت و هو مسافر فحضر قبل أن يصلح و الوقت باق أتم و الأحوط القصر أيضا.

(مسألة ٤) يتخير المسافر مع عدم قصد الإقامة بين القصر و الإتمام في الأماكن الأربعة، و هي المسجد الحرام، و مسجد النبي صلى الله عليه و آله و سلم، و مسجد الكوفة، و الحائر الحسيني على مشرفه السلام، و الإتمام أفضل، و في إلحاق بلدى مكة و المدينة بمسجديهما تأمل، فلا يترك الاحتياط باختيار القصر، و الأقوى دخول تمام الروضة الشريفة في الحائر الحسيني.

(مسألة ٥) التخير في هذه الأماكن الشريفة استمراري فيجوز العدول من نية القصر إلى التمام أو بالعكس في أثناء الصلاة ما لم

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨٢

يتجاوز محل العدول.

(مسألة ٦) يستحب أن يقول عقب كل صلاة مقصورة ثلاثين مرة: «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر».

(مسألة ٧) لا يلحق الصوم بالصلاة في التخير المذكور.

## صلاة الجماعة

### إشارة

و هي من المستحبات الأكيدة في جميع الفرائض خصوصا اليومية، و يتأكد الاستحباب في الصبح و العشاءين، و لها ثواب عظيم،

و ليست واجبة إلاً في الجمعة مع الشرائط المذكورة في محلها و لا تشرع في شيء من النوافل، نعم لا بأس بالجماعة في صلاة العيدين رجاء.

(مسألة ١) أقل عدد تنعقد به الجماعة في غير الجمعة و العيدين اثنان أحدهما الإمام سواء كان المأموم رجلاً أو امرأة بل أو صيباً مميّزاً على الأقوى.

(مسألة ٢) لا- يعتبر في انعقاد الجماعة في غير الجمعة و العيدين و بعض فروع الصلاة المعادة بناء على المشروعية، نية الإمام الجماعة و الإمامة و إن توقف حصول الثواب في حقه عليها، و أما المأموم فلا بد له من نية الاقتداء، فلو لم ينوّه لم تنعقد و إن تابع الإمام في الأفعال و الأقوال، و تجب وحدة الإمام، و كذا يجب تعيينه بالاسم أو الوصف أو الإشارة الذهنية أو الخارجية كأن ينوي الاقتداء بهذا الحاضر. فلو نوى الاقتداء بأحد هذين لم تنعقد.

(مسألة ٣) لو نوى الاقتداء بشخص على أنه زيد فتبين أنه عمرو، فإن لم يكن عمرو عادلاً بطلت جماعته و صلاته إن زاد ركناً بتوهم الاقتداء، و إلا فصحتها لا- تخلو من قوة، و الأحوط الإتمام ثم الإعادة، و إن كان عادلاً فالأقوى صحة صلاته و جماعته سواء كان قصده

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨٣

الاقتداء بزيد و تخيل ان الحاضر زيد، أو كان قصده الاقتداء بهذا الحاضر و لكن تخيل أنه زيد، و الأحوط الإتمام و الإعادة في الصورة الأولى إن خالفت صلاة المنفرد.

(مسألة ٤) لا يجوز للمنفرد العدول إلى الائتمام في الأثناء على الأحوط.

(مسألة ٥) الظاهر جواز العدول من الائتمام إلى الانفراد و لو اختياراً في جميع أحوال الصلاة و إن كان من نيته ذلك في أول الصلاة، لكن الأحوط عدم العدول إلاً لضرورة و لو دنيوية خصوصاً في الصورة الثانية.

(مسألة ٦) لو أدرك الإمام في الركوع قبل أن يرفع رأسه منه و لو بعد الذكر، أو أدركه قبله و لم يدخل في الصلاة إلى أن ركع جاز له الدخول معه، و تحسب له ركعة، و هو منتهى ما يدرك به الركعة في ابتداء الجماعة.

(مسألة ٧) لو ركع بتخيل أنه يدرك الإمام راكعاً و لم يدركه أو شك في إدراكه و عدمه لا تبعد صحة صلاته فرادى، و الأحوط الإتمام و الإعادة.

## شروط الجماعة

يعتبر في الجماعة مضافاً إلى ما مر أمور:

الأول- أن لا- يكون بين المأموم و الإمام أو بين بعض المأمومين مع بعض آخر ممن يكون واسطة في اتصاله بالإمام حائل يمنع المشاهدة، هذا إذا كان المأموم رجلاً، و أما المرأة فإن اقتدت بالرجل فلا بأس بالحائل بينها و بينه و لا بالذي بينها و بين الرجال المأمومين، و أما بينها و بين النساء ممن تكون واسطة في الاتصال و كذا بينها و بين الإمام إذا كان امرأة على فرض المشروعية فمحل اشكال.

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨٤

الثاني- أن لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين إلاً يسيراً، و الأحوط الاقتصار على المقدار الذي لا يرى العرف أنه أرفع منهم و لو مسامحة، و لا- بأس بعلو المأموم على الإمام و لو بكثير، لكن كثرة متعارفة كسطح الدكان و البيت، لا كالأبنية العالية في هذا العصر على الأحوط.

الثالث- أن لا يتباعد المأموم عن الامام أو عن الصف المتقدم عليه بما يكون كثيرا في العادة، والأحوط أن لا يكون بين موضع سجود المأموم و موقف الامام أو بين مسجد اللاحق و موقف السابق أزيد من مقدار الخطوة المتعارفة، و أحوط منه أن يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل.

الرابع- أن لا يتقدم المأموم على الامام في الموقف، و الأحوط تأخره عنه و لو يسيرا.

(مسألة ١) لو وصلت الصفوف إلى باب المسجد مثلا و وقف صف أو صفوف في خارج المسجد بحيث وقف واحد منهم مثلا بحيال الباب و الباقون في جانبيه فالأحوط بطلان صلاة من على جانبيه من الصف الاول ممن كان بينهم و بين الامام أو الصف المتقدم حائل، بل البطلان لا يخلو من قوة، و كذا الحال في المحراب الداخل، نعم تصح صلاة الصفوف المتأخرة أجمع.

(مسألة ٢) لو تمت صلاة الصف المتقدم بشكل بقاء اقتداء المتأخر و إن عادوا إلى الجماعة بلا- فصل، فلا يترك الاحتياط بالعدول إلى الانفراد.

(مسألة ٣) يجوز لاهل الصف المتأخر الاحرام بالتكبير قبل المتقدم اذا كانوا قائمين متهيئين للاحرام تهيؤا مشرفا على العمل.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨٥

## أحكام الجماعة

الأقوى وجوب ترك المأموم القراءة في الركعتين الأوليين من الإخفائية، و كذا في الأوليين من الجهرية لو سمع صوت الامام و لو همهمة، و إلا جاز بل استحباب له القراءة.

(مسألة ١) لو سمع بعض قراءة الامام دون بعض فالأحوط ترك القراءة مطلقا.

(مسألة ٢) لا يتحمل الامام عن المأموم شيئا غير القراءة في الأوليين إذا اتم به فيهما، و لو لم يدركهما وجبت عليه القراءة فيهما، و إن لم يمهلها الامام لا- تماما اقتصر على الحمد، و ترك السورة، و لحق به في الركوع، و ان لم يمهلها لا- تماما أيضا فالأقوى جواز اتمام القراءة و اللحوق به في السجود، و لعله أحوط و إن كان قصد الانفراد جائزا.

(مسألة ٣) يجب على المأموم متابعة الامام في الأفعال بمعنى أن لا يتقدم فيها عليه و لا يتأخر عنه تأخرا فاحشا، و أما في الأقوال فالأقوى عدم وجوبها عدا تكبيرة الاحرام، فان الواجب فيها عدم التقدم و التقارن، و الأحوط عدم الشروع فيها قبل تمامية تكبير الامام.

(مسألة ٤) لو رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام سهوا أو لتصور رفع رأسه وجب عليه العود و المتابعة، و لا تضر زيادة الركن حينئذ، و ان لم يعد أتم و صحت صلاته إن كان آتيا بذكرهما و سائر واجباتهما، و إلا فالأحوط البطلان.

(مسألة ٥) لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهوا ثم عاد إليه للمتابعة فرجع الامام رأسه قبل وصوله إلى حد الركوع لا يبعد بطلان صلاته، و الأحوط الإتمام ثم الإعادة.

(مسألة ٦) لو رفع رأسه من السجود فرأى الامام في السجدة فتخيل أنها الأولى فعاد إليها بقصد المتابعة فبان كونها الثانية ففي

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨٦

احتسابها ثانية إشكال لا يترك الاحتياط بالإتمام و الإعادة، و لو تخيل أنها الثانية فسجد أخرى بقصدها فبان أنها الأولى حسبت ثانية، فله قصد الانفراد و الإتمام، و لا يبعد جواز المتابعة في السجدة الثانية.

(مسألة ٧) لو كان مشتغلا بالنافلة فأقيمت الجماعة و خاف عدم ادراكها استحباب قطعها، و لو كان مشتغلا بالفريضة منفردا استحباب العدول إلى النافلة و إتمامها ركعتين.



و يشترط فيه أمور: الإيمان و طهارة المولد و العقل و البلوغ اذا كان المأموم بالغاً، بل إمامة غير البالغ و لو لمثله محل اشكال بل عدم جوازه لا يخلو من قرب، و الذكورة إذا كان المأموم ذكراً بل مطلقاً على الأحوط، و العدالة، فلا تجوز الصلاة خلف الفاسق و لا مجهول الحال، و العدالة حالة نفسانية باعثة على ملازمة التقوى مانعة عن ارتكاب الكبائر، بل و الصغائر على الأقوى فضلاً عن الإصرار عليها الذي عدّ من الكبائر، و عن ارتكاب أعمال دالة عرفاً على عدم مبالاة فاعلها بالدين، و الأحوط اعتبار الاجتناب عن منافيات المروءة و إن كان الأقوى عدم اعتباره.

(مسألة ١) الأقوى جواز تصدى الإمامة لمن يعرف من نفسه عدم العدالة مع اعتقاد المأمومين عدالته و ان كان الاحوط الترك.  
(مسألة ٢) تثبت العدالة بالبينه و الشيع الموجب للاطمئنان بل يكفي الوثوق من أى وجه حصل، كما أنه يكفي حسن الظاهر.  
(مسألة ٣) جواز الاقتداء بذي الأعداء مشكل لا- يترك الاحتياط بتركه و إن كانت إمامته لمثله أو لمن هو متأخر عنه رتبة كالقاعد للمضطجع لا تخلو من وجه، نعم لا بأس بإمامة القاعد لمثله، و المتيّم و ذى الجبيرة لغيرهما.  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨٧

(مسألة ٤) لو اختلف الامام مع المأموم فى المسائل المتعلقة بالصلاة اجتهاداً أو تقليداً صح الاقتداء به و ان لم يتحدا فى العمل فيما إذا رأى المأموم صحة صلاة الإمام، و لا يصح الاقتداء مع اعتقاده اجتهاداً أو تقليداً بطلان صلاته، و لا يجب الفحص و السؤال.

(مسألة ٥) لو تبين بعد الصلاة كون الامام فاسقاً أو محدثاً صح ما صلّى معه جماعة، و يغتفر فيه ما يغتفر فى الجماعة.

## صلاة الجمعة

### إشارة

و هى ركعتان، و كيفيتها كصلاة الصبح، و يستحب فيها الجهر بالقراءة، و قراءة سورة الجمعة فى الأولى و المنافقين فى الثانية، و فيها قنوتان أحدهما قبل ركوع الركعة الأولى و ثانيهما بعد ركوع الركعة الثانية.

مسألة: تجب صلاة الجمعة تعييناً عند وجود الإمام المعصوم الحاكم، اما فى حال غيبته فتجب تخيراً بينها و بين صلاة الظهر. و الجمعة أفضل، و الظهر أحوط، و أحوط منه الجمع بينهما.

### شُرَاطُهَا

و هى أمور:

الاول- العدد، و أقله خمسة أحدهم الامام فلا تنعقد بأقل منها.

الثانى- الخطبتان، و هما واجبتان، و لا تنعقد الجمعة بدونهما.

الثالث- الجماعة، فلا تصح فرادى.

الرابع- أن لا تكون جمعة أخرى و بينهما دون ثلاثة أميال و اذا كان بينهما ثلاثة أميال فما فوق صحتا جميعاً، و لو كانت بلدة كبيرة طولها فراسخ جاز اقامه جمعات رأس كل ثلاثة أميال.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨٨

(مسألة ١) يجب في كل من الخطبتين التحميد، والأحوط أن يعقبه بالثناء عليه تعالى، ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله على الأحوط في الخطبة الأولى، و على الأقوى في الثانية، ثم الإيضاء بتقوى الله تعالى في الأولى على الأقوى، و في الثانية على الأحوط، ثم قراءة سورة صغيرة في الأولى على الأقوى، و في الثانية على الأحوط، و الأحوط الأولى في الثانية الصلاة على أئمة المسلمين عليهم السلام بعد الصلاة على النبي (ص)، و الاستغفار للمؤمنين و المؤمنات، و الأولى اختيار بعض الخطب المأثورة عن المعصومين عليهم السلام.

(مسألة ٢) ينبغي للامام الخطيب أن يذكر في ضمن خطبته ما هو من مصالح المسلمين في دينهم و دنياهم، و يخبرهم بما يجرى في بلاد المسلمين و غيرها من الأمور المربوطة بهم في دينهم و دنياهم كالأمور السياسية و الاقتصادية مما هي داخله في استقلالهم و كيفية معاملتهم مع سائر الملل، و التحذير من تدخل الدول الأجنبية المستعمرة في أمورهم السياسية و الاقتصادية، و غير ذلك من مصالحهم.

(مسألة ٣) يجوز ايقاع الخطبتين قبل زوال الشمس بحيث اذا فرغ منهما زالت، و الأحوط ايقاعهما عند الزوال.

(مسألة ٤) يجب ايقاعهما قبل الصلاة، فلو بدأ بالصلاة تبطل، فتجب الصلاة بعدهما، و الظاهر عدم وجوب اعادةتهما إن أتى بهما جهلاً أو سهواً، بل لا يبعد عدم وجوب إعادة الصلاة أيضاً إذا كان التقديم من غير عمد و علم.

(مسألة ٥) يجب أن يكون الخطيب قائماً حين إلقاء الخطبة و تجب وحدة الخطيب و الإمام.

(مسألة ٦) الأحوط - لو لم يكن الأقوى - وجوب رفع الصوت بالخطبة بحيث يسمع العدد، بل الظاهر عدم جواز الإخفات بها، و ينبغي أن يرفع صوته بحيث يسمع الحضار، بل هو أحوط، و لو كثرت

زبدت الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٨٩

الجماعة ينبغي أن يخطب بالمكبرات لإسماع الوعظ و التبليغ خصوصاً في المسائل المهمة.

(مسألة ٧) الأحوط بل الأوجه وجوب الإصغاء إلى الخطبة بل الأحوط الإنصات و ترك الكلام بينها، و إن كان الأقوى كراهته و لو كان التكلم موجبا لفوات فائدة الخطبة و ترك الاستماع يجب تركه.

## فيمن تجب عليه

(مسألة ١) يشترط في وجوبها التكليف و الذكورة و الحرية و الحضر و السلامة من العمى و المرض، و أن لا يكون شيخاً كبيراً و أن لا يكون بينه و بين محل إقامة الجمعة أكثر من فرسخين «١»، فهؤلاء لا يجب عليهم السعي إلى الجمعة و لو قلنا بالوجوب التعييني.

(مسألة ٢) إذا اتفق من هؤلاء الحضور أو تكلفوه صحت منهم و أجزاء عن الظهر، و كذا كل من رخص له تركها لمانع من مطر أو برد شديد و نحوهما مما يكون الحضور معه حرجاً عليه نعم لا تصح من المجنون، و تصح من الصبي، و أما إكمال العدد به فلا يجوز، كما لا تنعقد بالصبيان فقط.

(مسألة ٣) يجوز للمسافر حضورها، و صحت و أجزاء عن الظهر، و لكن لا تنعقد من المسافرين من غير تبعية للحاضرين، و لا يجوز أن يكون المسافر مكماً للعدد، كما يجوز للمرأة الدخول فيها، و تجزيها عن الظهر إن كمل عدد الجمعة من الرجال.

## في وقتها

(مسألة ١) يدخل وقتها بزوال الشمس، فاذا فرغ الامام من الخطبتين عند الزوال جاز الشروع فيها، و آخر وقتها يمتد الى قدمين

(١)- الفرسخان يساويان ١١ / ٢٥ كيلومتر تقريبا.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٠

من ظل المتعارف من الناس على الأقرب.

(مسألة ٢) لو دخلوا في الجمعة فخرج وقتها فان أدركوا منها ركعة في الوقت صحت، و إلا بطلت، و لا يترك الاحتياط باختيار

الظهر في هذا الفرض على القول بالتخيير، كما هو الأقوى.

(مسألة ٣) لو فات وقت الجمعة تجب الظهر، و ليس للجمعة قضاء.

## فروع

الاول- تعتبر في الجمعة الشرائط المعتمدة في الجماعة من عدم الحائل و عدم علو موقف الامام و عدم التباعد و نحوها و كذا

تعتبر في إمام الجمعة الشرائط المعتمدة في امام الجماعة من العقل و الايمان و العدالة و غيرها، نعم لا تصح في الجمعة إمامة

الصبيان و لا النساء و إن قلنا بجوازها لمثلها في غيرها.

الثاني- الأذان الثاني يوم الجمعة بدعة محرمة، و هو الأذان الذي يؤتى به بعد الأذان الموظف، و قد يطلق عليه الأذان الثالث.

## كتاب الصوم

### النية

(مسألة ١) يشترط في الصوم النية بأن يقصد تلك العبادة المقررة في الشريعة، و يعزم على الإمساك عن المفطرات المعهودة

بقصد القرية، و لا يعتبر في الصحة العلم بالمفطرات تفصيلا، و يعتبر أيضا تعيين الصوم الذي قصد إطاعة أمره في النية، و يكفي

التعيين الإجمالي، كما إذا كان ما وجب في ذمته صنفا واحدا فقصد ما في ذمته، و الأظهر عدم اعتبار

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩١

التعيين في المندوب المطلق، بل و كذا المندوب المعين أيضا إن كان تعيينه بالزمان الخاص، نعم في احراز ثواب الخصوصية

يعتبر إحراز ذلك اليوم و قصده.

(مسألة ٢) يعتبر في القضاء عن الغير نية النيابة.

(مسألة ٣) لا- يقع في شهر رمضان صوم غيره واجبا كان أو ندبا، سواء كان مكلفا بصومه أولا كالمسافر و نحوه، بل مع الجهل

بكونه رمضان و نسيانه.

(مسألة ٤) الأقوى أنه لا محل للنية شرعا في الواجب المعين، بل المعيار حصول الصوم عن عزم و قصد باق في النفس و لو ذهل

عنه بنوم و نحوه، سواء تقدم على طلوع الفجر أو قارنه؛ فلو عزم على صوم الغد من اليوم الماضي و نام على هذا العزم الى آخر

النهار صح على الأصح.

(مسألة ٥) لو فاتته النية لعذر كنسيان أو غفلة أو جهل فزال عذره قبل الزوال يمتد وقتها شرعا إلى الزوال لو لم يتناول المفطر،

فاذا زالت الشمس فات محلها، نعم في جريان الحكم في مطلق الأعذار إشكال، بل في المرض (إن ارتفع قبل الزوال) لا يخلو

من إشكال و إن لم يخل من قرب، و فى المندوب يمتد وقتها الى أن يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه.  
(مسألة ٦) يوم الشك فى أنه من شعبان أو رمضان يبنى على أنه من شعبان، و أجزاءه عن رمضان لو بان أنه منه، و لو صامه على أنه إن كان من شهر رمضان كان واجبا و إلّا كان مندوبا لا تبعد الصحة.  
(مسألة ٧) كما تجب النية فى ابتداء الصوم تجب الاستدامة عليها فى أثناءه، فلو نوى القطع فى الواجب المعين - بمعنى قصد رفع اليد عما تلبس به من الصوم - بطل على الأقوى و إن عاد إلى نية الصوم  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٢  
قبل الزوال، و أما فى غير الواجب المعين لو نوى القطع ثم رجع قبل الزوال صح صومه، و أما نية فعل القاطع فليست بمفطرة على الأقوى.

### ما يجب الإمساك عنه

(مسألة ١) يجب على الصائم الإمساك عن أمور:  
الاول والثانى - الأكل و الشرب المعتادان كالحبز و الماء، أو غيره كالحصاء و عصارة الأشجار و لو كانا قليلين جدا، و المدار صدق الأكل و الشرب عرفا و لو كان بطريق الأنف مثلا.  
الثالث - الجماع ذكرا كان الموطوء أو أنثى، إنسانا كان أو حيوانا، قبلا كان أو دبرا، حيا كان أو ميتا، فتعمد ذلك مبطل و ان لم ينزل، و أما مع النسيان و القهر السالب للاختيار فلا يبطل، دون الإكراه فانه مبطل أيضا، و يتحقق الجماع بغيبوبة الحشفة أو مقدارها، بل لا يبعد البطلان بمسمى الدخول فى المقطوع.  
الرابع - إنزال المنى باستمنا أو ملامسة أو قبله أو نحو ذلك مما يقصد به حصوله، بل لو لم يقصد حصوله و كان من عادته ذلك، نعم لو سبقه المنى من دون إيجاد شيء يترتب عليه حصوله و لو من جهة عادته من دون قصد له لم يكن مبطلا، و مثله ما يخرج بعد الاحتلام بالاستبراء أو مع البول قبل الغسل.  
الخامس - تعمد البقاء على الجنابة إلى الفجر فى شهر رمضان و قضائه، بل الأقوى فى الثانى البطلان بالإصباح جنبا و إن لم يكن عن عمد، كما أن الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابة ليلا قبل الفجر حتى مضى عليه يوم أو أيام.  
(مسألة ١) فاقد الطهورين يصح صومه مع البقاء على الجنابة أو حدث الحيض أو النفاس، نعم فيما يفسده البقاء على الجنابة و لو عن غير عمد كقضاء شهر رمضان فالظاهر بطلانه به.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٣

(مسألة ٢) من أجنب فى الليل فى شهر رمضان جاز له أن ينام قبل الاغتسال إن احتمل الاستيقاظ حتى بعد الانتباه أو الانتباهتين، بل و أزيد خصوصا مع اعتياد الاستيقاظ، و لو نام مع احتمال فلم يستيقظ حتى طلع الفجر فإن كان بانيا على عدم الاغتسال لو استيقظ أو مترددا فيه أو غير ناو له و ان لم يكن مترددا و لا ذاهلا و غافلا لحقه حكم متعمد البقاء على الجنابة، فعليه القضاء و الكفارة، و ان كان بانيا على الاغتسال لا شيء عليه.

السادس - تعمد الكذب على الله تعالى و رسوله (ص) و الأئمة (ع) على الأقوى، و كذا باقى الأنبياء و الأوصياء على الأحوط من غير فرق بين كونه فى الدين أو الدنيا بما يصدق عليه الكذب و لو بالاشارة و الكتابة.

السابع - رمس الرأس فى الماء على الأحوط و لو مع خروج البدن، و لا يلحق المضاف بالمطلق، نعم لا يترك الاحتياط فى مثل ماء الورد خصوصا مع ذهاب رائحته.

الثامن- إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق، بل و غير الغليظ على الأحوط، و إن كان الأقوى خلافه، و فيما يعسر التحرز عنه تأمل، و الأقوى عدم لحوق البخار به إلّا إذا انقلب في الفم ماء و ابتلعه، كما أن الأقوى عدم لحوق الدخان به أيضا، نعم يلحق به التدخين على الأحوط.

التاسع- الحقنة بالمائع و لو لمرض و نحوه، و لا بأس بالجامد المستعمل للتداوي كالشيف، و أما إدخال نحو الترياك للتغذى و الاستنشاق ففيه إشكال، فلا يترك الاحتياط باجتنابه، و كذلك كل ما يحصل به التغذية من هذا المجرى بل و غيره كترقيق ما يتغذى به و لا بأس بغير ما يتغذى به.

العاشر- تعمد القيء و إن كان للضرورة دون ما كان بلا عمد،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٤

و المدار صدق مسماه، و لو خرج بالتجشؤ شىء و وصل إلى فضاء الفم ثم نزل من غير اختيار لم يبطل صومه، و لو بلعه اختيارا بطل.

(مسألة ١) كل ما مر من أنه يفسد الصوم- ما عدا البقاء على الجنابة الذي مر التفصيل فيه- إنما يفسده اذا وقع عن عمد لا بدونه كالنسيان، كما أن العمد يفسده بأقسامه من غير فرق بين العالم بالحكم و الجاهل به مقصرا على الأقوى أو قاصرا على الأحوط.

## ما يترتب على الإفطار

(مسألة ١) الاتيان بالمفطرات المذكورة كما أنه موجب للقضاء موجب للكفارة أيضا اذا كان مع العمد و الاختيار من غير إكراه، على الأحوط في الكذب على الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام و فى الارتماس و الحقنة، و على الأقوى فى البقية، بل فى الكذب عليهم أيضا لا يخلو من قوة نعم القيء لا يوجبها على الأقوى.

(مسألة ٢) كفارة إفطار شهر رمضان أحد أمور ثلاثة: عتق رقبة، و صيام شهرين متتابعين، و إطعام ستين مسكينا مخيرا بينها و إن كان الأحوط الترتيب مع الامكان، و الأحوط الجمع بين الخصال إذا أفطر بشىء محرم كأكل المغصوب و شرب الخمر و الجماع المحرم و نحو ذلك، نعم لا تتكرر الكفارة بتكرار المفطر لكن لا ينبغي ترك الاحتياط فى الجماع.

(مسألة ٣) مصرف الكفارة فى إطعام الفقراء إما باشباعهم و إما بالتسليم إلى كل واحد منهم مدا من حنطة أو شعير أو دقيق أو أرز أو خبز أو غير ذلك من أقسام الطعام و الأحوط مدان، و لو كان للفقير عيال يجوز إعطاؤه بعدد الجميع لكل واحد مدا مع الوثوق بأنه يطعمهم أو يعطيهم، و المد يساوى ثلاثة أرباع الكيلو غرام تقريبا.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٥

(مسألة ٤) يكفى فى حصول التتابع فى الشهرين صوم الشهر الأول و يوم من الشهر الثانى، و يجوز التفريق فى البقية و لو اختيارا.

(مسألة ٥) يجب القضاء دون الكفارة فى موارد:

أحدها- فيما إذا نام المجنب فى الليل ثانيا بعد انتباهه من النوم، و استمر نومه إلى طلوع الفجر، بل الأقوى ذلك فى النوم الثالث بعد انتباهتين، و ان كان الأحوط شديدا فيه و جوب الكفارة أيضا، و النوم الذى احتلم فيه لا يعد من النومة الأولى.

ثانيها- إذا بطل صومه لمجرد عدم النية أو بالرياء أو نية القطع مع عدم الإتيان بشىء من المفطرات.

ثالثها- إذا نسى غسل الجنابة و مضى عليه يوم أو أيام.

رابعها- إذا أتى بالمفطر قبل مراعاة الفجر ثم ظهر سبق طلوعه اذا كان قادرا على المراعاة بل أو عاجزا على الاحوط، و الأقوى عدم وجوب القضاء مع حصول الظن بعدم طلوع الفجر بعد المراعاة، بل عدمه مع الشك (بعد المراعاة) لا يخلو من قوة أيضا.

خامسها- الأكل تعويلا على إخبار من أخبر ببقاء الليل مع طلوع الفجر.

سادسها- الأكل تعويلا على إخبار مخبر بطلوع الفجر لظنه بسخريه المخبر.

سابعها- الإفطار تعويلا- على من أخبر بدخول الليل و لم يدخل إذا كان المخبر ممن جاز التعويل على إخباره، وإلا فالأقوى وجوب الكفارة أيضا.

ثامنها- الإفطار لظلمة أيقن معها بدخول الليل و لم يدخل، مع عدم وجود علة في السماء، و أما لو كانت فيها علة فظن دخول الليل ففطر ثم بان له الخطأ فلا يجب عليه القضاء.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٦

تاسعها- إدخال الماء في الفم للتبرد بمضمضة أو غيرها فدخل الحلق، و أما لو نسي فابتلعه فلا قضاء عليه، و كذا لو تميمض للوضوء فدخل الحلق.

## شرائط صحة الصوم

(مسألة ١) شرائط صحة الصوم هي: الإسلام و الايمان و العقل و الخلو من الحيض و النفاس، فلا يصح من غير المؤمن و لو في جزء من النهار، و كذا من المجنون و السكران و المغمى عليه، و يشترط أيضا عدم المرض أو الرمد الذي يضره الصوم بأن يسبب شدته أو يؤخر شفاؤه أو يزيد في ألمه، سواء حصل اليقين بذلك أو الاحتمال الموجب للخوف، و لا يكفي الضعف و إن كان مفترقا، نعم لو كان مما لا يتحمل عادة أو خاف منه حدوث المرض و الضرر بسبب الصوم اذا كان له منشأ عقلائي جاز له الإفطار، بل يجب في الصورة الأخيرة، و من شرائط الصحة أن لا يكون مسافرا سفرا يوجب قصر الصلاة، فلا يصح منه الصوم حتى المندوب على الأقوى.

(مسألة ٢) استثنى من بطلان الصوم في السفر ثلاثة مواضع:

أحدها- صوم ثلاثة أيام بدل الهدى.

ثانيها- صوم بدل البدنة ممن أفاض من عرفات قبل الغروب عامدا، و هو ثمانية عشر يوما.

ثالثها- صوم النذر المشترط إيقاعه في خصوص السفر او المصرح بأن يوقع سفرا و حضرا دون النذر المطلق.

(مسألة ٣) يشترط في صحة الصوم المندوب مضافا إلى ما مر أن لا يكون عليه قضاء صوم واجب، و لا يترك الاحتياط في مطلق الواجب من كفارة و غيرها، بل التعميم لمطلقه لا يخلو من قوة.

(مسألة ٤) كل ما ذكرنا من أنه شرط للصحة شرط للوجوب

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٧

أيضا عدا الاسلام و الايمان، و من شرائط الوجوب أيضا البلوغ، فلا يجب على الصبي.

(مسألة ٥) لو كان حضرا فخرج الى السفر فان كان قبل الزوال وجب عليه الافطار، و ان كان بعده وجب عليه البقاء على صومه و صح، و لو كان مسافرا و حضر بلده أو بلدا عزم على الإقامة فيه عشرة أيام فان كان قبل الزوال و لم يتناول شيئا مفطرا وجب عليه الصوم، و إلا فلا يجب عليه و لا يصح.

(مسألة ٦) قد تقدم في كتاب الصلاة أن المدار في قصرها وصول المسافر الى حد الترخيص، فكذا هو المدار في الصوم، فليس له الافطار قبل الوصول إليه، بل لو فعل كان عليه مع القضاء الكفارة على الأحوط.

(مسألة ٧) يكره للمسافر في شهر رمضان بل كل من يجوز له الإفطار الإكثار من تناول الطعام و الشراب، و كذا الجماع في

النهار، بل الاحوط تركه و ان كان الاقوى جوازه.

(مسألة ٨) يجوز الافطار في شهر رمضان للشيخ (العاجز) و الشيخة اذا تعسّر عليهما الصيام، و من به داء العطاش، و الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن إذا أضرّ الصوم بهما او بولدهما، و يجب على كل واحد منهم التكفير بدل كل يوم بمد (٣/٤ الكيلو غرام) من الطعام، و الأحوط قويا مدان عدا العجوزين و ذى العطاش في صورة تعذر الصوم عليهم، بل في وجوبه على الحامل المقرب و المرضعة القليلة اللبن إذا أضر الصوم بهما لا بولدهما تأمل.

## طريق ثبوت الهلال

يثبت الهلال بالرؤية و ان تفرد به الرائي، و بالتواتر و الشيع المفيدين للعلم، و بمضى ثلاثين يوما من الشهر السابق و بالبينة زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٨

الشرعية، و هى شهادة عدلين بالرؤية، و حكم الحاكم الشرعى اذا لم يعلم خطأه و لا خطأ مستنده.

(مسألة ١) يعتبر في ترتيب الأثر على البينة توافقهما في الاوصاف إلّا إذا اختلفا فيما يحتمل فيه اختلاف تشخيصهما فانه لا يبعد معه قبول شهادتهما إذا لم يكن الاختلاف فاحشا.

(مسألة ٢) لا تختص حجية حكم المجتهد بمقلديه بل حكمه حجة حتى على غيره من المجتهدين بالشرط المتقدم.

(مسألة ٣) ثبوت الهلال في بلد لا يكفي بالنسبة الى أهالى البلد الآخر إلّا إذا كانا متقاربين أو علم توافقهما فى الأفق.

## قضاء صوم شهر رمضان

(مسألة ١) لا يجب على الصبى قضاء ما أفطر فى زمان صباه، و لا على المجنون و المغمى عليه قضاء ما أفطرا فى حال العذر و لا على الكافر الأصلي قضاء ما أفطر فى حال كفره، و يجب على غيرهم مطلقا.

(مسألة ٢) لا يجوز تأخير القضاء الى رمضان آخر على الاحوط، و اذا أخر يكون موسعا بعد ذلك. و لا يجب الترتيب فى القضاء الا اذا كان عليه قضاء رمضانين و لم يسع الوقت لهما الى رمضان الآتى فيتعين قضاء رمضان هذه السنة على الأحوط.

(مسألة ٣) لو فاته صوم شهر رمضان أو بعضه لعذر و استمر الى رمضان آخر فان كان العذر هو المرض المستمر سقط قضاؤه و كفر عن كل يوم بمد (٣/٤ الكيلو غرام)، و لا يجزى القضاء عن التكفير، و ان كان العذر غير المرض كالسفر و نحوه فالاقوى و جوب القضاء فقط، و كذا ان كان سبب الفوت هو المرض و سبب التأخير عذر آخر أو العكس، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين القضاء و المدّ خصوصا اذا كان العذر هو السفر.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٩٩

(مسألة ٤) لو فاته صوم شهر رمضان متعمدا أو لعذر و لم يستمر العذر و لم يطرأ عذر آخر فتهاون حتى جاء رمضان آخر وجب عليه التكفير بدل كل يوم بمد، ففى الافطار العمدى تكون عليه كفارتان.

(مسألة ٥) يجوز اعطاء كفارة أيام عديدة من رمضان واحد أو أزيد لفقير واحد.

(مسألة ٦) يجوز الافطار قبل الزوال فى قضاء شهر رمضان ما لم يتضيق، و أما بعد الزوال فيحرم، بل تجب به الكفارة، و الكفارة هنا إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد، فان لم يمكنه صام ثلاثة أيام، و لا يجب عليه الامساك ببقية اليوم.

(مسألة ٧) الصوم كالصلاة فى أنه يجب على الولي قضاء ما فات عنه مطلقا حتى لو تركه على وجه الطغيان على الاحوط الذى لا

يترك، و ان كان عدم الوجوب فيه غير بعيد.

## الاعتكاف

### إشارة

و هو اللبث فى المسجد بقصد التبعيد، و لا- يعتبر فيه ضم قصد عبادة أخرى خارجه عنه و ان كان هو الاحوط، و هو مستحب بأصل الشرع، و ربما يجب الاتيان به لأجل نذر أو عهد أو يمين أو إجارة و نحوها، و يصح فى كل وقت يصح فيه الصوم، و أفضل أوقاته شهر رمضان، و أفضله العشر الأواخر منه.

### شروطه

يشترط فى صحته أمور:

الاول- العقل، فلا يصح من المجنون و لو أدوارا فى دوره، و لا من السكران و غيره من فاقدى العقل.

الثانى- النية، و لا يعتبر فيها بعد التعيين أزيد من القرية

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠٠

و الاخلاص، و وقتها فى ابتداء الاعتكاف أول الفجر من اليوم الاول بمعنى عدم جواز تأخيرها عنه، و الاحوط إدخال الليلة الاولى أيضا و النية من أولها.

الثالث- الصوم، و يكفى صوم غيره واجبا كان أو مستحبا.

الرابع- أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام بلياليها المتوسطة، و أما الأزيد فلا بأس به. و لا حد لأكثره و إن وجب الثالث لكل اثنين، على الأقوى فى السادس، و على الاحوط فى التاسع و ما فوقه.

الخامس- أن يكون فى أحد المساجد الأربعة: المسجد الحرام أو مسجد النبى صلى الله عليه و آله، أو مسجد الكوفة، أو مسجد البصرة، و فى غيرها محل اشكال، فلا يترك الاحتياط فى سائر المساجد الجامعة بإتيانه رجاء و لاحتمال المطلوبية.

السادس- إذن من يعتبر إذنه كالمستأجر بالنسبة الى أجيره الخاص إذا وقعت الإجارة بحيث ملك منفعة الاعتكاف، و كالزوج بالنسبة الى الزوجة إذا كان منافيا لحقه على إشكال، و لكن لا يترك الاحتياط، و الوالدين بالنسبة الى ولدهما إن كان مستلزما لإيذائهما.

السابع- استدامة اللبث فى المسجد، نعم لو خرج ناسيا أو مكرها لم يبطل، و كذا لو خرج لضرورة عقلا أو شرعا أو عادة، و لا يجوز الاغتسال فى المسجد الحرام لو احتاج إليه فيه، و كذا مسجد النبى صلى الله عليه و آله، و يجب عليه التيمم و الخروج للاغتسال، و فى غيرهما أيضا ان لزم منه اللبث أو التلويث.

(مسألة ١) لا بد فى الاعتكاف من كون الايام متصله و كذا يعتبر فى الاعتكاف الواحد وحدة المسجد.

(مسألة ٢) و من الضرورات المبيحة للخروج إقامة الشهادة و عيادة المريض اذا كان له نحو تعلق به حتى يعد ذلك من الضرورات العرفية، و كذا الحال فى التشيع و الاستقبال، نعم الاحوط مراعاة اقرب

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠١

الطرق و الاقتصار على مقدار الحاجة و الضرورة، و يجب أن لا يجلس تحت الظلال مع الامكان، و الاحوط عدم الجلوس مطلقا



الا- مع الضرورة، بل الاحوط عدم المشى تحت الظلال و ان كان الاقوى جوازه، و أما حضور الجماعة في غير مكه المعظمه فمحل اشكال.

(مسألة ٣) لو طال الخروج في مورد الضرورة بحيث انمحت صورة الاعتكاف بطل.

(مسألة ٤) يجوز للمعتكف أن يشترط حين النية الرجوع عن اعتكافه متى شاء حتى اليوم الثالث لو عرض له عارض، و ان كان من الاعذار العرفية العادية.

## احكام الاعتكاف

يحرم على المعتكف أمور:

منها- مباشرة النساء بالجماع و باللمس و التقبيل بشهوة، بل هي مبطله للاعتكاف، و يحرم ذلك على المعتكف أيضاً، و منها- الاستمناء على الاحوط، و منها- شم الطيب و الريحان متلذذاً، أما فاقد حاسة الشم فخارج عن هذا الحكم. و منها- البيع و الشراء و الاحوط ترك غيرهما أيضاً من أنواع التجارة و الإجارة و غيرهما، نعم لا بأس بهما مع الاضطرار، بل و اذا مست الحاجة إليهما للاكل و الشرب مع عدم امكان التوكيل، بل و تعذر النقل بغيرهما على الاحوط. و منها- الجدل على أمر دنيوى أو دينى اذا كان لأجل الغلبة و إظهار الفضيلة، فان كان بقصد إظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ فلا بأس به.

(مسألة ١) يفسد الاعتكاف كل ما يفسد الصوم من حيث اشتراطه به.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠٢

(مسألة ٢) اذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع و لو ليلاً وجبت الكفارة، و كذا في المندوب على الاحوط، و لا تجب في سائر المحرمات و ان كان أحوط، و كفارته كفارة شهر رمضان و ان كان الاحوط كونها مرتبة ككفارة الظهار.

## كتاب الحج

### إشارة

و هو من أركان الدين، و تركه من الكبائر، و هو واجب على كل من استجمع الشرائط الآتية

### شرائط وجوب حجة الاسلام

و هي أمور:

أحدها: الكمال بالبلوغ و العقل.

ثانيها: الحرية.

ثالثها: الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته، و تخليء السرب و سلامته، و سعة الوقت و كفايته.

(مسألة ١) لا يشترط اذن الزوج للزوجة في الحج ان كانت مستطيعه، و لا يجوز له منعها منه، و في المندوب يشترط إذنه.

(مسألة ٢) لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة ان كانت مأمونة على نفسها و بضعها، سواء كانت ذات بعل، أم لا، و مع عدم

الأمن يجب عليها استصحاب محرم أو من تثق به و لو بالأجرة، و مع العدم لا تكون مستطيعه.

(مسألة ٣) تقضى حجة الاسلام من أصل التركة ان لم يوص بها، سواء كانت حج التمتع او القران او الافراد أو عمرتها.

(مسألة ٤) من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه فليس له ان

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠٣

يحج عن غيره تبرعا او بالاجارة، و كذا ليس له ان يتطوع به.

## الحج المندوب

يستحب لفاقد الشرائط من البلوغ و الاستطاعة و غيرهما ان يحج مهما أمكن، و كذا من أتى بحجه الواجب، و يستحب تكراره بل في كل سنه، بل يكره تركه خمس سنين متواليه، و يستحب نية العودة إليه عند الخروج من مكة، و يكره نية عدمه.

## أقسام العمرة

تنقسم العمرة - كالحج - الى واجب أصلي و عرضي و مندوب.

فتجب بأصل الشرع على كل مكلف بالشرائط المعتبرة في الحج مرة في العمر، و هي واجبة فورا كالحج.

## أقسام الحج

و هي ثلاثة: تمتع و قران و أفراد، و الأول فرض من كان بعيدا عن مكة، و الآخران فرض من كان حاضرا أي غير بعيد، و الحد البعد ثمانية و أربعون ميلا (٨٦ / ٤ كيلومترا) من كل جانب من مكة على الأقوى، و من كان على نفس الحد فالظاهر أن وظيفته التمتع، و لو شك في أن منزله في الحد أو الخارج و جب عليه الفحص، و مع عدم تمكنه يراعى الاحتياط، ثم إن ما مر إنما هو بالنسبة الى حجة الاسلام، اما الحج النذري و شبهه فله نذر أي قسم شاء، و كذا حال شقيقه، و اما الافسادى فتابع لما أفسده.

## صورة حج التمتع اجمالا

و هي أن يحرم في أشهر الحج من أحد المواقيت بالعمرة المتمتع

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠٤

بها الى الحج، ثم يدخل مكة المعظمة فيطوف في البيت سبعا، و يصلى عند مقام ابراهيم (ع) ركعتين، ثم يسعى بين الصفا و المروة سبعا، ثم يطوف للنساء (احتياطا) سبعا، ثم ركعتين له، و ان كان الاقوى عدم وجوب طواف النساء و صلاته، ثم يقصر فيحل عليه كل ما حرم عليه بالاحرام، و هذه صورة عمره التمتع التي هي أحد جزئي حجه، ثم ينشئ إحراما للحج من مكة المعظمة في وقت يعلم أنه يدرك الوقوف بعرفة، و الافضل ايقاعه يوم التروية بعد صلاة الظهر، ثم يخرج الى عرفات فيقف بها من زوال يوم عرفة الى غروبه، ثم يفيض منها و يمضى الى المشعر فيبست فيه و يقف به بعد طلوع الفجر من يوم النحر الى طلوع الشمس منه، ثم يمضى الى منى لاعمال يوم النحر، فيرمى جمرة العقبة، ثم ينحر أو يذبح هديه، ثم يحلق إن كان ضرورة على الاحوط، و يتخير غيره بينه و بين التقصير، و يتعين على النساء التقصير، فيحل بعد التقصير من كل شىء الا النساء و الطيب، و الأحوط اجتناب الصيد أيضا، و ان كان الاقوى عدم حرمة عليه من حيث الاحرام، نعم يحرم عليه لحرمة الحرم، ثم يأتي الى مكة ليومه إن شاء، فيطوف طواف الحج، و يصلى ركعتيه و يسعى سعيه فيحل له الطيب، ثم يطوف طواف النساء و يصلى

ركعتيه فتحل له النساء، ثم يعود الى منى لرمى الجمار فيبيت فيها ليالى التشريق، و هي الحادية عشرة و الثانية عشرة، و الثالثة عشرة و بيتوته الثالثة عشرة انما هي فى بعض الصور كما يأتى، و يرمى فى أيامها الجمار الثلاث، و لو شاء لا يأتى الى مكة ليومه بل يقيم بمنى حتى يرمى جماره الثلاث يوم الحادى عشر، و مثله يوم الثانى عشر، ثم ينفر بعد الزوال لو كان قد اتقى النساء و الصيد، و ان أقام الى النفر الثانى و هو يوم الثالث عشر و لو الى قبل الزوال لكن بعد الرمي جاز أيضا. ثم عاد الى مكة للطوافين و السعى، و الأصح الاجتراء بالطواف و السعى تمام ذى الحجة، و الأفضل الأحوط أن يمضى الى زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ١٠٥

مكة يوم النحر، بل لا ينبغي التأخير لغده فضلا عن أيام التشريق إلّا لعذر.

(مسألة ١) صورة حج الافراد كحج التمتع إلا فى شىء واحد، و هو أن الهدى واجب فى حج التمتع و مستحب فى الافراد.

(مسألة ٢) صورة العمرة المفردة كعمرة التمتع إلّا فى أمور:

أحدها: أنه فى عمرة التمتع يتعين التقصير و لا يجوز الحلق، و فى العمرة المفردة تخير بينهما.

ثانيها: أنه لا يكون فى عمرة التمتع طواف النساء و ان كان أحوط، و فى العمرة المفردة يجب طواف النساء.

ثالثها: ميقات عمرة التمتع أحد المواقيت المعينة، و ميقات العمرة المفردة أدنى الحل، و إن جاز فيها الاحرام من تلك المواقيت.

## المواقيت

و هي المواضع التى عينت للإحرام، و هي خمسة لعمرة الحج:

الاول: ذو الحليفة، و هو ميقات اهل المدينة و من يمر على طريقهم، و الأحوط الاقتصار على نفس مسجد الشجرة.

الثانى: العقيق، و هو ميقات أهل نجد و العراق و من يمر عليه من غيرهم، و أوله مسلخ و وسطه غمرة و آخره ذات عرق.

الثالث: الجحفة، و هي لأهل الشام و مصر و المغرب و من يمر عليها من غيرهم.

الرابع: يلملم، و هو لأهل اليمن، و من يمر عليه.

الخامس: قرن المنازل، و هو لأهل الطائف، و من يمر عليه.

## الاحرام

الواجبات وقت الاحرام ثلاثة:

الاول: النية و القصد.

الثانى: التلبيات الأربع. و صورتها:

زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ١٠٦

(لييك، اللهم لييك، لييك لا شريك لك لييك).

الثالث: لبس ثوبى الاحرام يتزر بأحدهما و يتردى بالآخر.

## نزوى الاحرام

و المحرمات منه أمور هي: صيد البر، النساء وطأ و تقبيل- و لمسا و نظرا بشهوة، إيقاع عقد النكاح لنفسه أو لغيره، الاستمنا،

الطيب، لبس المخيط للرجال، الاكتحال، النظر في المرأة، لبس ما يستر جميع ظهر القدم للرجال، الفسوق و يشمل الكذب و السباب و المفاخرة، الجدال، قتل هوام الجسد، لبس الخاتم للزينة، لبس المرأة الحلى للزينة، التدهين، إزالة الشعر، تغطية الرجل رأسه، تغطية المرأة وجهها بنقاب و برقع و نحوهما، التظليل فوق الرأس للرجال دون النساء و حرمة خاصة بمجال السير و طي المنازل. و اما حال التواجد في أحد الأماكن كمنى و عرفات فيجوز، إخراج الدم، تقليم الأظفار، قلع الضرس، قلع الشجر و الحشيش الثابتين في الحرم و قطعهما، لبس السلاح.

و من أراد الاطلاع على المزيد من مسائل الحج و أحكامه فليراجع كتابنا (تحرير الوسيلة) أو (مناسك الحج).

## كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر

### إشارة

و هما من أسمى الفرائض و أشرفها، و بهما تقام الفرائض، و وجوبهما من ضروريات الدين، و منكرهما مع الالتفات بلازمهما و الالتزام بهما من الكافرين. و قد ورد الحث عليهما في الكتاب العزيز و الأخبار الشريفة بألسنة مختلفة، قال الله تعالى: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» و قال تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ» الى غير ذلك.

و عن الرضا عليه السلام «كان رسول الله صلى الله عليه و آله يقول:

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠٧

إذا امتى تواكلت الامر بالمعروف و النهي عن المنكر فليأذنوا بوقاع من الله» و عن النبي صلى الله عليه و آله «ان الله عز و جل ليغض المؤمن الضعيف الذي لا دين له، فقيل و ما المؤمن الضعيف الذي لا دين له؟ قال: الذي لا ينهى عن المنكر» و عنه صلى الله عليه و آله أنه قال:

«لا- تزال امتى بخير ما أمروا بالمعروف و نهوا عن المنكر و تعاونوا على البر، فاذا لم يفعلوا ذلك نزلت منهم البركات، و سلط بعضهم على بعض، و لم يكن لهم ناصر فى الارض و لا فى السماء» و عن أمير المؤمنين على عليه السلام أنه خطب فحمد الله و أثنى عليه ثم قال:

«أما بعد فانه إنما هلك من كان قبلكم حيثما عملوا من المعاصى و لم ينههم الربانيون و الأخبار عن ذلك، و أنهم لما تمادوا فى المعاصى و لم ينههم الربانيون و الأخبار عن ذلك نزلت بهم العقوبات، فأمروا بالمعروف و انهوا عن المنكر. و اعلموا أن الامر بالمعروف و النهي عن المنكر لن يقربا أجلا، و لن يقطعوا رزقا» الحديث. و عن أبى جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: «يكون فى آخر الزمان قوم يتبع فىهم قوم مرءون فيتقرون و يتنسكون حدثاء سفهاء لا يوجبون أمرا بمعروف و لا نهيا عن منكر إلا إذا أمنوا الضرر يطلبون لأنفسهم الرخص و المعاذير- ثم قال:- و لو أضرت الصلاة بسائر ما يعملون بأموالهم و أبدانهم لرفضوها كما رفضوا أسمى الفرائض و أشرفها، إن الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر فريضة عظيمة بها تقام الفرائض، هنالك يتم غضب الله عز و جل عليهم فيعمهم بعقابه، فيهلك الأبرار فى دار الاشرار، و الصغار فى دار الكبار».

### أقسامهما و كيفية وجوبهما

(مسألة ١) ينقسم كل من الأمر و النهي فى المقام الى واجب و مندوب فما وجب عقلا أو شرعا وجب الأمر به، و ما قبح عقلا أو

حرم شرعا وجب النهى عنه، و ما ندب و استحب فالأمر به كذلك و ما كره

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠٨

فالنهي عنه كذلك.

(مسألة ٢) الأقوى أن وجوبهما كفاي، فلو قام به من به الكفاية سقط عن الآخرين، و إلا كان الكل - مع اجتماع الشرائط - تاركين للواجب.

## شرائط وجوبهما

و هي أمور:

الاول: أن يعرف الأمر أو النهى أن ما تركه المكلف أو ارتكبه معروف أو منكر، فلا يجب على الجاهل بالمعروف و المنكر، و العلم شرط الوجوب كالاستطاعة في الحج.

الثاني: ان يجوز و يحتمل تأثير الأمر أو النهى، فلو علم - أو اطمأن - بعدمه فلا يجب. و لا يسقط الوجوب مع الظن بعدم التأثير و لو كان قويا، فمع الاحتمال المعتد به عند العقلاء يجب.

الثالث: ان يكون العاصي مصرا على الاستمرار؛ فلو علم منه الترك سقط الوجوب.

الرابع: أن لا يكون في انكاره مفسدة.

(مسألة ١) لو كان المعروف و المنكر من الأمور التي يهتم بها الشارع الاقدس كحفظ نفوس قبيلة من المسلمين و هتك نواميسهم أو محو آثار الاسلام و محو حجته بما يوجب ضلالة المسلمين او إمحاء بعض شعائر الاسلام كبيت الله الحرام بحيث تمحى آثاره و محله و أمثال ذلك فلا - بد من ملاحظة الأهمية، و لا - يكون مطلق الضرر و لو النفسى أو الحرج موجبا لرفع التكليف، فلو توقفت إقامة حجج الاسلام بما يرفع بها الضلالة على بذل النفس أو النفوس فالظاهر وجوبه فضلا عن الوقوع في ضرر أو حرج دونها.

(مسألة ٢) لو وقعت بدعة في الاسلام و كان سكوت علماء الدين موجبا لهتك الاسلام و ضعف عقائد المسلمين وجب عليهم الإنكار بأية

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٠٩

وسيلة ممكنة سواء كان الإنكار مؤثرا في قلع الفساد أم لا، و كذا لو كان سكوتهم عن انكار المنكرات موجبا لذلك، و لا يلاحظ الضرر و الحرج بل تلاحظ الأهمية.

(مسألة ٣) لو كان ورود بعض العلماء مثلا في بعض شئون الدولة موجبا لإقامة فريضة أو فرائض أو قلع منكر أو منكرات، و لم يكن محذور أهم كهتك حيثية العلم و العلماء و تضعيف عقائد الضعفاء، وجب على الكفاية. إلا أن لا يمكن ذلك إلا لبعض معين لخصوصيات فيه، تعين عليه.

## مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

### إشارة

للأمر بالمعروف و النهى عن المنكر مراتب لا يجوز التعدي عن مرتبة إلى الأخرى مع حصول المطلوب في المرتبة الدانية، بل مع

احتماله.

### المرتبة الاولى: أن يعمل عملا يظهر منه انزجاره القلبي من المنكر

و أنه طلب منه بذلك فعل المعروف و ترك المنكر، و له درجات كغمض العين، و العبوس و الانقباض في الوجه، و كالأعراض بوجهه أو بدنه، و هجره و ترك مرادته و نحو ذلك.

(مسألة ١) لو كان في أعراض علماء الدين عن الظلمة و سلاطين الجور احتمال التأثير و لو في تخفيف ظلمهم يجب عليهم ذلك. و لو فرض العكس بأن كانت مرادتهم و معاشرتهم موجبة له لا بد من ملاحظة الجهات و ترجيح الجانب الأهم، و مع عدم محذور آخر حتى احتمال كون عشرتهم موجبا لتقوية شوكتهم و تجزيهم على هتك الحرمات، او احتمال هتك مقام العلم و الروحانية، و إساءة الظن بعلماء الاسلام. و جبت لذلك المقصود.

### المرتبة الثانية: الأمر و النهي لسانا.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١٠

(مسألة ١) لو علم أن المقصود لا يحصل بالمرتبة الاولى يجب الانتقال الى الثانية مع احتمال التأثير. (مسألة ٢) لو توقف رفع المنكر و إقامة المعروف على غلظة القول و التشديد في الأمر و التهديد و الوعيد على المخالفة تجوز، بل تجب مع التحرز عن الكذب.

### المرتبة الثالثة: الإنكار باليد.

(مسألة ١) لو علم أو اطمأن بأن المطلوب لا يحصل بالمرتبتين السابقتين و جب الانتقال الى الثالثة، و هي إعمال القدرة مراعى الأيسر فالأيسر.

(مسألة ٢) لو لم يحصل المطلوب إلما بالضرب و الإيلاء فالظاهر جوازهما مراعى للأيسر فالأيسر و الأسهل فالأسهل، و ينبغي الاستيذان من الفقيه الجامع للشرائط، بل ينبغي ذلك بالحبس و التحريج و نحوهما.

(مسألة ٣) لو كان الإنكار موجبا للجرح إلى الجرح أو القتل فلا يجوز إلّا باذن الامام عليه السلام على الاقوى، و يقوم في هذا الزمان الفقيه الجامع للشرائط مقامه مع حصول الشرائط.

(مسألة ٤) ينبغي أن يكون الأمر بالمعروف و الناهي عن المنكر في أمره و نهيه و مراتب إنكاره كالطبيب المعالج المشفق، و الأب الشفيق المراعى مصلحة المرتكب، و أن يكون إنكاره لطفًا و رحمة عليه خاصة، و على الأمة، و أن يجرد قصده لله تعالى و لمرضاته، و يخلص عمله ذلك من شوائب الأهواء النفسانية و إظهار العلو، و أن لا يرى نفسه منزّهة، و لا لها علوا أو رفعة على المرتكب، فربما كانت للمرتكب - و لو للكبائر - صفات نفسانية مرضية لله تعالى أحبه تعالى لها و إن أبغض عمله، و ربما كان الأمر و الناهي بعكس ذلك و ان خفى على نفسه.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١١

(مسألة ٥) من أعظم أفراد الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و أشرفها و ألطفها و أشدها تأثيرا و أوقعها في النفوس - سيما إذا

كان الأمر أو النهي من علماء الدين - هو الصادر عمّن يكون لابسا رداء المعروف - واجبه و مندوبه -، و متجنباً المنكر بل المكروه، متخلقا بأخلاق الأنبياء و الروحانيين، منزها عن أخلاق السفهاء و أهل الدنيا، حتى يكون بفعله و زيّه و أخلاقه آمرا و ناهيا، و يقتدى به الناس، و اذا كان - و العياذ بالله تعالى - بخلاف ذلك، و رأى الناس أن العالم المدّعى لخلافة الأنبياء و زعامه الأئمة غير عامل بما يقول، صار ذلك موجبا لضعف عقيدتهم و جرأتهم على المعاصي و سوء ظنهم بالسلف الصالح. فعلى العلماء ان يتجنبوا مواضع التهم، و أعظمها التقرب الى سلاطين الجور و الرؤساء الظلمة، و على الامة الاسلامية أن لو رأوا عالما كذلك حملوا فعله على الصحة مع الاحتمال، و إلّا أعرضوا عنه و رفضوه، فانه غير روحاني تلبس بزى الروحانيين، و شيطان فى رداء العلماء، نعوذ بالله من مثله و من شره على الاسلام.

## خاتمة فيها مسائل

- 1- ليس لأحد تكفل الأمور السياسية و تنفيذ الحدود الشرعية و القضائية و المالية كأخذ الخراجات و الضرائب المالية الشرعية إلّا امام المسلمين عليه السلام و من نصبه لذلك.
- 2- فى عصر غيبه ولى الأمر الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف يقوم نوابه العامون - و هم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى و القضاء - مقامه فى تنفيذ السياسات و سائر ما للإمام عليه السلام إلّا البدأة بالجهاد.
- 3- لا يجوز التولى للحدود و القضاء و غيرها من قبل الجائر فضلا عن تنفيذ السياسات غير الشرعية، فلو تولى من قبله مع الاختيار زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: 112
- فأوقع ما يوجب الضمان ضمن، و كان فعله معصية كبيرة.
- 4- لو رأى الفقيه أن تصديّه من قبل الجائر موجب لإقامة الحدود الشرعية و تنفيذ الأحكام الإلهية و جب عليه التصدي، إلّا أن يكون تصديّه أعظم مفسده.
- 5- لا يجوز الرجوع فى الخصومات إلى حكام الجور و قضاته، بل يجب على المتخاصمين الرجوع الى الفقيه الجامع للشرائط، و مع امكان ذلك لو رجع الى غيره كان ما أخذه بحكمه سحتا - على تفصيل فيه -.

## كتاب الزكاة

### إشارة

الزكاة فى الجملة من ضروريات الدين، و قد ورد فى الاحاديث الشريفة أن مانع قيراط منها ليس من المؤمنين و لا من المسلمين، و ليمت إن شاء يهوديا و إن شاء نصرانيا، و قد ورد فى فضل الصدقة الشاملة لها أن الله يربّيها كما يربّي أحدكم ولده حتى يلقاه يوم القيامة و هو مثل احد «١» و انها تطفى غضب الرب الى غير ذلك.

المقصد الاول

### من تجب عليه الزكاة

(مسألة ١) يشترط فيمن تجب عليه الزكاة أمور:

أحدها - البلوغ، فلا تجب على غير البالغ، نعم لو اتجر له الولي الشرعي استحب له إخراج زكاة ماله، و أما مواشيه فلا تتعلق بها

على الاقوى.

ثانيها- العقل، فلا- تجب في مال المجنون، و المعتبر العقل في تمام الحول فيما اعتبر فيه، و حال التعلق في غيره، فلو عرض الجنون فيما يعتبر فيه الحول يقطعه بخلاف النوم، بل و السكر و الإغماء.

ثالثها- الحرية، فلا زكاة على العبد.

رابعها- الملك، فلا زكاة في الموهوب و لا في القرض إلّا بعد

---

(١) جبل بالقرب من المدينة المنورة.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١٣

قبضهما، و لا في الموصى به الا بعد الوفاة و القبول.

خامسها- تمام التمكّن من التصرف، فلا زكاة في الوقف و لا في المحجور، و لا في المرهون، و لا في المسروق، و لا في الساقط في البحر، و لا- في الدين و لا- في المدفون الذي نسي مكانه، و فيما يعتبر فيه الحول يعتبر تمام التمكّن من التصرف في تمام الحول و انما يعتبر تمام التمكّن قبل تعلق الزكاة، فلو عرض عدم التمكّن من التصرف بعد تعلق الوجوب أو بعد مضي الحول استقر عليه وجوب الزكاة.

## ما تجب فيه الزكاة

### إشارة

(مسألة ١) تجب الزكاة في الانعام الثلاث: الإبل و البقر و الغنم، و في النقدين: الذهب و الفضة، و في الغلات الأربع: الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و لا تجب فيما عدا هذه التسعة.

و شرائط وجوبها في الأنعام مضافا الى الشرائط العامة السابقة أربعة: النصاب و السوم و الحول و أن لا تكون عوامل «١».

### النصاب

(مسألة ١) في الإبل اثنا عشر نصابا: الأول: خمس؛ و فيها شاة، الثاني: عشر؛ و فيها شاتان. الثالث: خمس عشرة؛ و فيها ثلاث شياه، الرابع: عشرون؛ و فيها أربع شياه. الخامس: خمس و عشرون؛ و فيها خمس شياه، السادس: ست و عشرون؛ و فيها بنت مخاض، السابع:

ست و ثلاثون؛ و فيها بنت لبون، الثامن: ست و أربعون؛ و فيها حقة، التاسع: إحدى و ستون؛ و فيها جذعة، العاشر: ست و سبعون، و فيها بنتا لبون، الحادي عشر: إحدى و تسعون؛ و فيها حقتان، الثاني عشر:

مائة و إحدى و عشرون؛ ففي كل خمسين حقة أو في كل أربعين بنت لبون بمعنى وجوب مراعاة المطابق منهما و مع المطابقة لكليهما يتخير.

---

(١) أى مستخدمة في الحراثة أو السقى أو النقل أو غيرها.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١٤



(مسألة ٢) في البقر و منه الجاموس نصابان: ثلاثون و أربعون؛ ففي كل ثلاثين تبع أو تبعه و في كل أربعين مسنة.  
(مسألة ٣) في الغنم خمسة نصب: أربعون؛ و فيها شاة، ثم مائة و إحدى و عشرون؛ و فيها شاتان، ثم مائتان و واحدة؛ و فيها ثلاث شياه، ثم ثلاثمائة و واحدة؛ و فيها أربع شياه على الأحوط، ثم أربعمائه فصاعدا؛ ففي كل مائة: شاة بالغما ما بلغ.  
(مسألة ٤) بنت المخاض ما دخلت في السنة الثانية، و كذا التبع و التبعة، و بنت اللبون ما دخلت في الثالثة، و كذا المسنة، و الحقة ما دخلت في الرابعة، و الجذعة ما دخلت في الخامسة.

## السوم (الرعى)

يعتبر في السوم تمام الحول، فلو علفت في أثنائه بما يخرجها عن اسم السائمة في الحول عرفا فلا زكاة فيها، سواء علفت بنفسها أو أعلفها مالكة أو غيره مطلقا، و كذا لا فرق بين أن يعلفها بالعلف المجزوز أو يرسلها لترعى بنفسها في الزرع المملوك فانها تخرج بذلك كله عن السوم، نعم الظاهر عدم خروجها عن صدق الاسم باستيجار المرعى أو بشرائه اذا لم يكن مزروعا، و كذا لا تخرج عنه بما يدفعه الى الظالم عن الرعى في الاراضى المباحة.

## الحول

(مسألة ١) يتحقق الحول بتمام الأحد عشر شهرا، و الظاهر أن الزكاة تنتقل إلى أربابها بحلول الشهر الثاني عشر، فتصير ملكا متزلزلا لهم، فيتبعه الوجوب غير المستقر، فلا يجوز للمالك التصرف في النصاب تصرفا متلفا لحقهم، و لو فعل ضمن، و الأقوى احتساب الثاني عشر من الحول الأول لا الثاني.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١٥

(مسألة ٢) لو كان مالكا للنصاب لا أزيد فحالت عليه أحوال فان أخرج في كل سنة زكاته من غيره تكررت، لبقاء النصاب حينئذ و عدم نقصانه، نعم لو أخر إخراج الزكاة عن آخر الحول و لو بزمان يسير كما هو الغالب يتأخر مبدأ الحول اللاحق عن تمام الحول السابق بذلك المقدار، فلا يجرى النصاب في الحول الجديد إلا بعد إخراج زكاته من غيره، و لو أخرج زكاته منه أو لم يخرج أصلا فليس عليه إلا زكاة سنة واحدة، و لو كان مالكا لما زاد عن النصاب و مضى عليه أحوال و لم يؤدّ زكاته تجب عليه زكاة ما مضى من السنين بما زاد على تلك الزيادة بواحد.

## الشرط الأخير

يعتبر في زكاة الانعام أن لا تكون عاملة في تمام الحول، فلو كانت كذلك و لو في بعض الحول فلا زكاة فيها و إن كانت سائمة، و المرجع في صدق العوامل العرف.

## ما يؤخذ في الزكاة

(مسألة ١) لا تؤخذ المريضة من النصاب السليم، و لا الهرمة من النصاب الشاب، و لا ذات العوار من النصاب الصحيح و ان عدت منه، أما لو كان النصاب جميعه مريضا بمرض متحد لم يكلف شراء صحيحة، و أجزاء مريضة منها، و كذا لا تؤخذ الربى - و هي الشاة الوالدة الى خمسة عشر يوما- و إن بذلها المالك إلا اذا كان النصاب كله كذلك، و لا الأكلة، و هي السمينة المعدة

للاكل، و لا فحل الضراب. بل لا تعد المذكورات من النصاب على الاقوى و ان كان الأحوط عدها منه.

(مسألة ٢) الشاة التي تؤخذ في الزكاة في الغنم و الإبل و

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١٦

في الجبر هي ما كمل لها سنه و دخلت في الثانية إن كانت من الضأن و ما دخلت في الثالثة إن كانت من المعز و هي أقل ما يراد منها، و يجزى الذكر عن الأنثى، و بالعكس، و المعز عن الضأن و بالعكس.

(مسألة ٣) يجوز للمالك أن يدفع قيمة الزكاة السوقية من النقود، بل و من سائر الأجناس إن كان خيرا للفقراء، و إلّا ففيه تأمل و إن كان لا يخلو من وجه، و الإخراج من العين أفضل.

## زكاة النقدين

الاول: النصاب. و هو في الذهب عشرون دينارا و يساوى:

(١٢ / ٦٩) غراما، و فيه نصف الدينار. و يساوى: (١ / ٧٢٨) غراما.

و لا- زكاة فيما دون العشرين و لا فيما زاد عليها حتى يبلغ أربعة دنانير (١٣ / ٨٢٤) غراما) ففيها عشر الدينار (٠ / ٣٤٠٦) غراما، و هكذا كلما زاد أربعة دنانير ففي كل أربعة عشر الدينار كذلك.

و نصاب الفضة مائتا درهم و يساوى (٤٨٤) غراما و فيه خمسة دراهم و يساوى (١٢ / ١) غراما، ثم كلما زاد اربعين درهما (٨ / ٩٦) غراما) كان فيها درهم واحد (٢ / ٤٢٠) غراما) بالغ ما بلغ، و ليس فيما دون المائتين شىء، و كذا فيما دون الأربعين.

الثانى- كونهما منقوشين بسكة المعاملة من سلطان أو شبهه و لو فى بعض الأزمنة و الأمكنة، بسكة الاسلام أو الكفر، بكتابة و غيرها، و لو صارا ممسوحين بالعارض، و لو اتخذ المسكوك حلية للزينة مثلا فلا تجب الزكاة فيه، سواء زاده الاتخاذ فى القيمة أو نقصه، و سواء كانت المعاملة على وجهها ممكنة أو لا.

الثالث- الحول، و يعتبر أن يكون النصاب موجودا فيه أجمع، فلو نقص عنه فى أثناؤه او تبدلت أعيان النصاب بجنسه أو غيره أو بتحويله الى سبائك و لو بقصد الفرار من الزكاة لم تجب فيه الزكاة،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١٧

و ان استحج فى هذه الصورة، بل هو الأحوط.

## زكاة الغلات

قد تقدم أنه لا تجب الزكاة إلّا فى أربعة أجناس: هى الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب، و لا يلحق به السلت الذى هو كالشعير فى طبعه- على ما قيل-، فلا- تجب فيه الزكاة و إن كان أحوط، و لا يترك الاحتياط بإلحاق العلس بالحنطة، و يعتبر فى تعلق الزكاة بالغلات أمران:

الاول- بلوغ النصاب، و هو ثلاثمائة صاع و تساوى (٨٤٧ / ٢٠٧) كيلوغراما.

(مسألة) المدار فى بلوغ النصاب ملاحظة حال الجفاف و إن كان زمان التعلق قبل ذلك، فلو كان ناقصا عن النصاب حال الجفاف فلا زكاة.

الثانى- التملك بالزراعة إن كان مما يزرع، أو انتقال الزرع أو الثمرة مع الشجرة أو منفردة الى ملكه قبل تعلق الزكاة فتجب عليه

الزكاة على الأقوى فيما إذا نمت مع ذلك في ملكه و على الأحوط في غيره.

(مسألة ١) وقت تعلق الزكاة انما هو حين التسمية حنطه أو شعيرا أو تمرا على الاقوى، و لا يترك الاحتياط في الزيب في الثمرة المترتبة عليها و على انعقاد الحصرم.

(مسألة ٢) وقت وجوب الإخراج حين تصفية الغلة و اجتذاذ التمر و اقتطاف الزيب، و هذا هو الوقت الذى لو أخر عنه ضمن.

(مسألة ٣) لو أراد المالك الاقتطاف حصرما أو عنبا أو بسرا أو رطبا جاز، و وجب أداء الزكاة على الأحوط من العين أو القيمة بعد البلوغ الى النصاب و ان كان الاقوى عدم الوجوب.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١٨

(مسألة ٤) لو ملك نخلا أو كرما أو زرعاً قبل زمان التعلق فالزكاة عليه على الاقوى فيما نمت مع ذلك في ملكه، و فى غيره على الأحوط، و أما اذا ملك بعد زمان التعلق فالزكاة على من انتقل عنه ممن كان مالكا حال التعلق.

□

خميني، سيد روح الله موسى، زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، در يك جلد، سازمان تبليغات اسلامي، تهران - ايران، اول، ١٤٠٤ هـ ق

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)؛ ص: ١١٨

(مسألة ٥) لو مات المالك بعد تعلق الزكاة و قبل اخراجها تخرج من عين ما تعلقت به الزكاة ان كان موجودا و من تركته ان تلف مضمونا عليه، نعم لورثته أداء قيمة الزكوى مع بقائه أيضا.

(مسألة ٦) فى المزارعة و المساقاة الصحيحين - حيث أن الحاصل مشترك بين المالك و العامل - تجب على كل منهما الزكاة فى حصته مع اجتماع الشرائط بالنسبة إليه، بخلاف الأرض المستأجرة للزراعة، فان الزكاة على المستأجر مع اجتماع الشرائط.

## ما تأخذه الدولة

(مسألة ١) انما تجب الزكاة بعد اخراج ما تأخذه الدولة من العين الحاصلة بعنوان المقاسمة و ما تأخذه نقدا باسم الخراج (الضرائب) أيضا على الاصح اذا كان مضروبا على الارض باعتبار الجنس الزكوى و لو كان باعتبار الأعم منه فبحسابه.

(مسألة ٢) لو أخذ العمال زائدا على ما قرره الدولة ظلما فان أخذوا من نفس الغلة قهرا فالظلم وارد على الكل، و لا يضمن المالك حصه الفقراء، و يكون بحكم الخراج فى كون اعتبار الزكاة بعد اخراجه بالنسبة، و ان أخذوا من غيرها فالأحوط عدم الاحتساب على الفقراء خصوصا اذا كان الظلم شخصا بل عدم جوازه حينئذ لا يخلو من قوة.

(مسألة ٣) انما يعتبر اخراج ما تأخذه الدولة بالنسبة الى اعتبار الزكاة، فيخرج من الوسط ثم يؤدى العشر أو نصف العشر مما بقى، و أما بالنسبة الى اعتبار النصاب فان كان ما ضرب على الارض بعنوان

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١١٩

المقاسمة فلا اشكال فى أن اعتباره بعده، بمعنى أنه يلاحظ بلوغ النصاب فى حصته لا فى المجموع منها و من حصه الدولة، و لو كان بغير عنوان المقاسمة فالأحوط - لو لم يكن الاقوى - اعتباره قبله.

(مسألة ٤) الظاهر عدم اختصاص حكم الخراج بما يأخذه السلطان الجائر المدعى للخلافة و الولاية على المسلمين بغير استحقاق، بل يشمل حتى السلاطين الذين لا يدعون ذلك، بل لا يبعد شموله لكل مسئول عن جباية الخراج حتى فيما اذا لم يكن سلطانا،

كبعض الحكومات المتشكلة في هذه الأعصار، و في تعميم الحكم لغير الأراضي الخراجية مثل ما يأخذ الجائر من أراضي الصلح أو التي كانت مواتا فتملكت بالإحياء وجه لا يخلو من قوة.

## اخراج المؤن

(مسألة ١) الاقوى اعتبار خروج المؤن جميعها، من غير فرق بين السابقة على زمان التعلق و اللاحقة، و الأحوط لو لم يكن الأقوى اعتبار النصاب قبل اخراجها، فاذا بلغ النصاب تعلقت الزكاة به مع اجتماع سائر الشرائط، و لكن تخرج المؤن من الكل ثم يخرج العشر أو نصف العشر من الباقي قلّ أو كثر، و لو استوعبت المئونة تمام الحاصل فلا زكاة.

(مسألة ٢) المراد من المئونة كل ما يغرمه المالك في نفقة هذه الثمرة و يصرفه في تنميتها و حفظها و جمعها، كالبذر و ثمن الماء المشتري لسقيها و أجره الفلاح و الحارث و الحارس و الساقى و الحصاد و الجذاذ و أجره (الحيوانات العاملة) التي يستأجرها للزرع، و أجره الارض و لو كانت غصبا و غير ذلك، و لا- تحسب منها أجره المالك اذا كان هو العامل، و لا أجره المتبرع بالعمل، و لا أجره الارض و العوامل اذا كانت مملوكة له، بل الاحوط عدم احتساب ثمن العوامل و الآلات زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٠

التي يشترىها للزرع و السقى مما تبقى عينها بعد استيفاء الحاصل، و في احتساب ثمن الزرع و الثمر اشكال لا يبعد الاحتساب، لكن يقسط على التبن و الحنطة بالنسبة.

(مسألة ٣) لو كان مع الزكوى غيره وزعت المئونة عليهما بالنسبة، و كذا الخراج الذي تأخذه الدولة إن كان مضروبا على الارض باعتبار مطلق الزرع لا خصوص الزكوى، و الظاهر توزيعها على التبن و الحب.

(مسألة ٤) لو كان للعمل مدخلة في ثمر سنين عديدة فلا يبعد التفصيل بين ما كان عمله لمجموع السنين فيوزع عليها و بين ما اذا عمل للسنة الاولى و ان انتفع منه في سائر السنين قهرا، فيحسب من مئونة الاولى، فيكون غيرها بلا مئونة من هذه الجهة.

(مسألة ٥) لو شك في كون شيء من المؤن أم لا؛ لم يحسب منها.

## تنمة

كل ما سقى سيحا و لو بحفر نهر و نحوه، أو بعلا و هو ما يشرب بعروقه، أو عذيا و هو ما يسقى بالمطر ففيه العشر، و ما يسقى بالواسطة بالدلو و الدوالي و النواضح و المكائن و نحوها من الوسائل ففيه نصف العشر، و إن سقى بهما فالحكم للأكثر الذي يسند السقى إليه عرفا.

(مسألة ١) لو تساويا بحيث لم يتحقق الاسناد المذكور بل يصدق أنه سقى بهما ففي نصفه العشر و في نصفه الآخر نصف العشر، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط باخراج العشر فيما إذا كان الاكثر بغير واسطة و لو مع صدق السقى بهما.

(مسألة ٢) لو أخرج شخص الماء بالدوالي و أجره على أرض مباحة مثلا عبثا أو لغرض فزرعها آخر و شرب الزرع بعروقه يجب العشر على

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢١

الاقوى، و كذا اذا أخرجه بنفسه لغرض آخر غير الزرع ثم بدا له أن يزرع زرعاً يشرب بعروقه، بل و كذا اذا أخرجه لزرع فزاد و جرى على أرض أخرى فبدا له أن يزرع فيها زرعاً يشرب بعروقه.

### إشارة

و هي ثمانية:

### الاول و الثاني – الفقراء، و المساكين

و هم أسوأ حالا من الفقراء، و هم الذين لا يملكون مئونة (مصاريق) سنتهم اللائقة بحالهم لهم و لمن يقومون بإعالتهم لا فعلا و لا قوة، فمن يكون ذا اكتساب يمون به نفسه و عياله على وجه يليق بحاله فليس منهما، و لا تحل له الزكاة، و كذا صاحب الصنعة و الضيعة و غيرهما مما يحصل به مئونته، و لو كان قادرا على الاكتساب لكن لم يفعل تكاسلا فلا يترك الاحتياط في اجتنابه عن أخذها و الإيعاء له، بل عدم الجواز لا- يخلو من قوة، نعم لو كان التكسب المقدر له مما ينافى شأنه أو يشق عليه مشقة شديدة يجوز له أخذها.

(مسألة ١) لو كان قادرا على تعلم حرفة أو صنعة لائقة بشأنه ففي جواز تركه و أخذه الزكاة إشكال فلا يترك الاحتياط، نعم لا إشكال في الأخذ ما دام مشغلا بالتعلم.

(مسألة ٢) الأحوط عدم إعطاء الفقير أزيد من مئونة سنته، كما أن الأحوط للفقير عدم أخذه، و كذلك الأحوط في المكتسب الذي لا يفي كسبه و صاحب الضيعة التي لا يفي حاصلها و التاجر الذي لا يكفي ربحه مئونته الاقتصار على التتمه أخذها و إعطاء. (مسألة ٣) يجوز لطالب العلم القادر على التكسب اللائق بشأنه أخذ الزكاة من سهم سبيل الله اذا كان التكسب مانعا عن الاشتغال بالعلم أو موجبا للفتور فيه، سواء كان مما يجب تعلمه عينا أو كفاية أو مما يستحب.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٢

(مسألة ٤) لو كان له دين على الفقير جاز احتسابه زكاة و لو كان ميتا بشرط أن لا تكون له تركة تفي بدينه، و الا فلا يجوز، نعم لو كانت له تركة لكن لا يمكن استيفاء الدين منها لامتناع الورثة أو غيره فالظاهر الجواز. (مسألة ٥) لا يجب إعلام الفقير أن المدفوع إليه زكاة بل يستحب دفعها على وجه الصلة ظاهرا و الزكاة واقعا اذا كان ممن يترفع و يدخله الحياء منها.

### الثالث – العاملون عليها،

و هم الساعون في جبايتها المنصوبون من قبل الامام عليه السلام أو نائبه لأخذها و ضبطها و حسابها، فان لهم من الزكاة سهمها لأجل عملهم و ان كانوا أغنياء.

### الرابع – الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ،

و هم الكفار الذين يراد ألفتهم الى الجهاد أو الاسلام، و المسلمون الذين عقائدهم ضعيفة، فيعطون لتأليف قلوبهم، و الظاهر عدم سقوطه في هذا الزمان.

### الخامس – في الرقاب،

و هم العبيد المكاتبون العاجزون عن أداء المال اللازم لعتقهم. و العبيد تحت الشدة بل مطلق عتق العبيد.

### السادس – الغارمون،

و هم الذين علتهم الديون في غير معصية و لا- إسراف و لم يتمكنوا من وفائها و لو ملكوا قوت سنتهم، و الأقوى عدم اعتبار الحلول في الدين، و الأحوط اعتباره.

(مسألة ١) لو كان المدين ممن تجب نفقته على من عليه الزكاة جاز له إعطاؤه لوفاء دينه و ان لم يجز لنفقته.

(مسألة ٢) كيفية صرف الزكاة في هذا المصنف اما بدفعها الى المدين ليوفى دينه، و اما بالدفع الى الدائن وفاء عن دينه، و لو كان الغريم مدينا لمن عليه الزكاة جاز له احتساب ما في ذمته زكاة، كما جاز له أن يحتسب ما عنده من الزكاة وفاء للدين الذي زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٣  
على الغريم فتبرأ بذلك ذمته و ان لم يقبضها، بل و لم يكن له اطلاع بذلك.

### السابع – في سبيل الله،

و لا يبعد أن يكون هو المصالح العامة للمسلمين و الاسلام، كبناء القناطر، و إيجاد الطرق و الشوارع و تعميرها، و ما يحصل به تعظيم الشعائر و علو كلمة الاسلام، أو دفع الفتن و المفاسد عن حوزة الاسلام، و الصلح بين القبيلتين من المسلمين و أشباه ذلك، لا مطلق القربات كالإصلاح بين الزوجين و الولد و الوالد.

### الثامن – ابن السبيل،

و هو المنقطع به في الغربة و ان كان غنيا في بلده اذا كان سفره مباحا، فلو كان في معصية لم يعط، و كذا لو تمكن من الاقتراض و غيره، فيدفع إليه منها ما يوصله الى بلده على وجه يليق بحاله و شأنه، أو الى محل يمكنه تحصيل النفقة و لو بالاستدانة، و لو وصل الى بلده و فضل مما أعطى شيء و لو بسبب التقدير على نفسه أعاده على الاقوى، و مع تعذر ايصاله الى الدافع يوصله الى الحاكم الشرعي.

### اوصاف المستحقين

#### إشارة

و هي امور:

#### الاول – الايمان.

فلا يعطى غير المؤمن الا من سهم المُولَّفَةَ قُلُوبُهُمْ.

#### الثاني – أن لا يكون شاربا للخمر على الاحوط،

بل غير متجاهر بمثل هذه الكبيرة على الاحوط، و لا يشترط فيه العدالة و ان كان أحوط، و الاقوى عدم الجواز فيما اذا كان في

المدفوع إعانة على الإثم أو إغراء بالقبيح و في المنع ردع عن المنكر، و الاحوط اعتبار العدالة في العامل حال عمله، و ان لا تبعد كفاية الوثوق و الاطمئنان به.

### الثالث - أن لا يكون ممن تجب نفقته على المالك،

كالأبوين

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٤

و إن علوا، و الأولاد و إن نزلوا و الزوجة الدائمة التي لم يسقط عنه وجوب نفقتها بشرط أو بغيره من الاسباب الشرعية، نعم لا يبعد جوازه للتوسعة عليهم و إن كان الاحوط خلافه، و يجوز دفعها إليهم لأجل انفاقها على من تجب نفقته عليهم دونه كالزوجة للوالد او الولد، هذا كله فيما اذا كان من سهم الفقراء و لأجل فقرهم، و أما من غيره كسهم الغارمين و غيره فلا مانع منه اذا كانوا من مصاديقها حتى ابن السبيل فيما زاد على نفقته الواجبة في الحضر على اشكال فيه.

### الرابع - أن لا يكون هاشميا لو كانت الزكاة من غيره،

أما زكاة الهاشمي فلا بأس بتناولها منه، كما لا اشكال في تناولها من غيره أيضا مع الاضطرار، لكن الاحوط ان لم يكن الاقوى الاقتصار على قدر الضرورة يوما فيوما، كما أن الاحوط اجتناب الهاشمي عن مطلق الصدقة الواجبة و لو كان بالعارض و ان كان الاقوى خلافه، نعم لا بأس بدفع الصدقات المندوبة إليهم.

### بقية أحكام الزكاة

(مسألة ١) لا يجب بسط الزكاة على الاصناف الثمانية و إن استحب مع سعتها و وجود الأصناف، فيجوز التخصيص ببعضها، و كذا لا يجب في كل صنف البسط على أفراده.

(مسألة ٢) تجب النية في الزكاة، و لا تجب فيها أزيد من القرية و التعيين دون الوجوب و الندب و ان كان احوط، فلو كانت عليه زكاة و كفارة مثلا وجب تعيين احدهما حين الدفع، بل الاقوى ذلك بالنسبة الى زكاة المال و الفطرة، فلو دفع المال الى الفقير بلا نية فله تجديدها و لو بعد زمان طويل مع بقاء العين و أما لو كانت تالفه فان كانت مضمونة على وجه لم يكن معصية لله و اشتغلت ذمة الآخذ بها فله أن يحسبها زكاة كسائر الديون، و أما مع الضمان على وجه المعصية

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٥

فلا يجوز احتسابها زكاة، كما أنه مع تلفها بلا ضمان لا محل لما ينويها زكاة.

(مسألة ٣) الأحوط - لو لم يكن الاقوى - عدم جواز تأخير الزكاة و لو بالعزل مع الامكان عن وقت الوجوب الذي يغير وقت التعلق كالغلات، بل فيما يعتبر فيه الحول أيضا لاحتمال أن يكون وقت الوجوب هو وقت الاستقرار بمضى السنة، و لا يجوز تقديمها على وقت الوجوب إلا قرضا على المستحق فيحسبها حينه عليه زكاة مع بقاءه على صفة الاستحقاق و بقاء الدافع و المال على شرائط الوجوب.

(مسألة ٤) الأفضل بل الاحوط دفع الزكاة الى الفقيه في عصر الغيبة سيما اذا طلبها، لانه أعرف بمواقعها و ان كان الاقوى عدم وجوبه إلا اذا حكم بالدفع إليه لمصلحة الاسلام أو المسلمين فيجب اتباعه.

(مسألة ٥) يستحب ترجيح الأقارب على غيرهم، وأهل الفضل والفقهاء والعقل على غيرهم، ومن لا يسأل على غيره.

(مسألة ٦) يجوز نقل الزكاة من بلدته سواء وجد المستحق في البلد أم لا، ولو تلف يضمن في الأول دون الثاني، كما أن مئونة النقل عليه مطلقاً، وكذا أجره الكيال والوزان والكيل ونحو ذلك مطلقاً على المالك.

(مسألة ٧) من كان عليه أو في تركته الزكاة وأدركه الموت يجب عليه الإيصاء باخراجها من تركته، وكذا سائر الحقوق الواجبة، ولو كان الوارث مستحقاً جاز للوصي أداؤها إليه من مال الميت.

(مسألة ٨) لو دفع شخص زكاته الى شخص ليصرفها في الفقراء، أو خمسه إليه ليصرفه في السادة ولم يعين شخصاً معيناً وكان المدفوع إليه مستحقاً ولم ينصرف اللفظ عنه جاز أن يأخذ مثل أحدهم من غير زيادة، وكذا له أن يصرفه في عياله خصوصاً اذا قال هذه للفقراء أو

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٦

السادة أو هذا مصرفه الفقراء أو السادة وان كان الاحوط عدم الأخذ إلّا باذن صريح.

(مسألة ٩) يجوز عزل الزكاة وتعيينها في مال مخصوص حتى مع وجود المستحق، فتكون أمانة في يده لا يضمنها إلّا مع التعدي أو التفريط أو التأخير مع وجود المستحق، وليس له تبديلها بعد العزل وأما التعيين في غير الجنس فمحل اشكال وإن كان لا يخلو من وجه.

## زكاة الفطرة

### إشارة

قد ورد في زكاة الفطرة أنه يتخوف الفوت على من لم تدفع عنه، وأنها من تمام الصوم، كما أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله من تمام الصلاة.

(مسألة ١) تجب زكاة الفطرة على المكلف الحر الغني فعلاً أو قوة، فلا تجب على الصبي، ولا المجنون ولو أدوارياً إذا كان دور جنونه عند دخول ليلة العيد، ولا يجب على وليهما أن يؤدي عنهما من مالهما، بل الأقوى سقوطها عنهما بالنسبة الى من يعولانه، ولا على من هو مغمى عليه عند دخول ليلة العيد ولا على الفقير الذي لا يملك مئونة سنته له ولعياله زائداً على ما يقابل الدين ومستثياته لا فعلاً ولا قوة، والاحوط اعتبار الدين الحال في هذه السنة لا غيره.

(مسألة ٢) يعتبر وجود الشرائط المذكورة عند دخول ليلة العيد أى قبيلها ولو بلحظة، بأن كان واجداً لها فأدرك الغروب فلا يكفى وجودها قبل الغروب اذا زال عنده، ولا بعد الغروب لو لم يكن عنده.

(مسألة ٣) يجب على من استكمل الشرائط المذكورة اخراجها عن نفسه وعن يعوله من مسلم وكافر وصغير وكبير حتى المولود

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٧

قبل هلال شوال ولو بلحظة، وكذا كل من يدخل في عيولته قبله حتى الضيف مع صدق كونه ممن يعوله وإن لم يتحقق منه الأكل، وتسقط عن الضيف حينئذ ولو كان غنياً، بل الأقوى سقوطها عنه وإن كان المضيف فقيراً وهو غنى.

(مسألة ٤) تجب فيها النية كغيرها من العبادات، ويجوز أن يتولى الإخراج من وجبت عليه أو يوكل غيره في التأديء، فحينئذ لا بدّ للوكيل من نية القربة.



## جنس زكاة الفطرة

(مسألة ١) لا يبعد أن يكون الضابط فيه ما يتعارف في كل قوم أو قطر التغذية به و ان لم يكتفوا به، كالحنطة و الشعير و الارز في مثل غالب بلاد ايران و العراق، و ان كان الاقوى الجواز في الغلات الأربع مطلقا، و يجوز دفع الاثمان قيمة، و تعتبر في القيمة حال وقت الإخراج و بلده.

(مسألة ٢) الأفضل إخراج التمر ثم الزبيب، و قد يترجح الأنفع بملاحظة المرجحات الخارجية، كما يرجح لمن يكون قوته من القمح الأعلى الدفع منه لا من الأدون أو الشعير.

## مقدارها

و هو صاع من جميع الاقوات حتى اللبن، و الصاع يساوي (٢ / ٨٣١) كيلوغراما.

## وقت وجوبها

و هو دخول ليلة العيد، و يستمر وقت دفعها منه الى الزوال و الأفضل بل الأحوط التأخير الى النهار، و لو أراد صلاة العيد فلا يترك

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٨

الاحتياط باخراجها قبل صلاته، فان خرج وقتها و كان قد عزلها دفعها لمستحقها، و ان لم يعزلها فالأحوط عدم سقوطها، بل يؤدي ناويا بها القربة من غير تعرض للأداء أو القضاء.

(مسألة ١) لا يجوز تقديمها على شهر رمضان، بل مطلقا على الأحوط، نعم لا بأس باعطاء الفقير قرضا ثم احتسابه عليه فطرة عند مجيء وقتها.

(مسألة ٢) يجوز عزل الفطرة و تعيينها في مال مخصوص من الأجناس أو عزل قيمتها من الأثمان، و الأحوط بل الأوجه الاقتصار في عزل القيمة على الأثمان.

(مسألة ٣) الأحوط عدم نقلها بعد العزل الى بلد آخر مع وجود المستحق.

## مصرفها

(مسألة ١) الأقوى أن مصرفها مصرف زكاة المال و إن كان الأحوط الاقتصار على دفعها الى الفقراء المؤمنين و أطفالهم بل المساكين منهم و ان لم يكونوا عدولا، و يجوز اعطاؤها للمستضعفين من المسلمين عند عدم وجود المؤمنين.

(مسألة ٢) الأحوط أن لا يدفع إلى الفقير أقل من صاع أو قيمته و ان اجتمع جماعة لا يسعهم كذلك، و يجوز أن يعطى الواحد أصواعا.

(مسألة ٣) يستحب اختصاص ذوى الأرحام و الجيران و أهل الهجرة في الدين و الفقه و العقل و غيرهم ممن يكون فيه بعض المرجحات، و لا يترك الاحتياط بعدم الدفع الى شارب الخمر و المتجاهر بمثل هذه الكبيرة، و لا يجوز أن يدفعها الى من يصرفها في المعصية.

جعل الله تعالى الخمس لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم و

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٢٩

ذريته كثر الله نسلهم المبارك عوضا عن الزكاة، فعن الامام الصادق عليه السلام ان الله الذي لا إله إلا هو لما حرم علينا الصدقة أنزل لنا الخمس، فالصدقة علينا حرام، و الخمس لنا فريضة، و الكرامة لنا حلال.

### ما يجب فيه الخمس

#### إشارة

(مسألة ١) يجب الخمس في سبعة أشياء:

#### الاول - ما يغتنم قهرا أو سرقة و غيلة -

إذا كانتا في الحرب و من شئونه - من أهل الحرب إذا كان غزوهم باذن الامام عليه السلام، و أما ما اغتتم بالغزو من غير اذنه في حال الغيبة و عدم التمكن من الاستئذان فالاقوى وجوب الخمس فيه سيما إذا كان للدعاء الى الاسلام، و كذا ما اغتتم منهم عند الدفاع.

#### الثاني - المعدن،

و المرجع فيه العرف، و منه الذهب و الفضة و الرصاص و الحديد و النحاس و الزئبق و أنواع الاحجار الكريمة و النفط و الكبريت و القير و الكحل و الزرنيخ و الملح، بل و الجص و طين الغسل و الأرمني على الاحوط، و ما شك أنه منه لا يجب فيه الخمس من هذه الجهة، و يعتبر فيه بعد إخراج مئونة الإخراج و التصفية بلوغه عشرين دينارا (١٢ / ٦٩ غراما ذهباً) أو مائتي درهم فضة - (٢٤٢ غراما) عينا أو قيمة على الاحوط حال الإخراج.

(مسألة ٢) لو استنبط المعدن صبي أو مجنون تعلق الخمس به على الأقوى، و وجب على الولي إخراجها، و لو كان المعدن في أرض مملوكة يكون لمالكه.

(مسألة ٣) لا فرق في تعلق الخمس بين كون المخرج مسلما أو كافرا، فالمعادن التي يستخرجها الكفار من الذهب و الفضة و النفط و غيرها يتعلق بها الخمس، و مع بسط يد والى المسلمين يأخذ منهم،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٠

لكن إذا انتقل منهم الى المؤمنين فلا يجب عليهم تخميسها حتى مع العلم بعدم التخميس.

#### الثالث: الكنز،

و المرجع في تشخيص مسماه العرف، فإذا لم يعرف صاحبه سواء كان في بلاد الكفار أو في الارض الموات أو الخبرة من بلاد

الاسلام و سواء كان عليه أثر الاسلام أم لا، فيكون ملكا لواجده، و عليه الخمس، نعم لو وجدته في أرض مملوكة له بابتياح و نحوه عرّفه المالك السابق مع احتمال كونه له، و ان لم يعرفه عرّفه الى الأسبق فالأسبق حتى ينتهي الى من لا يعرفه أو لا يحتمل أنه له، فيكون له، و عليه الخمس إذا بلغ عشرين دينارا في الذهب (١٢ / ٦٩ غراما)، و مائتي درهم في الفضة (٢٤٢ غراما)، و مقدار أحدهما في غيرهما، و يلحق بالكنز ما يوجد في جوف الحيوان المشتري.

#### الرابع: الغوص،

فكل ما يخرج به من الجواهر مثل اللؤلؤ و المرجان و غيرهما مما يتعارف إخراجها بالغوص يجب فيه الخمس اذا بلغت قيمته دينارا- (٣ / ٤٥٦ غراما ذهبيا) فصاعدا، و في حكم الغوص اخراج الجواهر من البحر ببعض الآلات، و المعتبر من النصاب في المعدن و ما بعده هو بعد اخراج ما ينفقه على الحفر و السبك و الغوص و الآلات و نحو ذلك.

#### الخامس: ما يفضل عن مئونة السنة له و لعياله

من الصناعات و الزراعات و أرباح التجارات، بل و سائر التكتسبات و لو بحيازة مباحات أو استنماءات أو استنتاجات أو ارتفاع قيم أو غير ذلك مما يدخل في مسمى التكتسب، و لا ينبغي ترك الاحتياط باخراج خمس كل فائدة و إن لم يدخل في مسمى التكتسب، كالهدايا و الجوائز، و الأقوى عدم تعلقه بمطلق الإرث و المهر و عوض الخلع، و الاحتياط حسن. (مسألة ١) لو كان عنده من الأعيان التي لم يتعلق بها الخمس أو أدى خمسها و ارتفعت قيمتها السوقية لم يجب عليه خمس تلك

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣١

الزيادة ان لم تكن الأعيان من مال التجارة و رأس مالها، كما اذا كان المقصود من شرائها و إبقائها الانتفاع بمنافعها و نمائها، و أما اذا كان المقصود الاتجار بها فالظاهر وجوب خمس ارتفاع قيمتها بعد تمام السنة.

(مسألة ٢) الخمس في هذا القسم بعد إخراج النفقات و المصارف التي تصرف في تحصيل النماء و الربح، انما يتعلق بالفاضل من مئونة السنة التي أولها حال الشروع في التكتسب فيمن عمله التكتسب و استفادة الفوائد تدريجا، أما في غيره فمن حين حصول الربح و الفائدة، فالزراع مبدأ سنته حين حصول فائدة الزرع و وصولها بيده، و هو عند تصفية الغلة، و من كانت عنده الاشجار المثمرة فمبدأ سنته وقت اقتطاف الثمرة و اجتذاذها أو وقت أخذ ثمنها لو باع الزرع أو الثمار قبل الاقتطاف.

(مسألة ٣) المراد من المئونة ما ينفقه على نفسه و عياله الواجبي النفقة و غيرهم، و منها ما يصرفه في زيارته و صدقاته و جوائزه و هداياه و ضيافته و الحقوق اللازمة عليه بنذر أو كفارة و نحو ذلك مما يحتاج إليه من فرش أو أثاث أو كتب أو مركوب، بل ما يحتاج إليه من تزويج أولاده و غير ذلك مما يعد من احتياجاته العرفية، نعم يعتبر فيما ذكر الاقتصار على اللائق بحاله، بل الأحوط مراعاة الوسط من المئونة المناسبة لمثله، و المراد من المئونة ما يصرفه فعلا لا مقدارها، فلو قتر على نفسه أو تبرع بها متبرع لم يحسب مقداره منها.

(مسألة ٤) الأحوط بل الأقوى عدم احتساب رأس المال مع الحاجة إليه من المئونة، فيجب عليه خمسة اذا كان من أرباح المكاسب الا اذا احتاج الى مجموعه في حفظ وجاهته أو إعاشته بما يليق بحاله.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٢

(مسألة ٥) لو اتجر برأس ماله في السنة في نوع واحد من التجارة فباع واشترى مرارا فخسر في بعضها و ربح في بعض آخر يجبر الخسران بالربح، فإذا تساويا فلا ربح، و اذا زاد الربح فقد ربح في تلك الزيادة، و كذا لو اتجر في أنواع مختلفة من الاجناس في مركز واحد مما تعارف الاتجار بها فيه من غير استقلال كل برأسه كما هو المتعارف في كثير من البلاد و التجارات، بل و كذا لو اتجر بالانواع المختلفة في شعب كثيرة يجمعها مركز واحد، كل ذلك يجبر خسران بعض بربح بعض، فالمعيار هو عدم استقلال التجارات، فلو كانت مستقلة فالظاهر عدم الجبر.

(مسألة ٦) لو اشترى لمثونه سنته من أرباحه بعض الاشياء كالحنطة و الدهن و الفحم و غير ذلك و زاد منها مقدار في آخر السنة و جب اخراج خمس الباقي قليلا- كان او كثيرا، و أما لو اشترى فرشا أو ظرفا أو نحوهما مما ينتفع بها مع بقاء عينها فالظاهر عدم وجوب الخمس فيها.

(مسألة ٧) الخمس متعلق بالعين، و تخير المالك بين دفعه منها أو من مال آخر لا يخلو من إشكال و إن كان لا يخلو من قرب إلما في الحلال المختلط بالحرام، فلا يترك الاحتياط فيه بإخراج خمس العين، و ليس له أن ينقل الخمس الى ذمته ثم التصرف في المال المتعلق به الخمس، نعم يجوز للحاكم الشرعي أو وكيله المأذون أن يتصالح معه و ينقل الخمس الى ذمته، كما أن للحاكم المصالحه في المال المختلط بالحرام أيضا.

(مسألة ٨) لا- يعتبر الحول في وجوب الخمس في الارباح و غيرها و إن جاز التأخير الى آخره في الارباح احتياطا للمكتسب و لو أراد التعجيل جاز له، و ليس له الرجوع على الآخذ لو بان عدم الخمس مع تلف المأخوذ و عدم علمه بأنه من باب التعجيل. زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٣

### السادس- الأراضى التي اشتراها الذمى من مسلم،

فانه يجب على الذمى خمسها، و يؤخذ منه قهرا إن لم يدفعه بالاختيار.

### السابع- الحلال المختلط بالحرام مع عدم تميز صاحبه أصلا

و لو في عدد محصور و عدم العلم بقدره كذلك فانه يخرج منه الخمس حينئذ، و لو جهل صاحبه أو كان في عدد غير محصور مع العلم بقدر المال تصدق به بإذن الحاكم على الاحوط على من شاء.

(مسألة ١) لو علم أن مقدار الحرام أزيد من الخمس و لم يعلم مقداره فالظاهر كفاية اخراج الخمس في تحليل المال و تطهيره و الاحوط تسليم المقدار المتيقن الى الحاكم و المصالحه معه في المشكوك فيه.

(مسألة ٢) لو كان حق الغير في ذمته لا في عين ماله فلا محل للخمس، و لو علم مقداره و لم يعلم صاحبه حتى في عدد محصور تصدق بذلك المقدار عن صاحبه باذن الحاكم الشرعي أو دفعه إليه، و إن علم صاحبه في عدد محصور فالأقوى الرجوع الى القرعة و ان لم يعلم مقداره و تردد بين الأقل و الأكثر أخذ بالأقل و دفعه الى مالكة لو كان معلوما بعينه.

(مسألة ٣) لو تبين المالك بعد اخراج الخمس ضمنه، و عليه دفعه له على الأحوط.

### مصرف الخمس

(مسألة ١) يقسم الخمس ستة اسهم: سهم لله تعالى، و سهم للنبي صلى الله عليه و آله، و سهم للإمام عليه السلام، و هذه الثلاثة

الآن لصاحب الأمر (الإمام المهدي) أرواحنا له الفداء و عجل الله تعالى فرجه، و ثلاثة للأيتام و المساكين و أبناء السبيل ممن انتسب بالأب الى عبد المطلب، فلو انتسب إليه بالأم لم يحل له الخمس، و حلت له زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٤ الصدقة على الأصح.

(مسألة ٢) يعتبر الايمان أو ما فى حكمه فى جميع مستحقى الخمس، و لا تعتبر العدالة على الأصح، و الأحوط عدم الدفع الى المتهتك المتجاهر بالكبائر.

(مسألة ٣) يعتبر فى اليتامى الفقر على الأقوى، و أما ابن السبيل أى المسافر فى غير معصية- فلا يعتبر فيه الفقر فى بلده، نعم تعتبر الحاجة إليه فى بلد التسليم.

(مسألة ٤) لا يصدق مدعى السيادة بمجرد دعواه، نعم يكفى فى ثبوتها كونه معروفا و مشتهرا فى بلده من دون إنكار من أحد.

(مسألة ٥) الأحوط عدم دفع الخمس الى المستحق أزيد من مئونة سنته و لو دفعة.

(مسألة ٦) النصف من الخمس الذى للأصناف الثلاثة المتقدمة أمره بيد الحاكم الشرعى على الأقوى، فلا بد إما من إيصاله إليه أو صرفه بإذنه و أمره، كما أن النصف الذى للإمام عليه السلام أمره راجع الى الحاكم الشرعى أيضا، فلا بد من إيصاله إليه، و يشكل دفعه الى غير من يقلده من الفقهاء المجتهدين إلّا إذا كان المصرف عنده هو المصرف عند مقلده كما و كيفا.

(مسألة ٧) يجوز للمالك أن يدفع الخمس من مال آخر و ان كان عروضاً (الأجناس غير النقدية)، و الأقوى أن يكون ذلك بإذن المجتهد حتى فى سهم السادات.

(مسألة ٨) لا يجوز للمستحق أن يأخذ من باب الخمس و يرده على المالك إلّا فى بعض الأحوال، كما إذا كان عليه مبلغ كثير و لم يقدر على أدائه و لا ترجى قدرته، فلا مانع منه لذلك مع إذن الحاكم الشرعى.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٥

## الدفاع

### إشارة

و هو على قسمين: أحدهما الدفاع عن بيضة الاسلام، ثانيهما عن نفسه و نحوها.

### القسم الاول [الدفاع عن بيضة الاسلام]

(مسألة ١) لو غشى بلاد المسلمين أو ثغورها عدو يخشى منه على بيضة الاسلام و كيانه و جب على المسلمين الدفاع بأية وسيلة ممكنة من بذل المال و النفس، و لا يشترط فيه إذن الامام عليه السلام أو نائبه.

(مسألة ٢) لو خيف من زيادة الاستيلاء على بلاد المسلمين أو توسعه ذلك و جب الدفاع.

(مسألة ٣) لو خيف على بلاد المسلمين من الاستيلاء السياسى أو الاقتصادى المنجر الى أسرهم سياسيا أو اقتصاديا و جب الدفاع و لو بالمقاومة السلبية، كعدم شراء بضائع الأعداء، و ترك استعمالها، و ترك المعاشرة و المعاملة معهم مطلقا.

(مسألة ٤) لو كانت العلاقات السياسية أو التجارية بين الدول الاسلامية و الأجانب موجبة لاستيلائهم على بلاد المسلمين أو نفوسهم أو أموالهم أو موجبة لأسرهم السياسى أو الاقتصادى أو موجبة لوهن الاسلام حرم على رؤساء الدول إيجاد تلك

العلاقات و المناسبات، و بطلت عقودها، و يجب على المسلمين ارشادهم و الزامهم تركها و لو بالمقاومة السلبية.  
(مسألة ٥) لو خيف على بعض البلاد الاسلامية من هجمه الاجانب و جب على جميع الدول الاسلامية الدفاع عنها بأية وسيلة ممكنة.

كما يجب ذلك على سائر المسلمين.

(مسألة ٦) لو كان في الروابط التجارية بين الدول او التجار مع الدول الأجنبية أو التجار الأجانب مخافة على سوق المسلمين و زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٦  
حياتهم الاقتصادية و جب تركها و حرمت التجارة المذكورة، و على العلماء و المراجع الدينيين مع خوف ذلك تحريم أمتعتهم و تجارتهم حسب اقتضاء الظروف، و يجب على كافة المسلمين الجد في قطعها.

### القسم الثاني [عن نفسه و نحوها]

(مسألة ١) للانسان أن يدفع المحارب و المهاجم و اللص عن نفسه و حريمه و ماله ما استطاع.  
(مسألة ٢) لو هجم عليه لص أو غيره ليقته ظلماً يجب عليه الدفاع و لو انجر الى قتل المهاجم، و كذا لو هجم على من يتعلق به من الاقرباء بل الخدم، فيجب الدفاع عنهم و لو انجر الى قتل المهاجم.  
(مسألة ٣) لو هجم على حريمه - زوجته كانت أو غيرها- للتجاوز عليها و جب دفعه و لو انجر الى قتل المهاجم، بل الظاهر كذلك لو هجم على عرض حريمه بما دون التجاوز، و لو هجم على ماله يجوز الدفاع بأى وجه ممكن.  
(مسألة ٤) يجب على الأحوط في جميع ما ذكر أن يتصدى للدفاع من الأسهل فالأسهل، فلو اندفع بالإنذار و التنبيه بوجه من الوجوه فعل ذلك، فان كان يندفع بالصياح و التهديد المخيف اقتصر عليه، و لو لم يندفع إلّا باليد اقتصر عليها، أو بالعصا اقتصر عليها، أو بالسيف اقتصر عليه، و ان لم يمكن الا بالقتل جاز بكل وسيلة.  
(مسألة ٥) لو لم يتعد المدافع الحد الجائر و أصاب المهاجم نقص في النفس أو الأموال كان هدرًا، و لا ضمان على المعتدى عليه، و لا دية قتل أو جرح، و لو تعدى عن الحد كان ضامناً على الأحوط.  
(مسألة ٦) لو أمكن التخلص بالهرب و نحوه فالأحوط التخلص به.  
و لمعرفة المزيد من مسائل الدفاع و مسائل الأمر بالمعروف و زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٧  
النهى عن المنكر. يراجع كتابنا تحرير الوسيلة.

### كتاب المكاسب و المتاجر

#### مقدمة

(مسألة ١) لا يجوز التكسب بالاعيان النجسة بجميع أنواعها على إشكال في العموم، لكن لا يترك الاحتياط فيها بالبيع و الشراء و جعلها ثمنًا في البيع و أجره في الإجارة بل مطلق المعاوضة عليها.  
بل لا- يجوز التكسب بها و لو كانت لها منفعة محللة مقصودة، كالتسميد في العذرة، و يستثنى من ذلك العصير المغلى قبل ذهاب ثلثيه بناء على النجاسة، و الكافر بجميع أقسامه حتى المرتد عن فطرة على الأقوى، و كلب الصيد، بل و الماشية و الزرع و

البستان و الدور.

(مسألة ٢) لا- إشكال في جواز بيع المتنجس القابل للتطهير و كذا غير القابل له اذا جاز الانتفاع به مع وصف نجاسته في حال الاختيار، كالدهن المتنجس الذى يمكن الانتفاع به بالإسراج و طلاء السفن، نعم لو كان جواز الانتفاع به متوقفا على طهارته كالسكنجيين النجس و نحوه فلا يجوز بيعه.

(مسألة ٣) يجوز بيع الهرة، و يحل ثمنها بلا إشكال، و أما غيرها من أنواع السباع فالظاهر جوازه إذا كان ذا منفعة محللة مقصودة عند العقلاء، و كذا الحشرات بل المسوخ أيضا.

(مسألة ٤) يحرم بيع كل ما كان آله للحرام بحيث كانت منفعته المقصودة منحصرة فيه مثل آلات اللهو، كالعيدان و المزامير و نحوها و آلات القمار كالنرد و الشطرنج و نحوهما، و كذا يحرم صنعها و الأجره عليها، بل يجب كسرها و تغيير هيئتها و أما بيع أواني الذهب و الفضة فيجوز إذا كان للتزين و الاقتناء.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٨

(مسألة ٥) يحرم بيع العنب و التمر ليعمل خمرا، و الخشب مثلا ليعمل صنما أو آله للهو أو القمار و نحو ذلك، و ذلك اما بذكر صرفه في المحرم و الالتزام به فى العقد، أو تواطئهما على ذلك. و كذا تحرم إجارة المساكن ليعمل أو يباع فيها ما ذكر. و كذا يحرم بيع ما ذكر و إجارته لمن يعلم أنه يستعمله فى المحرم.

(مسألة ٦) يحرم بيع السلاح لأعداء الدين حال مقاتلتهم المسلمين بل حال خلافهم معهم بحيث يخاف منهم عليهم، و أما فى سائر الأحوال فالأمر فيه موكول الى نظر والى المسلمين.

(مسألة ٧) يحرم تصوير ذوات الأرواح من الانسان و الحيوان إذا كانت الصورة مجسمة كالمعمولة من الأحجار و نحوها، و الأقوى جوازه مع عدم التجسيم و ان كان الأحوط تركه، و يجوز التصوير المتداول فى زماننا بالآلات المتداولة- الكاميرات- بل الظاهر أنه ليس من التصوير، و يحرم أخذ الأجره على التصوير المحرم، و أما بيعها و اقتناؤها و استعمالها و النظر إليها فالأقوى جوازه حتى مع التجسيم، نعم يكره اقتناؤها و الاحتفاظ بها فى البيت.

(مسألة ٨) الغناء حرام فعلة و سماعه و التكسب به، و هو مد الصوت و ترجيعه بكيفية خاصة مطربة تناسب مجالس اللهو و محافل الطرب و آلات اللهو و الملاحى، و يتضاعف عقابه لو استعمله فيما يطاع به الله تعالى، نعم قد يستثنى غناء المغنيات فى الأعراس و هو غير بعيد، و لا يترك الاحتياط بالاقتران على زف العرائس و المجلس المعد له، لا مطلق المجالس، بل الأحوط الاجتناب مطلقا.

(مسألة ٩) معونة الظالمين فى ظلمهم بل فى كل محرم حرام بلا إشكال، و أما معونتهم فى غير المحرمات فالظاهر جوازه ما لم يعد من أعوانهم و حواشيهم و المنسويين إليهم، و لم يكن ذلك موجبا لتقوية شوكتهم.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٣٩

(مسألة ١٠) عمل السحر و تعليمه و تعلمه و التكسب به حرام، و يلحق به ما يسمى باستخدام الملائكة، و إحضار الجن و تسخيرهم و إحضار الأرواح و تسخيرها و أمثال ذلك، و الشعوذة، و هى إراءة غير الواقع واقعا بسبب الحركة السريعة، و كذلك الكهانة و هى تعاطى الإخبار عن الكائنات فى مستقبل الزمان، و التنجيم و هو الإخبار بنحو الجزم عن حوادث الكون.

(مسألة ١١) يحرم الغش بما يخفى فى البيع و الشراء- كخلط اللبن بالماء و نحو ذلك- من دون إعلام، و لكن لا يفسد المعاملة، بل يوجب الخيار للطرف بعد الاطلاع.

(مسألة ١٢) يحرم أخذ الأجره على ما يجب فعلة عينا بل و لو كفايا على الأحوط فيه، كأخذ الأجره على تعليم مسائل الحرام و

الحلال أو تغسيل الميت، والمراد بالواجبات المذكورة ما وجب على نفس الأجير، و أما ما وجب على غيره ولا- يعتبر فيه المباشرة فلا بأس بأخذ الأجرة عليه حتى في العبادات كالصوم والحج والصلاة عن الميت.

(مسألة ١٣) يجب على كل من يباشر التجارة و سائر أنواع التكسب تعلم أحكامها ليعرف صحيحها من فاسدها.

(مسألة ١٤) يحرم الاحتكار، وهو حبس الطعام و جمعه يترتب به الغلاء مع ضرورة المسلمين و حاجتهم و عدم وجود من يبذله لهم قدر كفايتهم، و الأقوى عدم تحققه إلما في الغلّات الأربع (الحنطة و الشعير و التمر و الزبيب) و السمن و الزيت، و يجبر المحتكر على البيع، و له أن يبيع بما شاء إلّا إذا أجهف، فيجبر على النزول من دون تسعير عليه، و مع عدم تعيينه يعينه الحاكم الشرعى بما يرى.

(مسألة ١٥) لا يجوز مع الاختيار الدخول في الولايات و المناصب و الأشغال من قبل الحاكم الجائر، نعم لو كان الدخول

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٠

فيها موجبا لتمكّنه من دفع مفسدة دينية أو المنع عن المنكرات الشرعية يكون سائغا، بل راجحا بل ربما يصل الى حد الوجوب بالنسبة الى بعض الاشخاص، و مع ذلك فان فيها مخاطر عظيمة إلّا لمن عصمه الله تعالى.

## كتاب البيع

### إشارة

(مسألة ١) عقد البيع يحتاج الى ايجاب و قبول، و قد يستغنى بالايجاب عن القبول، كما اذا و كل المشتري أو البائع صاحبه في البيع و الشراء، أو وكلا- ثالثا، فيقول: بعت هذا بهذا، فلا- يحتاج الى القبول، و الأقوى عدم اعتبار أدائه باللغة العربية و لو مع إمكانها كما أن الظاهر عدم اعتبار كونه بصيغة الماضي و إن كان أحوط.

(مسألة ٢) الظاهر جواز تقديم القبول على الإيجاب إذا كان بمثل اشترت و ابتعت اذا أريد بهما الإنشاء، نعم يعتبر عدم الفصل بين الإيجاب و القبول بما يخرجهما عن عنوان العقد، و لا يضر القليل.

(مسألة ٣) لو تعذر التلفظ لخرس و نحوه تقوم الإشارة المفهومة مقامه حتى مع التمكن من التوكيل على الأقوى.

(مسألة ٤) الأقوى وقوع البيع بالمعاطاة في الحقيق و الخطير و تتحقق بتسليم العين بقصد صيرورتها ملكا للغير بالعوض و تسلم العوض بعنوان العوضيّة، و يعتبر في المعاطاة جميع ما يعتبر في البيع بالصيغة.

(مسألة ٥) لو قبض المشتري ما ابتاعه بالعقد الفاسد لم يملكه، و كان مضمونا عليه، بمعنى أنه يجب عليه أن يرده الى مالكه، و لو تلف و لو بآفة سماوية يجب عليه رد عوضه من المثل أو القيمة إلّا إذا كان كل منهما راضيا بتصرف الآخر مطلقا فيما قبضه و لو مع فساد المعاملة.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤١

### شروط البيع

### شرائط المتعاقدين

و هي أمور:



الاول- البلوغ، فلا- يصح بيع الصغير و لو كان مميزا أو كان بإذن الولي إذا كان مستقلا في إيقاعه على الأقوى في الأشياء الخطيرة، و على الأحوط في غيرها، و إن كانت الصحة في الأشياء اليسيرة إذا كان مميزا مما جرت عليها السيرة لا تخلو من وجه و قوة.

الثاني- العقل، فلا يصح بيع المجنون.

الثالث- القصد، فلا يصح بيع غير القاصد كالهازل و الغالط و الساهي.

الرابع- الاختيار، فلا يقع البيع من المكره، و المراد به الخائف من ترك البيع من جهة تهديد الغير له بإيقاع ضرر أو جرح عليه أو على غيره ممن يكون متعلقا به كعياله و ولده.

الخامس- كونهما مالكين للتصرف، فلا تقع المعاملة من غير المالك اذا لم يكن وكيلا عنه أو وليا عليه كالأب و الجد للأب و الوصى عنهما و الحاكم، و لا تقع أيضا من المحجور عليه لسفه أو فلس أو غير ذلك من أسباب الحجر، نعم لو أجاز المالك عقد غيره، أو الولي عقد السفیه، أو الغرماء عقد المفلس صح و لزم، سواء قصد البائع أو المشتري وقوعه للمالك أو لنفسه.

(مسألة ١) لا يترك الاحتياط بالتخلص بالصلح في النماء المتخلل بين العقد و الإجازة.

(مسألة ٢) لو باع شيئا فضوليا ثم ملكه إما بالاختيار كالشراء أو بغيره كالإرث فالبطلان لا يخلو من قوة، فلا تجدى الإجازة.

(مسألة ٣) حيثما لم تتحقق الإجازة من المالك سواء تحقق منه

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٢

الرد أم لا كالمتردد فللمالك انتزاع عين ماله مع بقاءه ممن وجده في يده، بل و له الرجوع عليه بمنافعه المستوفاة و غير المستوفاة على الأقوى في هذه المدة، و لو تعاقبت الأيادي المتعددة عليها و تلفت يتخير المالك في الرجوع بالبدل على أيّ منهم و له الرجوع الى الكل موزعا عليهم.

(مسألة ٤) لو أحدث المشتري- من الفضولي- لمال الغير فيما اشتراه بناء أو غرسا أو زراعا فللمالك إلزامه بإزالته ما أحدثه و تسوية الأرض و مطالبته بالأرش لو نقص من دون أن يضمن ما يرد عليه من الخسران، كما أن للمشتري إزالته ذلك مع ضمانه الأرش، و ليس للمالك إلزامه بالإبقاء و لو مجانا كما أنه ليس للمشتري حق الإبقاء و لو بالأجرة.

(مسألة ٥) يجوز للأب و الجد للأب و إن علا أن يتصرفا في مال الصغير بالبيع و الشراء و الإجازة و غيرها، و كل منهما مستقل في الولاية، و الأقوى عدم اعتبار العدالة فيهما و يكفي في نفوذ تصرفهما عدم المفسدة، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بمراعاة المصلحة و لهما نصب القيم عليه بعد وفاتهما فينفذ منه ما كان ينفذ منهما على إشكال في التزويج، و الظاهر اعتبار المصلحة في تصرفه.

## شروط العوضين

(مسألة ١) يعتبر في العوضين أمور:

الاول- أن يكون المبيع عينا على الاحوط متمولا، سواء كان موجودا في الخارج أو كليا في ذمة البائع أو في ذمة غيره، و أما الثمن فيجوز أن يكون منفعة أو حقا قابلا للنقل و الانتقال كحق التحجير، بل جواز كون المثلث كذلك أيضا لا يخلو من قوة.

الثاني- تعيين مقدار ما كان مقدرا بالكيل أو الوزن أو العد

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٣

بأحدها فى العوضين، فلا تكفى المشاهدة و لا تقديره بغير ما يكون تقديره، نعم تكفى المشاهدة فى مثل التبن و العشب بل كثير من المائعات المحرزة فى الظروف مما تعارف بيعها كذلك، و أما الاراضى فالظاهر عدم كفاية المشاهدة فيها.

الثالث- معرفه جنس العوضين و أوصافهما التى تتفاوت بها القيمة و تختلف لها الرغبات، و ذلك إما بالمشاهدة أو بالتوصيف الراجع للجهاله.

الرابع- كون العوضين ملكا طلقا، فلا- يجوز بيع الماء و العشب و الكلا قبل حيازتها، و الأسماك و الوحوش قبل اصطيادها، و الموات من الأراضى قبل إحيائها.

(مسألة ١) يجوز بيع الوقف فى مواضع:

منها- اذا خرب الوقف بحيث لا يمكن الانتفاع بعينه مع بقاءه، و أما اذا كان يؤدى بقاءه الى خرابه ففى الجواز إشكال.

و منها- إذا شرط الواقف بيعه عند حدوث أمر من قلة المنفعة أو كثرة الخراج أو غيرها فانه لا مانع حينئذ من بيعه و تبديله على اشكال.

الخامس- القدرة على التسليم، فلا- يجوز بيع الطير المملوك اذا طار فى الهواء، و لا الدابة الشاردة، نعم لو كان المشتري قادرا على تسلمه فالظاهر الصحة.

## الخيارات

### اشارة

و هى على أقسام:

### الاول- خيار المجلس،

فاذا وقع البيع فللمتبايعين الخيار فى فسخ المعاملة ما لم يفترقا، فاذا افترقا و لو بخطوة و تحقق بها الافتراق عرفا سقط الخيار من الطرفين.

### الثانى: خيار الحيوان،

فمن اشترى حيوانا ثبت له الخيار الى زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٤

ثلاثة أيام من حين العقد، و فى ثبوته للبائع - اذا كان الثمن حيوانا- إشكال لا يخلو عدمه من قوة.

(مسألة) لو تلف الحيوان فى مدة الخيار فمن مال البائع و يبطل البيع، و أما العيب الحادث فى الثلاثة من غير تفريط من المشتري فهو لا يمنع من الفسخ و الرد.

### الثالث- خيار الشرط

أى الثابت بالاشترط فى ضمن العقد و يجوز جعله للمتبايعين أو لأحدهما أو لثالث، و لا بد من كون المدة مضبوطة من حيث

المقدار و من حيث الاتصال و الانفصال.

(مسألة ١) لا إشكال في عدم اختصاص خيار الشرط بالبيع، بل يجرى في كثير من العقود اللازمة، و لا اشكال في عدم جريانه في الايقاعات كالطلاق و نحوه.

(مسألة ٢) نماء المبيع و منافعه في هذه المدة للمشتري كما أن تلفه عليه، و الخيار باق مع التلف إن كان المشروط الخيار و السلطة على فسخ العقد، فيرجع بعده الى المثل أو القيمة، و ساقط إن كان ارتجاع العين بالفسخ، و ليس للمشتري قبل انقضاء المدة التصرف الناقل و إتلاف العين إن كان المشروط إرجاعها، و لا يبعد جوازهما إن كانت له السلطة على فسخ العقد.

(مسألة ٣) لو مات البائع ينتقل هذا الخيار كسائر الخيارات الى ورثته، فيردون الثمن و يفسخون، فيرجع إليهم المبيع على قواعد الإرث، كما أن الثمن المردود أيضا يوزع عليهم بالحصص، و لو مات المشتري فالظاهر جواز الفسخ برد الثمن الى ورثته إلا أن يجعل الشرط رده الى المشتري بخصوصه و بنفسه و بمباشرته، فانه لا يقوم ورثته حينئذ مقامه، فيسقط الخيار بموته.

(مسألة ٤) كما يجوز للبائع اشتراط الخيار له برد الثمن كذلك يجوز للمشتري اشتراطه له برد الثمن.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٥

#### الرابع - خيار الغبن،

و هو فيما إذا باع بدون ثمن المثل أو اشترى بأكثر منه مع الجهل بالقيمة، فللمغبون خيار الفسخ و تعتبر الزيادة و النقص مع ملاحظة ما انضم إليه من الشرط، و يشترط فيه أن يكون التفاوت بما لا يتسامح فيه في مثل هذه المعاملة، و تشخيص ذلك موكول الى العرف.

(مسألة ١) ليس للمغبون مطالبة الغابن بتفاوت القيمة بل له الخيار بين أن يفسخ البيع أو يرضى به، نعم مع تراضيهما لا بأس به.

(مسألة ٢) الخيار ثابت للمغبون من حين العقد، و لو اطلع على الغبن و لم يبادر بالفسخ فان كان لأجل جهله بحكم الخيار فلا إشكال في بقاءه، و إن كان عالما به فإن كان بانيا على الفسخ غير راض بالبيع بهذا الثمن لكن أقر الفسخ لغرض فالظاهر بقاءه نعم ليس له التواني.

(مسألة ٣) المدار في الغبن هو القيمة حال العقد، فلو زادت بعده لم يسقط، و لو نقصت بعده لم يثبت.

(مسألة ٤) يسقط هذا الخيار بأمر:

أو لا- اشتراط سقوطه في ضمن العقد.

ثانيا- إسقاطه بعد العقد و لو قبل ظهور الغبن إذا أسقطه على تقدير ثبوته، و إنما يسقط الخيار في صورتين بالنسبة الى مرتبة من الغبن مشمولة للعبارة، فلو أسقط مرتبة خاصة فتبين كونه أزيد لم يسقط.

ثالثا- تصرف المغبون بعد العلم بالغبن فيما انتقل إليه بما يكشف كسفا عقلائيا عن الالتزام بالعقد و إسقاط الخيار كالتصرف بالإتلاف أو بإخراجه عن ملكه.

#### الخامس - خيار التأخير،

و هو فيما لو باع شيئا و لم يقبض تمام الثمن، و لم يسلم المبيع الى المشتري، و لم يشترط تأخير تسليم أحد العوضين، فحينئذ يلزم البيع ثلاثة ايام، فان جاء المشتري بالثمن فهو أحق بالسلمة، و إلا فللبائع فسخ المعاملة، فلو أقر الفسخ عن الثلاثة

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٦

لم يسقط إلّا بأحد المسقطات.

(مسألة ١) المراد بثلاثة أيام هو بياض اليوم، ولا يشمل الليالي عدا الليلتين المتوسطتين، و الظاهر كفاية التلقيق.

(مسألة ٢) لا يجرى هذا الخيار في غير البيع من سائر المعاملات.

(مسألة ٣) لو باع ما يتسارع إليه الفساد بحيث يفسد لو صار بائنا كبعض الفواكه و اللحم في بعض الأوقات و نحوها و بقي عنده

و تأخر المشتري فللبائع الخيار قبل أن يطرأ عليه الفساد فيفسخ البيع و يتصرف في المبيع كيف شاء.

السادس - خيار الرؤية، و هو فيما اذا اشترى شيئاً موصوفاً غير مشاهد ثم وجده على خلاف ذلك الوصف، و كذا إذا وجده على

خلاف ما رآه سابقاً، فيكون له خيار الفسخ.

(مسألة ١) الخيار هنا بين الرد و الإمساك بلا- تغيير في الثمن. و مورد هذا الخيار بيع العين الشخصية الغائبة حين المبايعة، و

يشترط في صحته إما الرؤية السابقة مع حصول الاطمئنان ببقاء تلك الصفات، و إلّا ففيه إشكال، و إما توصيفه بما يرفع به

الجهالة عرفاً، بأن حصل له الوثوق من توصيفه الموجب لرفع الغرر بذكر جنسها و نوعها و صفاتها التي تختلف باختلافها الأثمان

و رغبات الناس.

(مسألة ٢) هذا الخيار فوري عند الرؤية على المشهور و فيه إشكال.

### السابع - خيار العيب،

و هو فيما اذا وجد المشتري في المبيع عيباً فيخير بين الفسخ و الإمساك بالأرض، ما لم يسقط الرد قولاً أو بفعل دالّ عليه، و كما

يثبت هذا الخيار للمشتري إذا وجد العيب في المبيع كذلك يثبت للبائع إذا وجده في الثمن المعين.

(مسألة ١) المراد من العيب كل ما زاد أو نقص عن المجرى

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٧

الطبيعي و الخلقة الأصلية كالعَمى و العرج و غيرهما.

(مسألة ٢) كما يثبت الخيار بوجود العيب عند العقد كذلك يثبت بحدوثه بعده قبل القبض.

(مسألة ٣) كيفية أخذ الأرض بأن يقوم الشيء صحيحاً ثم يقوم معيباً، و تلاحظ النسبة بينهما ثم ينقص من الثمن المسمى بتلك

النسبة.

### النقد و النسيئة

(مسألة ١) من باع شيئاً و لم يشترط فيه تأجيل الثمن يكون نقداً و حالاً، فللبائع بعد تسليم المبيع مطالبته في أي وقت، و ليس له

الامتناع عن أخذه متى أراد المشتري دفعه إليه، و لو اشترط تأجيله يكون نسيئةً لا- يجب على المشتري دفعه قبل الأجل و إن

طولب، و لا بدّ أن يكون الأجل معيناً مضبوطاً و إلّا بطل البيع.

(مسألة ٢) لا يجوز تأجيل الثمن الحال، بل مطلق الدين بأزيد منه، بأن يزيد في الثمن الذي استحقه البائع مقداراً ليؤجله الى أجل

كذا، و كذلك لا يجوز أن يزيد في الثمن المؤجل ليزيد في الأجل سواء وقع ذلك على جهة البيع أو الصلح أو غيرهما، و يجوز

عكس ذلك و هو تعجيل المؤجل بنقصان منه على جهة الصلح أو الإبراء.

(مسألة ٣) لو باع شيئاً نسيئته يجوز شراؤه منه قبل حلول الأجل و بعده بجنس الثمن أو بغيره، سواء كان مساوياً للثمن الأول أم لا، نعم لو كان هذا على سبيل الاشتراط في البيع الأول بأن اشترط البائع في بيعه على المشتري أن يبيعه منه بعد شرائه، أو شرط المشتري كذلك لم يصح على الاحوط.

## الربا

حرمة الربا ثابتة بالكتاب و السنة و إجماع المسلمين بل لا يبعد

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٨

كونها من ضروريات الدين فقد ورد عن النبي (ص) «من أكل الربا ملأ الله بطنه من نار جهنم بقدر ما أكل، و إن اكتسب فيه مالا لم يقبل الله منه شيئاً من عمله، و لم يزل في لعنة الله و ملائكته ما كان عنده منه قيراط واحد»، و قد ورد في الخبر الصحيح عن مولانا الصادق عليه السلام أنه قال: «درهم ربا عند الله أشد من سبعين زنية كلها بذات محرم».

(مسألة ١) الربا قسمان: معاملي و قرضي، أما الأول فهو بيع أحد المثليين بالآخر مع زيادة مطلقاً كبيع من من الحنطة بمئتين أو بمن منها و درهم، و الأقوى عدم اختصاصه بالبيع، بل يجري في سائر المعاملات كالصلح و نحوه، و أما الثاني فسيأتي الكلام عنه في محله.

(مسألة ٢) يشترط في الربا أمران:

الأول- اتحاد الجنس عرفاً، فلا يجوز التفاضل بين شيئين متحدتين جنساً و ان اختلفا وصفاً،

الثاني: كون العوضين من المكيل أو الموزون، فما يباع بالعدد أو المشاهدة فلا ربا فيه.

(مسألة ٣) الشعير و الحنطة في باب الربا بحكم جنس واحد و ان لم يكونا كذلك في باب الزكاة و نحوه، و اما في التمر و

الرطب، و العنب و الزبيب فالأحوط عدم جواز التفاضل بل عدم جواز بيع المثل بالمثل كرطل من العنب برطل من الزبيب.

(مسألة ٤) اللحوم و الألبان و الأدهان تختلف باختلاف الحيوان، فيجوز التفاضل بين لحم الغنم و لحم البقر، و كذا بين لبنهما أو دهنهما.

(مسألة ٥) ذكروا للتخلص من الربا وجوهاً مذكورة في الكتب المفصلة، و لكن في الفرار من الربا بهذه الصور المصطنعة مطلقاً

إشكال، بل عدم الجواز لا يخلو من وجه قوي.

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٤٩

(مسألة ٦) لا ربا بين الوالد و ولده، و لا بين الرجل و زوجته، و لا بين المسلم و الحربي، بمعنى أنه يجوز أخذ الفضل للمسلم فقط.

## بيع الصرف

و هو بيع الذهب بالذهب أو الفضة، أو الفضة بالفضة أو بالذهب، و لا فرق بين المسكوك منهما و غيره.

(مسألة ١) يشترط في صحة بيع الصرف التقابض في المجلس، فلو تفرقا و لم يتقابضا بطل البيع، و لو قبض البعض صح فيه خاصة.

(مسألة ٢) لو وقعت المعاملة على الأوراق النقدية المتعارفة في زماننا من طرف واحد أو الطرفين فالظاهر عدم جريان أحكام بيع

الصرف عليها، لكن التخلص به من الربا القرصي محل اشكال، بل عدم الجواز لا يخلو من وجه قوى.

(مسألة ٣) الظاهر أنه يكفي في القبض كونه في الذمة.

(مسألة ٤) لا يجوز أن يشتري من الصائغ خاتما أو قرطا مثلا من فضة أو ذهب بجنسه مع زيادة بملاحظة أجرته بل اما أن يشتريه بغير جنسه أو يشتري منه مقداراً منهما بجنسه مثلا بمثل و يعين له أجره لصياغته.

(مسألة ٥) لو باع عشر روبيات مثلا بليرة واحدة إلا روبيه واحدة صح بشرط أن يعلما نسبة الروبيه بحسب سعر الوقت الى الليرة حتى يعلما أى مقدار استثنى منها.

## بيع السلف

و يقال: السِّلْم أيضا، وهو ابتياع كلى مؤجل بثمان حال عكس النسيئة، و يقال للمشتري: المسلم بكسر اللام، و للثمان بفتحها، و للبائع المسلم إليه، و للمبيع: المسلم فيه، و هو يحتاج الى إيجاب و

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٠

قبول، و يجوز إسلاف غير النقدين في غيرهما، و كذا إسلاف أحد النقدين في غيرهما و بالعكس، و لا يجوز إسلاف أحد النقدين في أحدهما مطلقا.

و يشترط فيه أمور:

الاول- ذكر الجنس و الوصف الراجع للجهاة.

الثانى- قبض الثمن قبل التفرق من مجلس العقد.

الثالث- تقدير المبيع ذى الكيل او الوزن او العد بمقدره.

الرابع- تعيين اجل مضبوط للمسلم فيه قليلا كان او كثيرا.

الخامس- غلبه الوجود وقت الحلول و فى البلد الذى شرط أن يسلم فيه المسلم فيه لو اشترط ذلك.

(مسألة ١) الأحوط تعيين بلد التسليم إلا إذا كان انصراف الى بلد العقد أو بلد آخر.

(مسألة ٢) لو اشترى شيئا سلفا لم يجز بيعه قبل حلول الأجل لا على البائع و لا على غيره مطلقا.

(مسألة ٣) اذا حل الأجل و لم يتمكن البائع من أداء المسلم فيه لعارض من آفة أو عجزه عن تحصيله أو إعوازه فى البلد مع عدم

إمكان جلبه من غيره، إلى غير ذلك من الأعذار حتى انقضى الأجل كان المشتري مخيرا بين أن يفسخ و يرجع بثمانه و رأس

ماله، أو يصبر الى أن يتمكن البائع من الأداء، و ليس له إلزامه بقيمته وقت حلول الأجل على الاقوى.

## بيع الثمار

(مسألة ١) لا يجوز بيع الثمار فى النخيل و الاشجار قبل بروزها و ظهورها، عاما واحدا بلا ضميمه، و يجوز بيعها عامين فما زاد أو

مع الضميمه، و أما بعد ظهورها فان بدا صلاحها أو كان فى عامين أو مع

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥١

الضميمه جاز بيعها بلا اشكال، و مع انتفاء الثلاثة فيه قولان: أقواهما الجواز مع الكراهه.

(مسألة ٢) بدو الصلاح فى التمر احمراره او اصفراره و فى غيره انعقاد حبه بعد تناثر وروده و صيرورته مأمونا من الآفة.

(مسألة ٣) يعتبر في الضميمة في مورد الاحتياج إليها كونها مما يجوز بيعها منفردة و كونها مملوكة للمالك، و منها أصول الاشجار لو بيعت مع الثمرة.

(مسألة ٤) لو كانت الشجرة تثمر في سنة واحدة مرتين فالظاهر أن ذلك بمنزلة عامين، فيجوز بيع المرتين قبل الظهور.

(مسألة ٥) لا- يجوز بيع الزرع بذرا قبل ظهوره، و في جواز الصلح عليه وجه، و يبيعه تبعا للارض لو باعها و أدخله في المبيع بالشرط محل اشكال، و أما بعد ظهوره و طلوع خضرته يجوز بيعه قصيلا بأن يبيعه بعنوانه، و ان أطلق فله ابقاؤه الى أوان فصله، و يجب على المشتري قطعه إذا بلغ أوانه إلما إذا رضى البائع، و لو لم يرض به و لم يقطعه المشتري فللبائع قطعه، و الأحوط أن يكون بعد الاستئذان من الحاكم الشرعي مع الامكان، و له تركه و المطالبة بأجرة أرضه مدة بقائه، و أرش نقصها على فرضه و لو أبقاه الى أن طلعت سنبلة فهل تكون ملكا للمشتري أو للبائع أو هما شريكان؟ وجوه، و الاحوط التصالح.

## الإقالة

و حقيقتها فسخ العقد من الطرفين، و هي جارية في جميع العقود سوى النكاح، و الأقرب عدم قيام وارثهما مقامهما، و لا تجوز زيادة عن الثمن المسمى او نقصانه، و تصح في بعض ما وقع عليه العقد أيضا، و يقسط الثمن حينئذ على النسبة، و التلف غير مانع من الإقالة،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٢

فيرجع حينئذ الى المثل أو القيمة.

## الشفعة

(مسألة ١) لو باع أحد الشريكين حصته من شخص أجنبي فللشريك الآخر- مع اجتماع الشروط الآتية- الحق في أن يملكها و ينتزعها من المشتري بما بذله من الثمن، و يسمّى هذا الحق بالشفعة، و صاحبه بالشفيع.

(مسألة ٢) لا- إشكال في ثبوت الشفعة فني كل ما لا- ينقل ان كان قابلا للقسمه كالأراضي و نحوها، و في ثبوتها فيما ينقل كالثياب و المتاع و السفينة و فيما لا ينقل ان كان غير قابل للقسمه كالضيقة من الانهار و نحوها إشكال، فالأحوط للشريك عدم الأخذ بالشفعة إلّا برضا المشتري، و للمشتري اجابة الشريك إن أخذ بها.

(مسألة ٣) يشترط في ثبوت الشفعة انتقال الحصه بالبيع فلو انتقلت بجعلها صداقا أو فدية للخلع أو بالصلح أو الهبة فلا شفعة، كما أنه يشترط في ثبوتها كون العين مشتركة بين شريكين، فلا شفعة فيما اذا كانت بين ثلاثة فأكثر.

(مسألة ٤) يعتبر في ثبوت الشفعة كون الشفيع قادرا على أداء الثمن، فلا- شفعة للعاجز عنه و إن أتى بالضامن، إلا أن يرضى المشتري بالصبر، كما انه يعتبر فيه احضار الثمن عند الأخذ بها، نعم لو اعتذر بأنه في مكان آخر فان كان في البلد ينتظر ثلاثة أيام، و إن كان في بلد آخر ينتظر بمقدار يمكن بحسب العادة نقل المال منه بزيادة ثلاثة أيام ما لم يلزم تضرر المشتري لبعد البلد جدا.

(مسألة ٥) يشترط في الشفيع الاسلام إن كان المشتري مسلما، و لا يشترط الحضور، فتثبت للغائب بعد اطلاعه على البيع، كما أنه لا يشترط البلوغ و العقل، بل تثبت للصغير و المجنون، و يتولى الولي

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٣

الأخذ بها، و تثبت للسفيه أيضا.

(مسألة ٦) الأخذ بالشفعة إما بالقول كأن يقول: أخذت بالشفعة و نحو ذلك مما يفيد إنشاء تملكه و انتزاع الحصه المبيعه لأجل ذلك الحق، و إما بالفعل بأن يدفع الثمن و يأخذ الحصه بأن يرفع المشتري يده عنها و يخلى بين الشفيع و بينها.

(مسألة ٧) لو اطلع الشفيع على البيع فله المطالبه في الحال، و تبطل شفيعته بالمماطله و التأخير بلا داع عقلائي و عذر عقلي أو شرعي أو عادي، و له أن يسقط حقه، فتسقط.

## الصلح

و هو التراضي و التسالم على أمر من تمليك عين أو منفعة أو إسقاط دين أو حق و غير ذلك، و لا يشترط كونه مسبوqa بالنزاع.

(مسألة ١) الصلح عقد مستقل بنفسه لا تلحقه أحكام سائر العقود و إن أفاد فائدها، و يحتاج الى إيجاب و قبول مطلقا حتى فيما أفاد فائده الإبراء على الأقوى، و يقع بكل لفظ أفاد التسالم على أمر، و هو عقد لازم لا يفسخ الا بالإقاله أو الخيار.

(مسألة ٢) يجرى في الصلح جميع الخيارات إلّا خيار المجلس و الحيوان و التأخير، فانها مختصه بالبيع، كما أنه لو صولح على الربوى بجنسه بالتفاضل فالأقوى جريان حكم الربا فيه.

(مسألة ٣) إنما يصح الصلح على الحقوق القابلة للنقل و الإسقاط، كما أنه إنما يصح من البالغ العاقل القاصد المختار.

(مسألة ٤) تغتفر الجهالة في الصلح فيما تعذر العلم بالمصالح عليه، بل لا يبعد الاغتفار مطلقا.

## الإجارة

و هي إما متعلقه بأعيان مملوكه من حيوان أو دار أو عقار أو متاع زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٤

و نحو ذلك، فتفيد تمليك منفعتها بالعوض، أو متعلقه بالنفس كإجارة الحر نفسه لعمل، فتفيد غالبا تمليك عمله للغير بأجرة مقرره.

(مسألة ١) عقد الإجارة هو اللفظ المشتمل على الإيجاب الدال على إيقاع الإجارة المستتبعه لتمليك المنفعة أو العمل بعوض، و القبول الدال على الرضا به، و تملكها بالعوض، و لا يعتبر فيه ان يكون باللغه العربية، بل يكفي كل لفظ أفاد المعنى المقصود بأي لغة كان، و تجرى فيها المعاطاه أيضا.

(مسألة ٢) يشترط في صحه الإجارة أن يكون المتعاقدان بالغين عاقلين قاصدين مختارين و غير محجورين بفلس أو سفه أو نحوهما، و أن تكون العين المستأجرة معينه معلومه إما بالمشاهده أو بذكر الأوصاف، و مقدوره التسليم و قابله للانتفاع بها مع بقاء عينها، و مملوكه، و جائزه الانتفاع بها. مع كون نفس المنفعة أيضا مباحه متموله معينه معلومه، كما أنه يعتبر في الأجرة أيضا أن تكون معلومه و معينه المقدار.

(مسألة ٣) لا يشترط اتصال مدة الاجاره بالعقد، فلو أجر داره في شهر مستقبل معين صح، سواء كانت مستأجرة في سابقه أم لا، نعم لو اطلق تصرف الى الاتصال بالعقد لو لم تكن مستأجرة.

(مسألة ٤) عقد الإجارة لازم من الطرفين لا يفسخ الا بالتقاييل أو بالفسخ مع الخيار، و الإجارة المعاطاتيه كالبيع المعاطاتى لازمه على الأقوى، و ينبغى فيها الاحتياط المذكور هناك.



(مسألة ٥) لا تبطل الإجارة بالبيع، فتنقل العين الى المشتري مسلوبة المنفعة في مدتها، نعم للمشتري مع جهله بها- أو تخيل أن مدتها قصيرة فتبين أنها طويلة- خيار الفسخ.

(مسألة ٦) الظاهر أنه لا تبطل إجارة الأعيان بموت المؤجر ولا بموت المستأجر، إلّا إذا كانت ملكية المؤجر للمنفعة محدودة بزمان

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٥

حياته، و أما إجارة النفس لبعض الأعمال فتبطل بموت الأجير، إلّا أن يكون في ذمته، فيكون دينا عليه يستوفى من تركته.

(مسألة ٧) يملك المستأجر المنفعة في إجارة الأعيان، والعمل في إجارة النفس على الأعمال، ويكون تسليم المنفعة في الاولى بتسليم العين، و تسليم العمل في الثانية بإتمامه، و بعده لا تجوز للمستأجر المماثلة في أداء الأجرة، كما أن الأجير لا يستحقها قبل الاتمام.

(مسألة ٨) لو تسلم المستأجر العين المستأجرة و لم يستوف المنفعة لعذر عام مانع من استيفائها بطلت الإجارة، أما لو كان العذر مختصا بالمستأجر فعدم بطلان الإجارة به لا يخلو من رجحان، هذا اذا اشترط المباشرة بحيث لم يمكن له استيفاء المنفعة و لو بالإجارة و إلّا لم تبطل قطعاً.

(مسألة ٩) لو أجز داراً فانهدمت أو دابة فتلفت بطلت الإجارة، نعم لو كانت بحيث أمكن الانتفاع بها من سنخ مورد الإجارة لم تبطل، و كان للمستأجر الخيار بين الإبقاء و الفسخ.

(مسألة ١٠) كل مورد كانت الإجارة باطلة تثبت للمؤجر أجره المثل بمقدار ما استوفاه المستأجر من المنفعة، و كذلك في إجارة النفس للعمل.

(مسألة ١١) لو استأجر عينا و لم يشترط عليه استيفاء منفعتها بالمباشرة يجوز أن يؤجرها بأقل مما استأجر و بالمساوى و بالأكثر، نعم لو كان مورد الإجارة داراً أو دكاناً أو أجيراً فلا تجوز إجارتها بأكثر منه، الا اذا أحدث فيها حدثاً، و الأحوط إلحاق الخان و الرحى و السفينة بها و ان كان عدمه لا يخلو من قوة.

(مسألة ١٢) لو أجز نفسه لعمل من غير اعتبار المباشرة و لو في وقت معين، أو من غير تعيين الوقت و لو مع اعتبار المباشرة، جاز له

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٦

أن يؤجر نفسه للغير على نوع ذلك العمل أو ما يصاده قبل الإتيان بالعمل المستأجر عليه.

(مسألة ١٣) الطبيب ضامن اذا باشر بنفسه العلاج، بل لا يبعد الضمان في التطب على النحو المتعارف و ان لم يباشر.

(مسألة ١٤) لو عثر الحمال فانكسر ما كان على ظهره أو رأسه مثلاً ضمن، بخلاف صاحب الدابة لو عثر الدابة المستأجرة فتلف ما حملته.

## الجمالة

و هي تتحقق بالالتزام بعوض معلوم على عمل محلل مقصود و تفتقر الى الايجاب بكل لفظ أفاد ذلك الالتزام، و لا تفتقر الى القبول، بل يستحق المسمى كل من عمل لا بقصد التبرع، و يجوز للعامل الرجوع عن عمله على أي حال و لو بعد الاشتغال ما لم يتضرر الجاعل به، و لو رفع اليد عن العمل و لو في أثناءه لم يستحق شيئاً.

## العارية

وهي التسليم على العين للانتفاع بها على جهة التبرع، وهي تحتاج الى ايجاب بكل لفظ يفيد ذلك المعنى و قبول كذلك و يجوز أن يكون بنفس الفعل، بل الظاهر وقوعها بالمعاطاة، ولا يشترط تعيين العين المستعارة، وهي جائزة من الطرفين، فللمعير الرجوع متى شاء، وللمستعير الرد كذلك.

(مسألة ١) في خصوص إعارة الارض للدفن لا يجوز الرجوع بعد مواراة الميت على الاحوط، و يجوز الرجوع قبلها.

(مسألة ٢) تبطل العارية بموت المعير، بل بزوال سلطته مطلقا.

(مسألة ٣) العين المستعارة أمانة بيد المستعير لا يضمنها لو

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٧

تلفت إلّا بالتعدّي أو التفريط أو اشتراط الضمان أو كانت العين ذهبا أو فضة.

## الوديعة

وهي عقد يفيد استنابة في الحفظ، و تتحقق بوضع المال عند الغير ليحفظه لمالكه و تحتاج الى الإيجاب، و هو كل ما دل عليها، و كذا القبول، و في الاكتفاء في القبول بالسكوت إشكال و هي جائزة من الطرفين.

(مسألة ١) يجب على المستودع حفظ الوديعة بما جرت العادة في حفظها به و وضعها في الحرز المناسب لها، و لو تلفت في يد المستودع مع قيامه بحفظها كذلك لم يضمن.

(مسألة ٢) لو توقف دفع الظالم عن الوديعة على بذل مال له أو لغيره فان كان بدفع بعضها وجب، فلو أهمل فأخذ الظالم الوديعة كلها ضمن المقصد الزائد على ما يندفع به منها لا تمامها، و لو توقف دفعه على المصانعة معه بدفع مال من المستودع لم يجب عليه الدفع تبرعا و مجانا، و أما مع قصد الرجوع به على المالك فان أمكن الاستئذان منه أو ممن يقوم مقامه كالحاكم الشرعي عند عدم الوصول إليه لزم، و إن لم يمكن الاستئذان كذلك وجب عليه على الأحوط أن يدفع فيرجع على المالك.

(مسألة ٣) تبطل الوديعة بموت كل من المودع و المستودع أو جنونه.

(مسألة ٤) يجب رد الوديعة عند المطالبة في أول وقت الإمكان و ان كان حرييا مباح المال على الأحوط، و الواجب عليه هو رفع اليد عنها و التخليه بينها و بين المالك لا نقلها إليه، و كذا يجب ردها اذا خاف عليها من تلف أو سرقة أو حرق او نحو ذلك.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٨

(مسألة ٥) لو وقعت عين في يده لا على وجه العدوان بل إما قهرا أو من المالك من دون اطلاع منهما فهي تحت يد المستولى عليها أمانة شرعية، يجب عليه حفظها و إيصالها في أول أزمته الامكان الى صاحبها و لو مع عدم المطالبة، و ليس عليه ضمان لو تلفت في يده، إلّا مع التفريط أو التعدّي كالأمانة المالكية.

## المضاربة

وهي عقد واقع بين شخصين على أن يكون رأس المال في التجارة من أحدهما و العمل من الآخر، و لو حصل ربح يكون بينهما، و لو جعل تمام الربح للمالك يقال له: البضاعة، و تحتاج المضاربة الى إيجاب من المالك و قبول من العامل، و يكفي فيهما كل لفظ يفيد المعنى المقصود من المضاربة.

- (مسألة ١) جواز المضاربة بالعملات الورقية و نحوها من الأثمان غير الذهب و الفضة المسكوكين لا يخلو من قوة، و كذا في العملات المعدنية، نعم يعتبر في رأس المال أن يكون عينا، فلا تصح بالمنفعة، و لا بالدين، و تصح على المشاع كالمفروز.
- (مسألة ٢) يشترط أن يكون الاسترباح بالتجارة لا غيرها.
- (مسألة ٣) المضاربة جائزة من الطرفين، يجوز لكل منهما فسخها قبل الشروع في العمل و بعده قبل حصول الربح و بعده.
- (مسألة ٤) الظاهر جريان المعاطاة و الفضولية في المضاربة.
- (مسألة ٥) تبطل المضاربة بموت كل من المالك و العامل.
- (مسألة ٦) العامل أمين، فلا ضمان عليه لو تلف المال إلا مع التعدي أو التفريط.
- (مسألة ٧) مع إطلاق العقد يجوز للعامل الاتجار بالمال على ما يراه من المصلحة إلا أن يكون هناك نوع متعارف عليه ينصرف زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٥٩
- الإطلاق إليه، نعم لو شرط عليه المالك كيفية الاتجار لم تجز له المخالفة.
- (مسألة ٨) الظاهر أن العامل يملك حصته من الربح بمجرد ظهوره، و لا يتوقف على الإنضاض - أي جعل الجنس نقدا - و لا على القسمة، و يترتب عليها جميع أحكام الملكية.
- (مسألة ٩) يجبر الخسران في التجارة بالربح، و كذلك يجبر به التلف.
- (مسألة ١٠) لو كانت المضاربة فاسدة كان الربح بتمامه للمالك إن لم يكن إذنه في التجارة متقيدا بالمضاربة، و إلا يتوقف على إجازته، و بعد الإجازة الربح له، و للعامل أجره مثل عمله.
- (مسألة ١١) لو أخذ العامل رأس المال فليس له ترك الاتجار به و تعطيله عنده بمقدار لم تجر العادة عليه، فإن عطّله كذلك ضمنه لو تلف، و ليس للمالك مطالبته بالربح الذي كان يحصل على تقدير الاتجار به.

## الشركة

- و هي كون شيء واحد لاثنين أو أزيد، و هي إما في عين أو دين أو منفعة أو حق، و قد تكون بسبب الإرث أو بعقد ناقل و قد تكون بسبب الحيازة و الامتراج، كما انها قد تكون بالتشريك أيضا.
- (مسألة ١) لا يجوز لبعض الشركاء التصرف في المال المشترك الا برضا الباقين.
- (مسألة ٢) قد تطلق الشركة على العقد الواقع بين اثنين (أو أزيد) على المعاملة بمال مشترك بينهما، و ثمرته جواز تصرف الشريكين فيما اشتركا فيه بالتكسب به، و كون الربح و الخسران بينهما على نسبة مالهما، و هي تحتاج الى ايجاب و قبول و يكفي فيهما ما يدل على
- زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦٠
- المقصود، و لا يبعد جريان المعاطاة فيها.
- (مسألة ٣) يعتبر في الشركة العقدية ما يعتبر في غيرها من العقود من العقل و البلوغ و القصد و الاختيار و عدم الحجر لسفه أو فلس، كما أنه يشترط في الشركة العقدية أن تكون في الأموال، و لا تصح في الأعمال.
- (مسألة ٤) العامل من الشريكين أمين، فلا يضمن التلف إلا مع التعدي او التفريط.
- (مسألة ٥) عقد الشركة جائز من الطرفين، و لو جعل له أجلا لم يلزم إلا إذا اشترطا عدم الرجوع في ضمن عقد لازم آخر.

## القسمة

و هي تمييز حصص الشركاء بعضها عن بعض، و لا بدّ فيها من تعديل السهام، و لا يعتبر فيها تعيين مقدار السهام بعد أن كانت معدلة.

(مسألة ١) لو طلب أحد الشريكين القسمة و كانت مستلزماً للضرر فللشريك الآخر الامتناع، و يكفي في الضرر- المانع عن الإيجاب- حدوث نقصان في العين أو القيمة بسبب القسمة بما لا يتسامح فيه في العادة.

(مسألة ٢) كيفية تعديل السهام إما بعدد الرؤوس كما اذا كانت حصص الشركاء متساوية أو بجعل السهام على أقل الحصص فيما اذا تفاوتت الحصص.

(مسألة ٣) لا بد في القسمة بعد التعديل من القرعة، و كفيتهما فيما اذا كانت الحصص متساوية هي أن تؤخذ رقاع بعدد رؤوس الشركاء، و يكتب عليها أسماء الشركاء أو أسماء السهام ثم تخلط و تستر و يؤمر من لم يشاهدها فيخرج واحدة واحدة، فان كتب عليها اسم الشركاء يعين سهم، و تخرج رقعة باسم هذا السهم، ثم يعين السهم

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦١

الآخر، و هكذا، و ان كتب عليها اسم السهام يعين أحد الشركاء، و يخرج رقعة، فكل سهم خرج اسمه فهو له و هكذا، و أما في الثاني، و هو ما كانت الحصص متفاوتة فتؤخذ الرقاع بعدد الرؤوس و يكتب مثلاً على إحداها زيد و على الأخرى عمرو و على الثالثة بكر و تستر كما مر، و يقصد أن كل من خرج اسمه على سهم كان له ذلك مع ما يليه بما يكمل تمام حصته، ثم يخرج إحداها على السهم الأول، فان كان عليها اسم صاحب السهم الأقل تعين له ثم يخرج أخرى على السهم الثاني و هكذا.

(مسألة ٤) الظاهر أنه ليست للقرعة كيفية خاصة، و إنما تكون منوطة بمواضع المتقاسمين و توافقهم.

## المزارعة

و هي المعاملة على أن تزرع الأرض بحصة من حاصلها، و تحتاج إلى ايجاب من صاحب الأرض (المزارع)، و هو كل لفظ أفاد إنشاء هذا المعنى، و قبول من المزارع بلفظ أفاد ذلك، و الظاهر كفاية القبول الفعلي، بل لا يبعد جريان المعاطاة فيها.

(مسألة ١) يعتبر فيها زائداً على ما اعتبر في المتعاقدين أمور:

أحدا- جعل الحاصل مشاعاً بينهما، و ثانيها- تعيين الحصة للمزارع.

و ثالثها- تعيين المدة، و لا بدّ أن تكون مدة يدرك فيها الزرع بحسب العادة.

و رابعها- أن تكون الأرض قابلة للزرع و لو بالعلاج و الإصلاح.

و خامسها- تعيين المزرع، و يكفي فيه مفهوم عام يوجب الانصراف إليه.

و سادسها- تعيين الأرض.

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦٢

و سابعها- تعيين من يتحمل البذر و سائر المصارف إن لم يكن تعارف في البين.

(مسألة ٢) لو ترك المزارع الزرع حتى انقضت المدة فالأوجه ضمان أجره المثل فيما اذا كانت الأرض تحت يده، و ترك الزراعة بتفريط منه، و إلّا فلا، و الأحوط التراضي و التصالح.

(مسألة ٣) عقد المزارعة لازم من الطرفين، فلا- يفسخ بفسخ أحدهما إلّا إذا كان له خيار، و يفسخ بالتقابل، كما انه يبطل

بخروج الأرض عن قابلية الانتفاع، و لا يبطل بموت أحد المتعاقدين.

(مسألة ٤) لو تبين بطلان المزارعة بعد ما زرع الأرض فإن كان البذر لصاحب الأرض كان الزرع له، و عليه أجره العامل و الوسائل من حيوانات و غيرها إن كانت من العامل، و ان كان البذر من العامل كان الزرع له، و عليه أجره الأرض، و كذا وسائل العمل إن كانت من صاحبها.

(مسألة ٥) كيفية اشتراك العامل مع المالك في الحاصل تابعة للاتفاق الواقع بينهما.

(مسألة ٦) خراج الأرض و مال الإجارة للأرض المستأجرة على المزارع لا الزارع إلّا إذا اشترط عليه، و أما سائر المؤن فلا بد من تعيين كونها على أيّ منهما إلّا مع وجود عرف مصطلح عليه فيها.

## المساقاة

و هي المعاملة على أصول أشجار ثابتة بأن يسقيها مدة معينة بحصة من ثمرها، و تحتاج الى إيجاب من صاحب الأصول و قبول من العامل، و يكفي فيهما كل لفظ دالّ على المعنى المذكور بأيّ لغة كانت، بل يكفي الفعل أيضا في القبول، و تجرى فيها المعاطاة.

(مسألة ١) يعتبر فيها مضافا الى شرائط المتعاقدين أن تكون

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦٣

الأصول مملوكة عينا أو منفعة، أو يكون المتعامل نافذ التصرف لولاية أو غيرها، و أن تكون معينة معلومة و أن تكون مغروسة ثابتة، و أن تكون المدة معلومة مقدرة، و أن تكون الحصة أيضا معينة مشاعة بينهما.

(مسألة ٢) لا إشكال في صحة المساقاة قبل ظهور الثمر و أما بعد الظهور و قبل البلوغ فالاقوى فيه أيضا الصحة إذا كانت الأشجار محتاجة الى السقى أو عمل آخر مما تستزاد به الثمار و لو كيفية، و في غيره محل إشكال.

(مسألة ٣) لا تجوز المساقاة على الأشجار غير المثمرة نعم لا يبعد الجواز على ما ينتفع بورقه أو ورده.

(مسألة ٤) المساقاة لازمة من الطرفين لا تنفسخ الا بالتقاييل أو الفسخ بالخيار، و لا تبطل بموت أحدهما.

(مسألة ٥) كل موضع بطل فيه عقد المساقاة تكون الثمرة للمالك، و للعامل عليه أجره مثل عمله حتى مع علمه بالفساد شرعا، نعم لو كان الفساد مستندا الى اشتراط كون جميع الثمرة للمالك لم يستحق الأجره حتى مع جهله بالفساد كالمزارعة.

(مسألة ٦) الخراج الذي تأخذه الدولة من النخيل و الأشجار على المالك إلّا مع الشرط.

## الدين

الدين مال كلي ثابت في ذمة شخص لآخر بسبب من الأسباب و يقال لمن اشتغلت ذمته به: المدين، و للآخر: الدائن، و سببه إما الاقتراض أو أمور آخر اختيارية أو قهرية.

(مسألة ١) الدين إما حال فللدائن مطالبته، و يجب على المدين أدائه مع التمكن و اليسار في كل وقت، و إما مؤجل فليس

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦٤

للدائن حق المطالبة إلّا بعد انقضاء المدة المقررة.

(مسألة ٢) لو كان الدين حالًا، أو مؤجلا و قد حل أجله يجب على الدائن أخذه و تسلمه إذا صار المدين بصدد أدائه، فإذا امتنع

أجبره الحاكم، و لو تعذر أحضره عنده و مكنه منه بحيث صار تحت يده، و به تفرغ ذمته، و لو تلف بعد ذلك فلا ضمان عليه.  
(مسألة ٣) لا يتعين الدين فيما عينه المدين قبل قبض الدائن.

(مسألة ٤) يحل الدين المؤجل بموت المدين قبل حلول أجل الدين لا موت الدائن.

(مسألة ٥) لا يجوز بيع الدين بالدين على الأقوى فيما إذا كانا مؤجلين و إن حل أحدهما، و على الأحوط فى غيره، و يجوز تعجيل الدين المؤجل بنقصان مع التراضى، و لا يجوز تأجيل الحال أو تمديد أجل المؤجل بزيادة.

(مسألة ٦) يجب على المدين عند حلول أجل الدين و مطالبته الدائن السعى فى أدائه بكل وسيلة و لو ببيع أمواله، بل بالتكسب اللائق على الأحوط، نعم يستثنى من ذلك بيع دار سكناه و ثيابه المحتاج إليها و لو للتجمل، و ما يركبه من سيارة و غيرها إذا كان من شأنه ذلك و احتاج إليها، و ضروريات بيته بحسب حاله و شرفه، و لا يبعد أن يعد منها الكتب العلمية لأهلها بمقدار حاجته و بحسب حاله و مرتبته.

(مسألة ٧) يحرم على الدائن التضييق على المدين المعسر بالمطالبة بل يجب أن ينظره الى يساره.

## القرض

و هو تملك مال لشخص آخر بالضمان، بأن يكون على عهده أدائه بنفس ذلك المال أو بمثله أو قيمته.

(مسألة ١) يكره الاقتراض مع عدم الحاجة، و تخف كراهته

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦٥

مع الحاجة، و كلما خفت الحاجة اشتدت الكراهة، نعم ربما وجب لو توقف عليه أمر واجب كحفظ نفسه أو عرضه و نحو ذلك، و الأحوط لمن لم يكن عنده ما يوفى به دينه و لم يتربح حصوله عدم الاستدانة إلّا عند الضرورة أو علم المستدان منه بحاله.  
(مسألة ٢) إقراض المؤمن من المستحبات الأكيدة سيما لذوى الحاجة، فعن النبي صلى الله عليه و آله و سلم «من أقرض أخاه المسلم كان له بكل درهم أقرضه وزن جبل أحد من جبال رضوى و طور سيناء حسنات، و إن رفق به فى طلبه تعدى به على الصراط كالبرق الخاطف اللامع بغير حساب و لا عذاب، و من شكأ إليه أخوه المسلم فلم يقرضه حرم الله عز و جل عليه الجنة يوم يجزى المحسنين».

(مسألة ٣) القرض عقد يحتاج الى ايجاب و قبول و لا يعتبر فيهما الأداء باللغة العربية، بل يقع بكل لفظ و لغة تفيد هذا المعنى، و يعتبر فى المقرض و المقترض ما يعتبر فى المتعاقدين، و يعتبر فى المال أن يكون عينا على الأحوط، مملوكا معيناً و معلوما قدره.

(مسألة ٤) يشترط فى صحة القرض القبض و الإقباض، و لا يتوقف التملك على التصرف.

(مسألة ٥) الأقوى أن القرض عقد لازم، فليس للمقرض و لا للمقترض فسخه.

(مسألة ٦) لا يجوز شرط الزيادة على المال المقترض عينه كانت أو منفعة أو غير ذلك، و أما الزيادة بدون الشرط فلا بأس بها، بل يستحب ذلك للمقترض.

(مسألة ٧) القرض المشروط بالزيادة صحيح، لكن الشرط باطل و حرام، فيجوز الاقتراض ممن لا يقرض الا بالزيادة كالبنك و غيره مع عدم قبول الشرط على نحو الجذ و قبول القرض فقط، و لا يحرم اظهار قبول الشرط من دون جذ و قصد حقيقى، فيصح

القرض و يبطل الشرط

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦٦

من دون ارتكاب الحرام لأن دفعه انما يكون على وجه الإكراه.

## الرهن

وهو عقد شرع للاستيثاق (الاطمئنان) على الدين، وهو يحتاج الى الايجاب بلفظ دال على المقصود، وقبول كذلك، ولا يعتبر في عقد الرهن كونه باللغۃ العربية، بل الظاهر وقوعه بالمعاطاة.

(مسألة ١) يشترط في صحة الرهن - مضافا الى شرائط المتعاقدين من البلوغ والعقل والقصد والاختيار وعدم الحجر - القبض من المرتهن في الابتداء، ولا تعتبر استدامته، وكذا يشترط أن يكون المرهون عينا مملوكا يصح بيعه ويمكن قبضه.

(مسألة ٢) لا يعتبر أن يكون الرهن ملكا لمن عليه الدين فيجوز لشخص أن يرهن ماله على دين غيره تبرعا ولو من غير إذنه، بل ولو مع نهيته، وكذا يجوز للمدين أن يستعير شيئا ليرهنه على دينه.

(مسألة ٣) لا إشكال في أنه يعتبر في المرهون كونه معيناً فلا يصح رهن المبهم كأحد هذين، نعم صحة رهن الكلي - من غير فرق بين الكلي في المعين كصاع من صبرة (كومة) معلومة، وغيره كصاع من الحنطة - لا تخلو من وجه.

(مسألة ٤) يشترط فيما يرهن عليه أن يكون ديناً ثابتاً في الذمة لتحقق موجهه من اقتراض أو إسلاف مال أو شراء أو غير ذلك، حالاً كان الدين أو مؤجلاً، والظاهر صحة الرهن على الأعيان المضمونة كالمغصوبة والعارية المضمونة.

(مسألة ٥) الرهن لازم من جهة الراهن جائز من طرف المرتهن.

(مسألة ٦) لا يجوز للراهن التصرف في الرهن إلا باذن المرتهن، نعم لا يبعد الجواز فيما هو بنفع الرهن إذا لم يخرج من يد المرتهن

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٦٧

بمثله كسقى الأشجار ونحو ذلك، فان تصرف فيه بما لا يجوز من غير السبب الناقل للملكية من التصرفات أتم، ولم يترتب عليه شيء إلا إذا كان بالإتلاف، فيلزم قيمته وتكون رهناً، وان كان بالبيع أو الإجارة أو غيرهما من النواقل للملكية توقف على إجازة المرتهن، ففي مثل البيع تبطل الرهانة بخلافه في مثل الإجارة.

(مسألة ٧) لا يجوز للمرتهن التصرف في الرهن بدون إذن الراهن، فلو تصرف فيه ضمن العين لو تلفت تحت يده للتعدى ولزمته أجره المثل، كما أن التصرف فيه بالناقل للملكية العين أو المنفعة فضولى تتوقف صحته على إجازة الراهن، و منافع العين كلها للراهن.

(مسألة ٨) الرهن أمانة في يد المرتهن لا يضمنه لو تلف أو أصيب بعيب من دون تعدد أو تفريط، وإذا انفك الدين بسبب الأداء أو الإبراء أو نحو ذلك يبقى أمانة مالكية في يده لا يجب تسليمه الى المالك الا مع المطالبة.

(مسألة ٩) لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن بل ينتقل الى ورثة الراهن، وكذا ينتقل حق الرهن الى ورثة المرتهن.

## الحجر

وهو لغة بمعنى المنع، و شرعاً بمعنى كون الشخص ممنوعاً في الشرع من التصرف في ماله بسبب من الاسباب، وهي كثيرة نذكر منها ما هو العمدة، وهي الصغر والسفه والفلس ومرض الموت.

## الصغر

(مسألة ١) الصغير- وهو الذى لم يصل حد البلوغ- محجور عليه شرعا و لا تنفذ تصرفاته فى أمواله ببيع او صلح أو هبة أو اقراض و غيرها إلا ما استثنى، كالوصية على ما سيأتى، و كالبيع فى الأشياء زبدة الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ١٦٨

غير الخطيرة- و إن كان فى كمال التمييز و الرشد و كان التصرف فى غاية الغبطة و الصلاح، بل و لا يجدى إذن الولي و إجازته. (مسألة ٢) الصبي محجور بالنسبة الى ذمته أيضا، و كذا بالنسبة الى نفسه، فلا يصح منه البيع و الشراء فى الذمة، و لا التزويج و الطلاق على الاقوى.

(مسألة ٣) يعرف البلوغ فى الذكر و الأنثى بأحد أمور ثلاثة:

الاول- نبات الشعر الخشن على العانة.

الثانى- خروج المنى يقظة أو نوما بجماع أو احتلام أو غيرهما.

الثالث- السن، و هو فى الذكر إكمال خمس عشرة سنة، و فى الانثى اكمال تسع سنين.

(مسألة ٤) ولاية التصرف فى مال الطفل و النظر فى مصالحه و شؤنه لأبيه و جده لأبيه، و مع فقدهما للقيم و هو الذى أوصى أحدهما- الأب و الجد للأب- بأن يكون ناظرا فى أمره، و مع فقدة للحاكم الشرعى، و مع فقدة للمؤمنين مع وصف العدالة على الاحوط.

(مسألة ٥) المجنون كالصغير فى جميع ما ذكر، نعم لو تجدد جنونه بعد بلوغه و رشده فالأقرب أن الولاية عليه للحاكم دون الأب و الجد و وصيهما، لكن لا ينبغى ترك الاحتياط بتوافقهما معا.

## السفه

السفيه هو الذى ليست له حال باعثة على حفظ ماله و الاعتناء بحاله، يصرف المال فى غير موقعه، و يتلفه فى غير محله، و لا يتحفظ عن المغابنة، و لا يبالى بالانخداع فى المعاملات، يعرفه أهل العرف و العقلاء بوجدانهم، و هو محجور عليه شرعا لا تنفذ تصرفاته فى ماله ببيع و صلح و اجارة و هبة و غيرها، من غير توقف على حجر الحاكم إذا كان سفهه متصلا بزمان صغره.

زبدة الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ١٦٩

و أما لو تجدد بعد البلوغ و الرشد فيتوقف على حجر الحاكم فلو حصل له الرشد ارتفع حجره.

(مسألة ١) ولاية السفيه للأب و الجد و وصيهما إذا بلغ سفيها. و فيمن طرأ عليه السفه بعد البلوغ للحاكم الشرعى.

(مسألة ٢) لا فرق فى محجورية السفيه بين أمواله و ذمته و عمل نفسه، و معنى عدم نفوذ تصرفاته إنما هو عدم استقلاله، فلو كان ياذن الولي أو إجازته صح و نفذ إلا فيما لا تجرى فيه الفضولية، فإن صحته بالإجازة اللاحقة مشكلة.

(مسألة ٣) لا يسلم إلى السفيه ماله ما لم يحرز رشده، و اذا اشتبه حاله يختبر.

## الفلس

المفلس من حجر عليه عن ماله لقصوره عن ديونه.

(مسألة ١) من كثرت عليه الديون و لو كانت أضعاف أمواله يجوز له التصرف فيها بأنواعه، و نفذ أمره فيها بأصنافه، و انما يحجر على المفلس بشروط أربعة:



الأول- أن تكون ديونه ثابتة شرعا.

الثاني- أن تكون أمواله من عروض و نقود و منافع و ديون على الناس- ما عدا المستثنيات- قاصرة عن ديونه.

الثالث- أن تكون الديون حالة فلا يحجر عليه لأجل الديون المؤجلة.

الرابع- أن يرجع الغرماء كلهم أو بعضهم- اذا لم يف ماله بدين ذلك البعض- الى الحاكم و يلتمسوا منه الحجر عليه إلما أن يكون الدين لمن كان الحاكم وليه.

(مسألة ٢) بعد ما تمت الشرائط و حجر عليه الحاكم و حكم به

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٠

تعلق حق الغرماء بأمواله، و لا يجوز له التصرف فيها بعوض و غيره، نعم الأموال المتجددة الحاصلة له بغير اختياره أو باختياره ففي شمول الحجر عليها بل في نفوذه على فرض شموله اشكال، نعم لا إشكال في جواز الحجر عليها أيضا.

(مسألة ٣) بعد ما حكم الحاكم بحجر المفلس يشرع في بيع أمواله و قسمتها بين الغرماء بالحصص، و على نسبة ديونهم مستثنيا منها مستثنيات الدين.

(مسألة ٤) يجرى على المفلس الى يوم القسمة نفقته و كسوته و نفقة من تجب عليه نفقته و كسوته على ما جرت عليه عادته، و لو مات قدم كفنه بل و سائر مؤن تجهيزه على حقوق الغرماء.

## المرض

المريض ان لم يتصل مرضه بموته فهو كالصحيح يتصرف في ماله بما شاء، و ينفذ جميع تصرفاته، و أما اذا اتصل مرضه بموته فلا اشكال في عدم نفوذ وصيته بما زاد على الثلث كغيره كما أنه لا إشكال في نفوذ عقوده المعاوضية، و كذا لا إشكال في جواز انتفاعه بماله و بكل ما فيه غرض عقلائي مما لا يعد اسرافا و تبذيرا، و إنما الإشكال في مثل الهبة و الوقف و الصدقة و الإبراء و الصلح بغير عوض و نحو ذلك من التصرفات التبرعية في ماله مما لا يقابل العوض و يكون فيه إضرار بالورثة، و الأقوى أنها نافذة من الأصل بمعنى نفوذها و صحتها مطلقا و إن زادت على ثلث ماله، بل و ان تعلقت بجميع ماله.

(مسألة ١) لو أقر بدين أو عين من ماله في خصوص مرض موته لو ارث أو أجنبي فإن كان مأمونا غير متهم نفذ إقراره في جميع ما أقر به، و إلما فلا ينفذ فيما زاد على ثلثه إن لم يجز الورثة.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧١

## الضمان

و هو التعهد بمال ثابت في ذمة شخص لآخر، و هو عقد يحتاج الى إيجاب من الضامن بكل لفظ دال عرفا- و لو بقرينه- على التعهد المذكور، مثل: ضمنت أو تعهدت لك الدين الذي لك على فلان و نحو ذلك، و قبول بما دل على الرضا بذلك، و لا يعتبر فيه رضا المضمون عنه (المدين).

(مسألة ١) يشترط في كل من الضامن و المضمون له البلوغ و العقل و الرشد و الاختيار، و في خصوص المضمون له عدم الحجر عليه لفلس.

(مسألة ٢) يشترط في صحة الضمان أمور:

منها- التنجيز على الاحوط، فلو علق على أمر بطل.

و منها- كون الدين الذي يضمنه ثابتا في ذمة المضمون عنه سواء كان مستقرا أو متزلزلا، فلو قال: أقرض فلانا أو بعه نسيئة و أنا ضامن لم يصح.

و منها- تميز الدين و المضمون له و المضمون عنه بمعنى عدم الإيهام و التردد.

(مسألة ٣) اذا تحقق الضمان الجامع للشرائط انتقل الحق من ذمة المضمون عنه الى ذمة الضامن، و برئت ذمته، فاذا أبرأ المضمون له ذمة الضامن برئت الذمتان.

(مسألة ٤) الضمان لانزم من طرف الضامن، و كذا من طرف المضمون له إلا اذا كان الضامن معسرا، و هو جاهل بإعساره، فله فسخه و الرجوع بحقه على المضمون عنه، و يجوز اشتراط الخيار على الأقوى للضامن و المضمون له.

(مسألة ٥) يجوز الترامي في الضمان بأن يضمن مثلا زيد عن عمرو، ثم يضمن بكر عن زيد ثم يضمن خالد عن بكر و هكذا، فتبرأ ذمة الجميع و يستقر الدين على الضامن الأخير.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٢

(مسألة ٦) لو ضمن من دون إذن المضمون عنه ليس له الرجوع عليه، و إن كان ياذنه فله ذلك، لكن بعد أداء الدين لا بمجرد الضمان، و إنما يرجع إليه بمقدار ما آداه، فلو صالح المضمون له الضامن على الدين ببعضه أو أبراه من بعضه لم يرجع بالمقدار الذي سقط عن ذمته بهما.

(مسألة ٧) لا- إشكال في جواز ضمان اثنين عن واحد بالاشتراك، بأن يكون على كل منهما بعض الدين و لكل منهما أداء ما عليه و تبرأ ذمته، و لا يتوقف على أداء الآخر ما عليه، و للمضمون له مطالبه كل منهما أو أحدهما أو إبرأؤه دون الآخر.

(مسألة ٨) الأقوى عدم جواز ضمان الأعيان المضمونة- كالغصب و المقبوض بالعقد الفاسد- لمالكها عمن كانت هي بيده، كما أن الأقوى عدم صحة ضمان درك ما يحدثه المشتري- من بناء أو غرس في الارض المشترأة إن ظهرت مستحقة للغير و قلعه المالك- للمشتري عن البائع.

## الحوالة

هي تحويل المدين ما في ذمته الى ذمة غيره، و هي متقومة بأشخاص ثلاثة: المحيل و هو المدين، و المحال له و هو الدائن، و المحال عليه، و يعتبر فيهم البلوغ و العقل و الرشد و الاختيار، و في المحال له عدم الحجر للفلس، و كذا في المحيل إلا على برىء الذمة

و هي عقد يحتاج الى ايجاب من المحيل، و قبول من المحال له و يكفي في الايجاب كل لفظ يدل على التحويل المزبور، و في القبول ما يدل على الرضا بذلك، و يعتبر في عقدها ما يعتبر في سائر العقود، و منها التنجيز (عدم التعليق) على الاحوط، و كذا يعتبر فيها أن يكون المال المحال به ثابتا في ذمة المحيل، و أن يكون معيناً لا مبهماً، و يعتبر أيضا رضا المحال عليه و قبوله على الاحوط فيما اذا اشتغلت ذمته

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٣

للمحيل بمثل ما أحال عليه، و على الأقوى في الحوالة على البرىء، أو بغير جنس ما على المحال عليه.

(مسألة ١) اذا تحققت الحوالة الجامعة للشرائط برئت ذمة المحيل من الدين و إن لم يبرئه المحال له، و اشتغلت ذمة المحال عليه للمحال له بما أحيل عليه.

(مسألة ٢) الحوالة لازمة بالنسبة الى كل من الثلاثة إلّا على المحال له مع إعسار المحال عليه و جهله بالحال، و المراد بالإعسار أن لا يكون عنده ما يوفى به الدين زائدا على مستثنياته. و يجوز اشتراط الخيار لكل منهم.

## الكفالة

و هي التعهد و الالتزام لشخص باحضار شخص له عليه حق، و هي عقد واقع بين الكفيل و المكفول له، و هو صاحب الحق، و الإيجاب من الاول، و يكفي فيه كل لفظ دالّ على المقصود، نحو كفلت لك نفس فلان و نحو ذلك، و القبول من الثاني بما دل على الرضا بذلك.

(مسألة ١) يعتبر في الكفيل البلوغ و العقل و الاختيار و التمكّن من الاحضار، و لا يشترط في المكفول له البلوغ و العقل فتصح الكفالة للصبي و المجنون اذا قبلها الولي.

(مسألة ٢) لا إشكال في اعتبار رضا الكفيل و المكفول له و الاقوى عدم اعتبار رضا المكفول و عدم كونه طرفا للعقد، نعم مع رضاه يلحق بها بعض الاحكام زائدا على المجردة منه، و الأحوط اعتبار رضاه و أن يكون طرفا للعقد، فتكون الكفالة عقدا مركبا من ايجاب و قبولين من المكفول له و المكفول.

(مسألة ٣) عقد الكفالة لازم لا يجوز فسخه إلّا بالإقالة و يجوز جعل الخيار فيه لكل من الكفيل و المكفول له مدة معينة.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٤

(مسألة ٤) اذا تحققت الكفالة الجامعة للشرائط جاز للمكفول له مطالبه الكفيل بالمكفول، عاجلا اذا كانت الكفالة مطلقة أو معجلة، و بعد الأجل اذا كانت مؤجلة.

(مسألة ٥) اذا أذن المكفول للكفيل في الأداء فأخذ منه المال كان له الرجوع، سواء أذن له في الكفالة أيضا أم لا.

(مسألة ٦) يجب على الكفيل التوسل بكل وسيلة مشروعة لإحضار المكفول، حتى انه لو احتاج الى الاستعانة بشخص قاهر و لم تكن فيها مفسدة أو مضرة دينية أو دنيوية لم يبعد وجوبها.

(مسألة ٧) لو مات الكفيل أو المكفول بطلت الكفالة بخلاف ما لو مات المكفول له، فان حقه منها ينتقل الى ورثته.

## الوكالة

و هي تفويض أمر الى الغير ليعمل له حال حياته، أو ارجاع تمشية أمر من الأمور إليه له حالها، و هي عقد يحتاج الى ايجاب بكل ما دل على هذا المقصود، و قبول بكل ما دل على الرضا به، بل الظاهر أنه يكفي فيه فعل ما و كل فيه بعد الايجاب، بل الأقوى وقوعها بالمعاطاة.

(مسألة ١) يشترط فيها على الاحوط التنجيز بمعنى عدم تعليق أصل الوكالة على شيء كقوله مثلا: اذا قدم زيد و كنتك. نعم لا بأس بتعليق متعلقها. كقوله: أنت و كيلي في بيع داري إذا قدم ولدي.

(مسألة ٢) يشترط في كل من الموكل و الوكيل البلوغ و العقل و القصد و الاختيار، نعم لا يشترط البلوغ في الوكيل في مجرد اجراء العقد على الأقرب إذا كان مميزا مراعيًا للشرائط، و يشترط في الموكل كونه جائر التصرف فيما و كل فيه، و في الوكيل كونه متمكنا عقلا و شرعا من مباشرة ما توكل فيه و لا يشترط فيه الاسلام و لا عدم الحجر

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٥

فيما لا حرج عليه.

(مسألة ٣) يصح التوكيل في جميع العقود، وكذا في الوصية والوقف والطلاق والإبراء والفسخ ونحوها، إلّا في اليمين واللعان والإيلاء والشهادة والإقرار على إشكال في الأخير.

(مسألة ٤) إنما يجوز للوكيل التصرف فيما وكل فيه. ولو خالف و أتى بالعمل على نحو لم يشمله عقد الوكالة فإن كان مما تجرى فيه الفضولية كالعقود توقفت صحته على إجازة الموكل.

(مسألة ٥) الوكالة عقد جائز من الطرفين، فللوكيل عزل نفسه مطلقاً، وللموكل أن يعزله، لكن انزاله بعزله مشروط ببلوغه إياه. وتبطل الوكالة بموت الوكيل أو الموكل، و بعروض الجنون على كل منهما على الأقوى في الجنون الإطباقي (الدائمي)، و على الأحوط في غيره، و بإغماء كلّ منهما على الأحوط، و بتلف ما تعلق به الوكالة. و بفعل الموكل - و لو بالتسيب - ما تعلق به الوكالة. كما لو و كله في بيع سلعة ثم باعها بنفسه.

(مسألة ٦) يجوز التوكيل بجعل و بغيره، و انما يستحق الجعل في الأول بتسليم العمل الموكل فيه، و الوكيل أمين بالنسبة الى ما في يده لا يضمنه إلّا مع التفريط او التعدي.

## الهبة

و هي تملك عين مجاناً و من غير عوض، و هذا هو المعنى الأعم منها، و هي عقد يفتقر الى ايجاب بكل لفظ دلّ على المقصود، و قبول بما دلّ على الرضا، و الأقوى وقوعها بالمعاطاة.

(مسألة ١) يشترط في كلّ من الواهب و الموهوب له القابل البلوغ و العقل و القصد و الاختيار، نعم يصح قبول الولي عن المولى عليه الموهوب له، و في الموهوب له قابلية تملك العين الموهوبة،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٦

فلا تصح هبة المصحف للكافر، و في الواهب كونه مالكا، فلا تصح هبة مال الغير إلّا بإذنه أو إجازته، و عدم الحجر عليه بسفه أو فلس، و تصح من المريض بمرض الموت و إن زاد على الثلث.

(مسألة ٢) يشترط في الموهوب أن يكون عينا، فلا تصح هبة المنافع، و أما الدين فان كانت لمن عليه الحق صحت بلا اشكال، و يعتبر فيها القبول على الأقوى و كذا يشترط في صحة الهبة قبض الموهوب له و لو في غير مجلس العقد، و لو مات الواهب بعد العقد و قبل القبض بطل العقد و انتقل الموهوب الى ورثته، و كذا لو مات الموهوب له.

(مسألة ٣) اذا تمت الهبة بالقبض فان كانت لدى رحم - أبا كان أو أما أو ولداً أو غيرهم - لم يكن للواهب الرجوع في هبته، و إن كانت لأجنبيّ جاز له الرجوع فيها ما دامت العين باقية و الأقوى أن الزوجة و الزوج بحكم الأجنبي، و الأحوط ترك الرجوع في هبتهما للآخر.

(مسألة ٤) الهبة إما معوضة أو غير معوضة، و المراد بالأولى ما شرط فيها الثواب و العوض و إن لم يعط العوض، أو عوض عنها و ان لم يشترط فيها العوض، و لو عيّن العوض في الهبة المشروط فيها العوض تعين.

(مسألة ٥) لو مات الواهب بعد الإقباض لزمته الهبة و ان كانت لأجنبي و لم تكن معوضة و كذا لو مات الموهوب له فينتقل الى ورثته.

(مسألة ٦) تستحب العطية للأرحام الذين أمر الله تعالى أكيدا بصلتهم و نهى شديداً عن قطيعتهم، و أولى بذلك الوالدان و أولى من الكل الأم التي يتأكد برها وصلتها أزيد من الأب.

و هو تحييس العين و تسبيل المنفعة، و فيه فضل كثير، و تعتبر

□

خميني، سيد روح الله موسوي، زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، در يك جلد، سازمان تبليغات اسلامي، تهران - ايران، اول،

١٤٠٤ هـ ق

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)؛ ص: ١٧٧

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٧

فيه الصيغ، و هي كل ما دل على إنشاء المعنى المذكور، و لا تعتبر فيها العريية و لا الماضوية.

(مسألة ١) يعتبر في وقف المسجد قصد عنوان المسجدية و الظاهر كفاية المعاطاة في مثل المساجد و المقابر و الطرق و القناطر و الربط المعدة لنزول المسافرين و القناديل للمشاهد و أشباه ذلك فلو بني بناء بقصد تلك العناوين كفي، و أما اذا كان له بناء مملوك كدار و خان فنوى أن يكون مسجداً و صرف الناس الى الصلاة فيه من دون إجراء الصيغ عليه يشكل الاكتفاء به، و كذا الحال في القناطر و الربط.

(مسألة ٢) الأقوى عدم اعتبار القبول في الوقف على الجهات العامة، و كذا الوقف على العناوين الكلية، و أما الوقف الخاص كالوقف على الذرية فالأحوط اعتباره فيه، و لا يحتاج الى قبول من سيوجد منهم بعد وجوده، و ان كان الموجودون صغاراً قام به وليهم، لكن الأقوى عدم اعتبار القبول في الوقف الخاص أيضاً، كما أن الأقوى عدم اعتبار قصد القرية حتى في الوقف العام و إن كان الأحوط اعتباره مطلقاً.

(مسألة ٣) يشترط في صحة الوقف القبض حتى في الوقف العام فإن جعل الواقف له قيماً و متولياً اعتبر قبضه أو قبض الحاكم، و الأحوط عدم الاكتفاء بالثاني مع وجود الاول، و مع عدم القيم تعين الحاكم، و لا يشترط في القبض الفورية، و لو مات الواقف قبل القبض بطل و كان ميراثاً.

(مسألة ٤) يشترط في الوقف الدوام و عدم توقيته بمدته و الظاهر أن الوقف المؤبد يوجب زوال ملك الواقف، و الأقوى صحة الوقف على من ينقرض، فيكون وقفاً منقطعاً فيرجع بعد الانقراض الى الواقف أو ورثته حين الموت لا حين الانقراض.

(مسألة ٥) لو وقف على جهة أو غيرها و شرط عوده إليه عند حاجته صح على الأقوى.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٨

(مسألة ٦) يشترط في صحة الوقف التنجيز على الأحوط و لا بأس بالتعليق على شيء حاصل سواء علم بحصوله أم لا.

(مسألة ٧) و من شرائط صحة الوقف إخراج نفسه فلو وقف على نفسه لم يصح.

(مسألة ٨) لو أجر عينا ثم وقفها صح الوقف، و بقيت الإجارة على حالها.

(مسألة ٩) يعتبر في الواقف البلوغ و العقل و الاختيار و عدم الحجر لفسل أو سفه، و لا يعتبر فيه كونه مسلماً فيصح وقف الكافر فيما يصح من المسلم على الأقوى، بل و فيما يصح على مذهبه.

(مسألة ١٠) يعتبر في الموقوف أن يكون عينا مملوكاً يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء عينه بقاء معتداً به غير متعلق لحق الغير المانع من التصرف، و يمكن قبضه، نعم لا يعتبر فيه كونه ممكن الانتفاع به فعلاً.

(مسألة ١١) يعتبر في الوقف الخاص وجود الموقوف عليه حين الوقف، و في الوقف العام يكفى إمكان وجود مصداق العنوان العام، و يعتبر في الموقوف عليه التعيين، و لا يعتبر كونه مسلماً، بل الظاهر صحة الوقف على الذمى و المرتد لا عن فطرة سيما إذا كان رحماً، و أما على الكافر الحربى و المرتد عن فطرة فمحل تأمل.

(مسألة ١٢) لا- إشكال فى أنه بعد تمام الوقف ليس للواقف التغيير فى الموقوف عليه، كما أنه لا- يجوز تغيير الوقف و إبطال رسمه و إزالة عنوانه و لو إلى عنوان آخر، نعم لو خرب الوقف و انهدم و زال عنوانه فان أمكن تعميمه و إعادة عنوانه لزم و تعين على الأحوط، و إلّا فلا يخرج العرصه عن الوقفية، و الأحوط أن يجعل مصرفه و كفياته على حسب الوقف الأول.

(مسألة ١٣) الأوقاف الخاصة كالوقف على الأولاد و الأوقاف

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٧٩

العامه التى كانت على العناوين العامه كالفقراء لا يجوز بيعها و نقلها بأحد النواقل إلّا لعروض بعض العوارض و هى أمور: أحدها- فيما اذا خربت بحيث لا- يمكن إعادتها إلى حالها الاولى و لا الانتفاع بها إلّا ببيعها و الانتفاع بثمنها، و الأحوط لو لم يكن الأقوى مراعاة الأقرب فالأقرب إلى العين الموقوفة فيما يشتري بثمنها.

الثانى- أن يسقط- بسبب الخراب أو غيره- عن الانتفاع المعتدّ به بحيث كان الانتفاع كالعدم و لا يرجى العود، و لكن كان بحيث لو بيع أمكن أن يشتري بثمنه ملك آخر يساوى منفعة الحالة الأولى.

الثالث- فيما إذا اشترط الواقف فى وقفه أن يباع عند حدوث أمر، أو وقوع الخلاف بين أربابه، أو حصول ضرورة أو حاجة لهم، فلا مانع من بيعه عند حدوث ذلك الأمر على الأقوى.

الرابع- فيما إذا وقع بين أرباب الوقف اختلاف شديد لا يؤمن معه من تلف الأموال و النفوس، و لا ينحسم ذلك إلّا ببيعه، فبياع و يقسم ثمنه بينهم.

(مسألة ١٤) يجوز للواقف أن يجعل التولية لنفسه أو لغيره حين إيقاع الوقف و فى ضمن عقده، و أما بعد تمامه فهو أجنبى عن الوقف إلّا إذا شرط فى ضمن عقده لنفسه ذلك بأن جعل التولية لشخص و شرط أنه متى أراد أن يعزله عزله و يجعلها لغيره.

(مسألة ١٥) لو عين الواقف للمتولّى شيئاً من المنافع تعين، و لو لم يعين فالأقرب أن له أجره المثل. و ليس للمتولى تفويض التولية لغيره إلّا إذا جعل الواقف له ذلك عند جعله متولياً.

(مسألة ١٦) تثبت الوقفية بالشياع المفيد للعلم أو الاطمئنان و بإقرار ذى اليد أو ورثته بعد موته، و بكونه فى تصرف الوقف، و بالبينه الشرعية.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٠

## الحبس

يجوز للشخص أن يحبس ملكه على كل ما يصح الوقف عليه بأن تصرفه فيما عيّنه على ما عيّنه، فلو حبسه على سبيل من سبل الخير فان كان مطلقاً أو صرح بالدوام فلا رجوع بعد قبضه، و لا يعود الى ملك المالك، و لا يورث، و ان كان الى مدة فلا رجوع الى انقضائها، و بعد انقضاء المدة يرجع الى المالك أو وارثه، و لو حبسه على شخص أو اشخاص فان عين مدة لزم فيها و ان أطلق لزم ما دام الحابس حياً ثم يورث.

## الصدقة

قد ورد في الحديث: أن صدقة الليل تطفئ غضب الرب، و تمحو الذنب العظيم، و تهوّن الحساب، و صدقة النهار تثمر المال، و تزيد في العمر، و ليس شيء أثقل على الشيطان من الصدقة على المؤمن، و هي تقع في يد الرب تبارك و تعالى قبل أن تقع في يد العبد.

(مسألة ١) يعتبر في الصدقة قصد القرية، و لا تحتاج الى العقد اللفظي على الأقوى، بل تكفي فيها المعاطاة، و يشترط فيها القبض و الإقباض، و لا يصح الرجوع فيها مطلقا.

(مسألة ٢) تحل صدقة الهاشمي لمثله و لغيره، و أما صدقة غير الهاشمي للهاشمي فتحل في المندوبة، و تحرم في الزكاة المفروضة و الفطرة، و سائر المفروضات كالمندوبة.

(مسألة ٣) يكره كراهة شديدة أن يملك من الفقير ما تصدق به عليه بشراء أو بسبب آخر، و يكره ردّ السائل و لو ظن غناه، كما أنه يكره كراهة شديدة السؤال من غير احتياج، بل مع الحاجة أيضا، بل قيل بحرمة الأول، و لا ينبغي ترك الاحتياط.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨١

## الوصية

و هي إما تملكية كأن يوصى بشيء من تركته لزيد، و يلحق بها الإيضاء بالتسليط على حق، و إما عهديه كأن يوصى بما يتعلق بتجهيزه عند موته أو باستئجار الحج أو نحوهما، و أما فكية بأن يوصى بفك ملكك. كتحريم العبد.

(مسألة ٢) اذا ظهرت للانسان أمارات الموت يجب عليه ايصال ما عنده من أموال الناس الى أربابها، و كذا أداء ما عليه من الفرائض، بل يجب عليه أن يوصى بأن يستأجر عنه ما عليه من الواجبات البدنية مما يصح فيها الاستيناب ان لم يكن له ولى يقضيها عنه.

(مسألة ١) يكفي في الوصية كل ما دل عليها من الألفاظ من أي لغة كانت، و الظاهر الاكتفاء بالكتابة حتى مع القدرة على التكلم، و الوصية العهديه لا تحتاج الى قبول، نعم لو عيّن وصيا لتنفيذها لا بدّ من قبوله، لكن في وصايته لا في أصل الوصية، و أما الوصية التملكية فإن كان تملিকা للنوع كالوصية للفقراء فهي كالعهدية، و إن كان تملিকা للشخص فالظاهر أن تحقق الوصية و ترتب أحكامها من حرمة التبدل و نحوها لا يتوقف على القبول، لكن تملك الموصى له متوقف عليه.

(مسألة ٣) لو مات الموصى له في حياة الموصى أو بعد موته قبل أن يصدر منه رد أو قبول قام ورثته مقامه في الرد و القبول، فيملكون الموصى به بقبولهم كمورثهم لو لم يرجع الموصى عن وصيته.

(مسألة ٤) يعتبر في الموصى البلوغ و العقل و الاختيار و عدم الحجر، نعم الأقوى صحة وصية البالغ عشرين اذا كانت في البر و المعروف، و كذا يعتبر في الموصى أن لا يكون قاتل نفسه متعمدا (منتحرا)، نعم لو أوصى ثم أحدث في نفسه ما يؤدي إلى هلاكه لم تبطل وصيته.

(مسألة ٥) يشترط في الموصى له الوجود حين الوصية و لو حملا، نعم لو انفصل الحمل ميتا بطلت.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٢

(مسألة ٦) لو أوصى لغير الولي بمباشرة تجهيزه كتغسيله و الصلاة عليه مع وجود الولي، فلا يترك الوصي الاحتياط بالاستئذان من الولي، و الولي بالإذن له.

(مسألة ٧) يشترط في نفوذ الوصية أن لا يكون في الزائد على الثلث إلا إذا أجاز الورثة، و هي تكون بقول أو فعل يدلان على الإمضاء.

(مسألة ٨) يجوز للموصى أن يعين شخصا لتنفيذ وصاياه فيتعين، و يقال له: الوصى، و يشترط فيه البلوغ و العقل و الإسلام و الوثاقه و إن كان الأحوط اعتبار العدالة، و تصح وصاية الصغير منضمًا الى الكامل.

(مسألة ٩) الأحوط أن لا يرث الابن وصية والده، و لا يجب على غيره قبول الوصاية، فله الرد ما دام الموصى حيًا بشرط أن يبلغه الرد.

(مسألة ١٠) لو ظهرت خيانة الوصى فعلى الحاكم عزله و نصب شخص آخر مكانه أو ضم أمين إليه.

(مسألة ١١) الوصية جائزة من طرف الموصى، فله أن يرجع عنها ما دام فيه الروح، و تبدلها من أصلها أو كيفيتها، و كما له الرجوع فى الوصية المتعلقة بالمال كذلك له الرجوع فى الوصية بالولاية على الاطفال.

## النذر

و هو الالتزام بعمل لله تعالى على نحو مخصوص، و لا بد فيه من الصيغة، و هى ما كان مفادها جعل فعل أو ترك على ذمته لله تعالى.

(مسألة ١) يشترط فى الناذر البلوغ و العقل و الاختيار و القصد و انتفاء الحجر فى متعلق نذره، و لا يصح نذر الزوجة مع منع الزوج، بل الظاهر اشتراط انعقاده باذنه.

(مسألة ٢) اذا لم يعلق نذره على شىء كأن يقول: لله على كذا- و يقال له: النذر التبرعى - فالأقوى انعقاده.

(مسألة ٣) يشترط فى متعلق النذر مطلقا أن يكون مقدورا

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٣

للناذر، و أن يكون طاعة لله تعالى أو أمرا ندب إليه الشرع، و يصح التقرب به، و أما المباح الذى لم يقصد به معنى راجحا و لم يطرأ عليه ما يوجب رجحانه فالظاهر عدم انعقاده لكن لا ينبغى ترك الاحتياط فيه.

(مسألة ٤) لو نذر صوم كل خميس مثلا فصادف بعضها أحد العيدين أو أحد العوارض المبيحة للإفطار من مرض أو حيض أو سفر أفطر، و يجب عليه القضاء على الأقوى فى غير العيدين و السفر، و على الأحوط فيهما بل لا يخلو من قوة.

(مسألة ٥) لو نذر صوم يوم معين جاز له السفر و ان كان غير ضرورى، و يفطر ثم يقضيه و لا كفارة عليه.

(مسألة ٦) لو نذر شيئا لمشهد من المشاهد المشرفة صرفه فى مصالحه كتعميره و ضيائه و فرشته و طيبه، و الأحوط عدم التجاوز عن تلك المصالح.

(مسألة ٧) لو عجز الناذر عن المنذور فى وقته إن كان موقتا و مطلقا إن كان مطلقا انحل نذره و سقط عنه و لا شىء عليه.

(مسألة ٨) إنما يتحقق الحنث الموجب للكفارة بمخالفة النذر اختيارا، و لو خالف النذر نسيانا أو مكرها أو جهلا أو اضطرارا فليس عليه شىء، لكن لم ينحل نذره، فيجب الوفاء به بعد ارتفاع العذر لو بقى وقته.

(مسألة ٩) كفارة حنث النذر ككفارة من أفطر يوما من شهر رمضان على الأقوى.

## الصيد و الذبابة

### إشارة

(مسألة ١) ما يأخذه الكلب المعلم للصيد و يقتله بعقره و جرحه مذكى حلال أكله من غير ذبح، و أما صيد غير الكلب المعلم فلا



يحل إلاً بالذبح.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٤

(مسألة ٢) يعتبر في حليّة صيد الكلب أن يكون معلّماً للاصطياد، و علامة كونه بتلك الصفة أن يكون من عادته - مع عدم المانع - أن يسترسل و يهيج على الصيد لو أرسله صاحبه و أغراه به، و أن ينزجر و يقف عن الذهاب و الهياج اذا زجره، و الأحوط أن يكون من عادته التي لا يتخلف عنها إلاً نادرا ان يمسك الصيد و لا يأكل منه شيئا حتى يصل صاحبه.

(مسألة ٣) يشترط في حليّة صيد الكلب المعلم أمور:

الاول- أن يكون ذلك بإرساله إلى الاصطياد، فلو استرسل بنفسه لم يحل مقتوله، و كذا الحال فيما لو أرسله لغير الاصطياد. و المعبر قصد عموم الصيد لا خصوص صيد معين.

الثاني- ان يكون المرسل مسلما أو بحكمه كالصبي الملحوق به اذا كان مميزا.

الثالث- أن يسمّى، بأن يذكر اسم الله عند إرساله، فلو تركه عمدا لم يحل مقتوله، و الأحوط أن تكون التسمية عند الإرسال، فلا يكتفى بها قبل الإصابة.

الرابع- أن يكون موت الحيوان مستندا الى جرحه و عقره.

الخامس- عدم إدراك صاحب الكلب الصيد حيا مع تمكنه من تذكيته، و أما إن اتسع الوقت لذبحه فلا يحل إلاً بالذبح، و لا يلحق بعدم الاتساع فقد الآلة على الأحوط، و تجب المبادرة الى الصيد من حين الإيقاف.

(مسألة ٤) لا يحل الصيد المقتول بالآلة الجمادية إلاً ما قتله السيف أو السكين أو الخنجر و نحوها من الأسلحة التي تقطع بحدّها أو الرمح و السهم و النشاب مما يشاك بحدّه حتى العصا التي في طرفها حديدة محدّدة، و لا يبعد عدم اعتبار كونها من الحديد، فيكفي - بعد كونها سلاحا قاطعا- كونها من أي فلزّ كان حتى النحاس و الفضة

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٥

و الأحوط اعتباره من الحديد، و يعتبر كونه مستعملا سلاحا في العادة على الأحوط، و يلحق بالآلة الحديدية المعراض اذا قتله بالخرق و الشوك و لو يسيرا، و يعتبر في الصيد بالآلة الجمادية كل ما اعتبر في الصيد بالكلب.

(مسألة ٥) الحيوان الذي يحلّ مقتوله بالكلب المعلم و الآلة مع اجتماع الشرائط، إنما هو كل حيوان ممتنع مستوحش سواء كان كذلك بالأصل أو كان أهليا فصار وحشيا، فلا تقع التذكية الصيدية على الحيوان الأهلي الأليف، نعم الظاهر أنه لا فرق فيما يحل من الصيد بين المأكول و غيره القابل للتذكية فيظهر بها جلده، هذا اذا كان بالآلة الجمادية، و أما الحيوانية (ككلب الصيد) ففيها تأمل.

(مسألة ٦) ذكاة السمك إما بإخراجه من الماء حيا أو بأخذه بعد خروجه منه قبل موته، سواء كان ذلك باليد أو بالآلة و نحوها، و لا- يعتبر فيها التسمية، كما لا يعتبر في صائده الاسلام و لا موته خارج الماء بنفسه، فلو قطعه قبل أن يموت و مات بذلك أو غيره حلّ أكله، بل لا يعتبر في حلّه الموت.

(مسألة ٧) ذكاة الجراد أخذه حيا، و لا يعتبر فيه التسمية و الاسلام، و لا يحل منه ما لم يستقل بالطيران، و هو المسمّى بالديبي على وزن «عصا»- و هو الجراد اذا تحرك و لم تنبت بعد أجنحته.

## الذباحة

(مسألة ١) يشترط في الذابح أن يكون مسلما أو بحكمه كالمتولد منه، فتحل ذبيحة جميع فرق المسلمين عدا النواصب، و لا

يشترط فيه البلوغ و الذكورة.

(مسألة ٢) لا يجوز الذبح بغير الحديد مع الاختيار نعم لو لم يوجد الحديد و خيف فوت الذبيحة بتأخير ذبحها أو اضطر إليه جاز بكل

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٦

ما يفري أعضاء الذبح، و في وقوع الذكاة بالسن و الظفر مع الضرورة اشكال.

(مسألة ٣) الواجب في الذبح قطع تمام الأعضاء الأربعة:

الحلقوم و هو مجرى النفس، و المرئ، و هو مجرى الطعام و الشراب، و الودجان: و هما العرقان الغليظان المحيطان بالحلقوم أو المرئ فلا يكفي شقهما من دون القطع، و اللازم وقوعه تحت العقدة المسماة بالجوزة و جعلها في الرأس ليقطع الأوداج الأربعة بتمامها، و المناطق قطع الأوداج الأربعة من القدام متتابعاً قبل زهوق الروح، مستقبلاً القبلة بالذبيحة حال الذبح.

(مسألة ٤) لو نسي الاستقبال أو تركه جهلاً أو خطأ في القبلة أو في العمل لم تحرم، و لا يعتبر استقبال الذابح على الأقوى و ان كان أحوط و أولى.

(مسألة ٥) يشترط في حلية المذبوح التسمية من الذابح بأن يذكر اسم الله عليه حين الذبح، فلو أخل بها عمداً حرمت و إن كان نسياناً لم تحرم، و إلحاق الجهل بالحكم بالعمد أظهر، و المعتبر هو كون التسمية بعنوان كونها على الذبيحة، فلا تجزى لغرض آخر.

(مسألة ٦) و يشترط صدور حركة من الذبيحة بعد تمامية الذبح و لو كانت يسيرة، سواء خرج منها الدم المعتاد أم لا، و في الاكتفاء بخروج الدم المعتاد من دون تحرك وجهه، لكن لا- ينبغي ترك الاحتياط، هذا كله فيما لم يعلم حياته، و أما إذا علم حياته بخروج الدم فيكتفى به بلا اشكال.

(مسألة ٧) تمتاز الإبل من بين البهائم بكون تذكيته بالنحر، كما ان غيرها يختص بالذبح، فلو ذبحت الإبل أو نحر غيرها كانت ميتة، و كيفية النحر و محله أن يدخل سكيناً أو رمحاً و نحوهما من الآلات الحادة الحديدية في لبتة، و هي المحل المنخفض الواقع بين أصل

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٧

العنق و الصدر، و يشترط فيه كل ما يشترط في التذكية بالذبح.

(مسألة ٨) كل ما يتعذر ذبحه و نحره إما لاستعصائه أو لوقوعه في موضع لا يتمكن من الوصول الى ذكاته جاز أن يعقره بسيف و نحوه مما يجرحه و يقتله و يحل أكله، نعم تجب مراعاة سائر شرائط الذبح.

(مسألة ٩) لو أخرج الجنين أو خرج ميتاً من بطن أمه المذكاة حل أكله، و كانت تذكيته بتذكية أمه، لكن بشرط كونه تام الخلقة و قد أشعر أو أوبر.

## الأطعمة و الأشربة

### الحيوان

(مسألة ١) لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك و الطير في الجملة و لا يؤكل من السمك إلا ما كان له فلس و قشور بالأصل و إن لم تبق و زالت بالعارض، و بيض السمك يتبعه.

(مسألة ٢) البهائم البرية من الحيوان صنفان: أليفة وحشية، أما الأليفة فيحل منها جميع أصناف الغنم و البقر و الإبل، و يكره الخيل و البغال و الحمير، و أما الوحشية فيحل منها الطباء و الغزلان و البقر و الكباش الجبلية و اليعفور و الحمير الوحشية، و تحرم منها السباع، و هي ما كان مفترسا و له ظفر و ناب، و كذا يحرم الأرنب و الحشرات كلها، و المسوخ كالفيل و القرده و غيرها.

(مسألة ٣) يحل من الطير الحمام بجميع اصنافه، و الدراج و القبيج و القطا و الطيهوج و البط و الكروان و الحبارى و الكركى و الدجاج بجميع أقسامه، و العصفور بجميع أنواعه و منه البلبل، و يحرم الخفاش و الطاوس و كل ذى مخلب و الأحوط الاجتتاب عن الغراب بجميع

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٨

أصنافه، بل الحرمة لا تخلو من قوة.

(مسألة ٤) يميز محلل الطير عن محرّمه بأمرين جعل كل منهما فى الشرع علامة فيما لم ينص على حليته أو حرمة، أولهما أن كل ما كان صفيفه- و هو بسط جناحيه عند الطيران- أكثر من دفيفه- و هو تحريكهما عنده- فهو حرام. و ما كان بالعكس حلال.

ثانيهما الحوصلة و القانصة و الصيصية، فما كان فيه أحد هذه الثلاثة فهو حلال، و ما لم يكن فيه شيء منها فهو حرام، و الحوصلة ما يجتمع فيه الحب و غيره عند الحلق، و القانصة قطعة صلبة تجتمع فيها الحصة الدقاق التي يأكلها الطير، و الصيصية هي الشوكة التي فى رجل الطير، و لا فرق فيما ذكر بين طير الماء و غيره.

(مسألة ٥) يحرم من الحيوان المحلل ما يكون جلالا، و هو أن يتغذى الحيوان عذرة الانسان بحيث يصدق عليه أنها غذاؤه، و تزول حرمة الجلال بالاستبراء بترك التغذى بالعذرة و التغذى بغيرها مدة هي أربعون يوما فى الإبل، و عشرون يوما فى البقر و الأحوط ثلاثون، و فى الغنم عشرة أيام، و فى البط خمسة أيام و فى الدجاج ثلاثة أيام، و فى السمك يوم و ليلة و فى غير ما ذكر: المدار زوال اسم الجلل.

(مسألة ٦) مما يوجب حرمة الحيوان المحلل بالاصل أن يطأه الانسان قبلا أو دبرا و ان لم ينزل، فيحرم بذلك لحمه و لحم نسله المتجدد بعد الوطء أيضا على الأقوى فى نسل الأنثى و على الاحوط فى نسل الذكر، و كذا لبنهما و صوفهما و شعرهما و الظاهر اختصاص الحكم بالبهيمة.

(مسألة ٧) لو شرب الحيوان المحلل الخمر حتى سكر و ذبح فى تلك الحالة يؤكل لحمه، لكن بعد غسله على الاحوط و لا يؤكل ما فى

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٨٩

جوفه من الأمعاء و القلب و الكبد و غيرها و إن غسل.

(مسألة ٨) يحرم من الحيوان المحلل أربعة عشر شيئا: الدم و الروث و الطحال و القضيب و الفرج- ظاهره و باطنه- و الأنتيان و المثانة و المرارة و النخاع و الغدد و المشيمة، و يجب الاحتياط عن قرينه الذى يخرج معه، و العلباوان، و هما عصبتان عريضتان صفراوان ممتدتان على الظهر من الرقبة الى الذنب، و خرزة الدماغ، و هي حبة فى وسط الدماغ بقدر الحمصة، و الحدقة، و هي الجهة الناظرة من العين لا العين كلها.

(مسألة ١) يحرم تناول الاعيان النجسة و المتنجسة، و كل ما يضر بالبدن مهلكا كان أو غير مهلك فيما يوجب النقص بل مطلقا على الأحوط، و كذا يحرم أكل الطين، و المدر.

(مسألة ٢) حرمة الخمر ضرورة من ضرورات الدين بحيث يكون مستحله فى زمرة الكافرين مع الالتفات الى لازمه أى تكذيب النبى صلى الله عليه و آله و سلم، و يلحق بالخمير كل مسكر، جامدا كان أو مائعا، و كذا يحرم عصير العنب إذا نش و غلى بنفسه أو غلى بالنار قبل ذهاب ثلثيه و كذا يحرم الفقاع (البيرة) و ان لم يسكر.

(مسألة ٣) الظاهر أن الماء الذى فى جوف حبة العنب بحكم عصيره، فيحرم إذا غلى.

(مسألة ٤) يحرم أكل مال الغير إلّا بإذنه، و يجوز أن يأكل الانسان و لو مع عدم الضرورة من بيوت الآباء و الأمهات و الأولاد و الإخوان و الأخوات و الأعمام و الأخوال و الخالات و الأصدقاء و كذا الزوجة من بيت زوجها، و إنما يجوز الأكل فيما اذا لم يعلم كراهة

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٠

صاحب البيت، و الأحوط الاقتصار على ما هو المعتاد أكله.

(مسألة ٥) يجوز التداوى لمعالجة الأمراض بكل محرّم إذا انحصر العلاج به حتى الخمر بشرط العلم بكون المرض قابلا للعلاج. و العلم بأن تركه يؤدى الى الهلاك أو الى ما يدانيه، و العلم بانحصار العلاج بها، فلا تخفى شدة أمر الخمر، فلا يبادر الى تناولها و المعالجة بها إلّا إذا رأى من نفسه الهلاك أو نحوه لو ترك التداوى بها.

## الغصب

و هو الاستيلاء على ما للغير من مال و حق عدوانا، و هو من أفحش الظلم و قد تطابق العقل و النقل كتابا و سنة إجماعا على حرمة.

(مسألة ١) للغصب حكمان تكليفيان، و هما الحرمة و وجوب الرد الى المغصوب منه أو وليه، و حكم وضعى، و هو الضمان بمعنى كون المغصوب على عهدة الغاصب، و كون تلفه و خسارته عليه و انه اذا تلف يجب عليه دفع بدله، و لا يجرى ضمان اليد فى غصب الحقوق.

(مسألة ٢) لو استولى على حر فحبسه لم يتحقق الغصب لا بالنسبة الى عينه و لا بالنسبة الى منفعته، و ان أثم بذلك و ظلمه، فليس عليه ضمان، نعم لو استوفى منه منفعة لزمته أجرته، أو تلف بتسبب منه ضمنه.

(مسألة ٣) استيلاء الغاصب على المغصوب يختلف باختلاف المغصوبات، و الميزان صيرورة الشىء تحت يد الغاصب عدوانا، ففى غير المنقول يكفى فى غصب الدار والد كان و نحوهما أن يسكنها أو يسكن غيره فيها بعد ازعاج المالك عنها و أما غصب المنافع فانما هو بانتزاع العين ذات المنفعة من مالكة عدوانا.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩١

(مسألة ٤) لو اشترك اثنان فى الغصب ضمن كل منهما بنسبة الاستيلاء ان نصفا فنصف، و هكذا.

(مسألة ٥) لو كان فى الرد الى المالك مثنوئ، بل و لو استلزم رده الضرر عليه و جب، كما أنه يجب عليه مع رد العين بدل ما كانت لها من المنفعة فى تلك المدة ان كانت لها منفعة سواء استوفاه أم لا، نعم المدار المنفعة المتعارفة بالنسبة الى تلك العين و لا ينظر الى مجرد قابليتها لبعض المنافع الأخرى. و لو فرض تعدد المتعارف منها فان لم يتفاوت بدلها ضمن ذلك البدل و إلّا ضمن الأعلى أيضا.

(مسألة ٦) لو كان المغصوب باقيا لكن نزلت قيمته السوقية رده و لم يضمن نقصان القيمة ما لم يكن ذلك بسبب نقصان فى العين، و إلّا و جب عليه أرش النقصان.

(مسألة ٧) لو تلف المغصوب أو ما بحكمه كالمقبوض بالعقد الفاسد ضمنه بمثله ان كان مثليا و بقيمته ان كان قيميا، و تعيين المثلى و القيمى موكول الى العرف، و الظاهر أن المصنوعات بالمكائن مثليات أو بحكمها.

(مسألة ٨) لو تعذر المثل فى المثلى ضمن قيمته و إن تفاوتت قيمته بحسب الأزمنة، فالمدار قيمة يوم الدفع، و يتحقق التعذر بفقدانه فى البلد و ما حوله مما ينقل منها إليه عادة، و لو سقط المثل عن المالىة من جهة الزمان و المكان فالظاهر أنه ليس للغاصب إلزام المالك بأخذ المثل، و الأحوط التصالح.

(مسألة ٩) لو تعاقبت الأيدى الغاصبة على عين ثم تلفت ضمن الجميع، فللمالك أن يرجع ببدل ماله من المثل او القيمة على كل واحد منهم و على اكثر من واحد بالتوزيع، و أما حكم بعضهم مع بعض فالغاصب الأخير الذى تلف المال عنده عليه قرار الضمان بمعنى أنه لو

زبدت الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٢

رجع عليه المالك و غرمه لم يرجع هو على غيره بما غرمه و أما غيره فلو رجع المالك على واحد منهم فله أن يرجع على الأخير الذى تلف المال عنده، كما أن لكل منهم الرجوع على تاليه.

(مسألة ١٠) لو حصلت فى المغصوب صفة فزادت قيمته ثم زالت فنقصت ثم حصلت فيه صفة أخرى زادت بها قيمته لا يزول ضمان الزيادة الاولى و لا ينجر نقصانها بالزيادة الثانية.

## اللقطة

### لقطة الحيوان

(مسألة ١) اذا وجد الحيوان فى العمران لا يجوز أخذه، فمن أخذه ضمنه، و يجب عليه حفظه من التلف و الانفاق عليه بما يلزم، و ليس له الرجوع على صاحبه بما أنفق، نعم ان كان شاء حبسها ثلاثة أيام، فان لم يأت صاحبها باعها و تصدق بثمنها، و الظاهر ضمانها لو جاء صاحبها و لم يرض بالتصدق و لا يبعد جواز حفظها لصاحبها أو دفعها الى الحاكم الشرعى أيضا.

(مسألة ٢) بعد ما أخذ الحيوان فى العمران و صار تحت يده يجب عليه البحث عن صاحبه، فاذا يئس من صاحبه تصدق به أو بثمنه كغيره من مجهول المالك.

(مسألة ٣) ما يدخل فى دار الانسان من الحيوان كالدجاج و الحمام مما لم يعرف صاحبه؛ الظاهر خروجه عن عنوان اللقطة، بل هو داخل فى عنوان مجهول المالك، فيبحث عن صاحبه، و عند اليأس منه يتصدق به، و البحث اللازم هو المتعارف فى أمثال ذلك.

(مسألة ٤) ما يوجد من الحيوان فى غير العمران ان كان مما يحفظ نفسه بحسب العادة لا يجوز أخذه و وضع اليد عليه، و ان كان زبدت الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٣

مما تغلب عليه صغار السباع عرفه على الاحوط فى المكان الذى عثر عليه و حواليه إن كان فيه أحد، فان عرف صاحبه رده إليه، و إلّا كان له تملكه و بيعه و أكله مع الضمان، كما أن له إبقاؤه و حفظه لمالكه، و لا ضمان عليه.

(مسألة ٥) إذا عثر على حيوان فى غير العمران و لم يدر أن صاحبه قد تركه أو لم يتركه بل أضاعه أو شرد منه فان كان مثل

البعير لم يجز أخذه و تملكه إلا إذا كان غير صحيح و لم يكن فى ماء و كلاً، و إن كان مثل الشاة جاز أخذه مطلقاً.

## لقطة غير الحيوان

(مسألة ١) يعتبر فى هذا النوع الضياع من المالك، فلا بد فى ترتب أحكامها من إحراز الضياع، كما أنه يعتبر فى صدق اللقطة الأخذ و الالتقاط، فالدفع بالرجل أو اليد من غير أخذ لا يكفى و لا يصير بذلك لقطة.

(مسألة ٢) كل مال غير الحيوان أحرز ضياعه يجوز أخذه و التقاطه على كراهة، فان كانت قيمة اللقطة دون الدرهم - (٢/٤٢٠) - غراماً فضةً) جاز تملكها فى الحال من دون تعريف و فحص عن مالكةا، و لا يملكها قهراً بدون قصد التملك على الأقوى، فان جاء مالكةا بعد ما التقطها دفعها إليه مع بقائها و ان تملكها على الأحوط لو لم يكن الأقوى، و ان كانت تالفه لم يضمنها إن كان بعد التملك، و كذا قبله ان تلفت من غير تفريط منه، و ان كانت قيمتها درهماً أو أزيد وجب عليه تعريفها و البحث عن صاحبها، فان لم يظفر به فان كانت لقطة الحرم تخير بين أمرين: التصديق بها مع الضمان، أو إبقائها و حفظها لمالكةا بلا ضمان، و ليس له تملكها، و ان كانت لقطة غير الحرم تخير بين أمور ثلاثة:

تملكها، و التصديق بها مع الضمان فيهما، و ابقاؤها من غير ضمان.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٤

(مسألة ٣) يجب التعريف فيما كان درهماً فأكثر فوراً على الأحوط، نعم لا يجوز التسامح و الإهمال فيه، فلو أخره كذلك عصي إلّا مع العذر، و لا يسقط التعريف على أى حال.

(مسألة ٤) مدة التعريف الواجب سنة كاملة، و لا يشترط فيها التوالى، فان عرفها ثلاثة شهور فى سنة ثم ترك التعريف بالمرّة ثم عرفها فى سنة أخرى ثلاثة شهور و هكذا الى أن كمل مقدار السنة كفى، و لا يعتبر فيه مباشرة الملتقط، و يسقط التعريف فيما اذا حصل له اليأس قبل تمام السنة، و تخير بين التملك و التصديق بها مع الضمان فيهما.

(مسألة ٥) محل التعريف مجامع الناس كالأسواق و المشاهد و محل إقامة الجماعات و ان كره ذلك فى المساجد، و يجب أن يكون التعريف فى موضع الالتقاط مع احتمال وجود صاحب اللقطة فيه، و كيفية التعريف أن يقول المنادى: من ضاع له كذا و كذا؟، و يجوز أن يقول:

من ضاع له شيء أو مال؟ أو نحو ذلك.

(مسألة ٦) اذا ادعى أحد ضياع ماله سئل عن خصوصياته و صفاته و علاماته و أمور يبعد اطلاع غير المالك عليها فان توافقت مع ما ذكر فقدتم التعريف و يسلم المال إليه.

(مسألة ٧) ان وجد المالك و قد تملكه الملتقط بعد التعريف فان كانت العين باقية أخذها و ليس له الزام الملتقط بدفع البدل، و ان كانت تالفه أو منتقلة الى الغير أخذ بدلها من الملتقط، و ان وجد بعد ما تصدق بها فليس له أن يرجع الى العين و ان كانت موجودة، و انما له أن يرجع على الملتقط و يأخذ منه بدل ماله ان لم يرض بالتصدق.

(مسألة ٨) لو وجد مالاً فى دار معمورة يسكنها الغير سواء كانت ملكاً له أو لا عرفه الساكن، فإن ادعى ملكيته فهو له، و لو قال: لا- أدرى ففى جريان الحكم إشكال، و لو سلبه عن نفسه فالأحوط إجراء حكم اللقطة عليه، و أحوط منه إجراء حكم مجهول

المالك، فيتصدق به بعد

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٥

اليأس؛ عن المالك.

(مسألة ٩) لا- يجب دفع اللقطة الى من يدعيها إلما مع العلم أو البينة و ان وصفها بصفات و علامات لا يطلع عليها غير المالك غالبا، نعم لو تبرع بالدفع فيما لم يقطع لم يمنع و ان امتنع لم يجبر.

## النكاح

### إشارة

و هو من المستحبات الاكيدة، و قد ورد فى الروايات الحث عليه و الذم على تركه بما لا يحصى، حتى ورد فى بعضها أن أكثر أهل النار العزاب، و لا ينبغي أن يمنع عنه بعد ما وعد الله عز و جل بالإغناء و السعة، و مما ينبغي أن يهتم به الانسان النظر الى صفات من يريد الزواج منها و لا يقتصر على المال و الجمال، بل يختار من كانت واجدة لصفات شريفة صالحة. و يستحب التعجيل فى تزويج البنت كما أنه يستحب السعى فى التزويج بالتوسط فيه و إرضاء الطرفين.

(مسألة ١) لا- يجوز وطء الزوجة قبل إكمال تسع سنين دواما كان النكاح أو منقطعاً، و لا يجوز أيضا ترك وطء الزوجة البالغة أكثر من أربعة أشهر إلما بإذنها حتى المنقطعة على الأقوى، كما أن الأقوى جواز العزل بدون اذنها أيضا، و عدم وجوب دية النطفة عليه و ان قلنا بالحرمة.

(مسألة ٢) يجوز لكل من الزوج و الزوجة النظر الى جسد الآخر ظاهره و باطنه حتى العورة، و كذا مسه مع التلذذ و بدونه.

(مسألة ٣) يجوز للرجل أن ينظر الى جسد محارمه ما عدا العورة اذا لم يكن مع تلذذ و ريبه، و المراد من المحارم من يحرم عليه نكاحهن من جهة النسب أو الرضاع، أو المصاهرة.

(مسألة ٤) لا إشكال فى عدم جواز نظر الرجل الى ما عدا الوجه و الكفين من المرأة الأجنبية سواء كان فيه تلذذ و ريبه أم لا، و كذا الوجه و الكفان إذا كان بتلذذ و ريبه، و أما بدونهما فلا ينبغي

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٦

ترك الاحتياط، و لا يجوز للمرأة النظر الى الأجنبي كالعكس، و الأقرب استثناء الوجه و الكفين.

(مسألة ٥) كما يحرم على الرجل النظر الى الأجنبية، يجب عليها التستر من الأجنب، و لا- يجب على الرجال التستر و إن كان يحرم على النساء النظر إليهم عدا ما استثنى. و إذا علموا بأن النساء يتعمدن النظر إليهم فالأحوط التستر منهن و إن كان الأقوى عدم وجوبه.

(مسألة ٦) يجوز لمن يريد الزواج من امرأة أن ينظر إليها بشرط أن لا يكون بقصد التلذذ و إن علم أنه يحصل بسبب النظر قهرا، و بشرط أن يحتمل حصول زيادة بصيرة بها، و أن يجوز زواجه منها فعلا، و أن يحتمل التوافق على الزواج، و الأحوط لو لم يكن الأقوى الاقتصار على ما اذا كان قاصدا الزواج من المنظورة بالخصوص، فلا يعم الحكم ما إذا كان قاصدا لمطلق الزواج و كان بصدد تعيين الزوجة بهذا الاختيار.

## عقد النكاح

النكاح على قسمين دائم و منقطع و كل منهما يحتاج الى عقد مشتمل على إيجاب و قبول لفظيين دالين على إنشاء المعنى المقصود و الرضا به، دلالة معتبرة عند أهل المحاوره، و يجوز بغير اللفظ العربى مع العجز عنه، و أما مع عدم العجز فالأحوط كونه باللفظ العربى كما أن الأحوط أن يكون الإيجاب فى الدائم بأحد لفظى أنكحت أو زوجت و إن جاز بلفظ متعت مع

القرينة.

(مسألة ١) الأحوط أن يكون الإيجاب من طرف الزوجة و القبول من طرف الزوج، و كذا الأحوط تقديم الأول على الثاني، و إن كان الأظهر جواز العكس إذا لم يكن القبول بلفظ قبلت و أشباهه.

(مسألة ٢) عقد النكاح قد يقع بين الزوج و الزوجة و بمباشرتهما، فبعد التناول و الاتفاق و تعيين المهر تقول الزوجة مخاطبة الزوج:

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٧

أنكحتك نفسي أو أنكحت نفسي منك أولك على المهر المعلوم، فيقول الزوج بغير فصل معتد به: قبلت النكاح لنفسي على المهر المعلوم، أو هكذا، و مثله ما لو كان بصيغته زوجت، و قد يقع بين و كيليهما، فيقول و كيل مخاطبا و كيل الزوج: أنكحت موكلتي فلانة، موكلك فلانا أو من موكلك أو لموكلك فلان على المهر المعلوم، فيقول و كيل الزوج: قبلت النكاح لموكلتي على المهر المعلوم، أو هكذا، و مثله لفظ التزويج.

(مسألة ٣) يعتبر في العقد قصد مضمونه و هو متوقف على فهم معنى اللفظ و لو بنحو الاجمال، نعم لا- يعتبر العلم بالقواعد العربية، و كذا يعتبر قصد الإنشاء بأن يكون الموجب قاصدا لإيقاع النكاح و الزواج لا الإخبار و الحكاية، و كذا القابل بقبوله منشئا لقبول ما أوقعه الموجب، و يشترط أيضا التنجيز، كما أنه يشترط في العاقد المجري للصيغة البلوغ و العقل و القصد و الاختيار، و الأحوط عدم العبرة بعبارة الصبي هاهنا.

(مسألة ٤) يشترط في صحة العقد مضافا الى ما ذكر تعيين الزوجين على وجه يمتازان عن غيرهما بالاسم أو بالإشارة أو الوصف الموجب لذلك.

(مسألة ٥) الأقوى جواز تولى شخص واحد طرفي العقد بأن يكون موجبا و قابلا من الطرفين، سواء كان أصالة من طرف و وكالة من آخر، أو ولاية من الطرفين، أو وكالة عنهما، أو بالاختلاف و ان كان الأحوط الأولى مع الامكان تولى شخصين لذلك، خصوصا في تولى الزوج طرفي العقد في عقد الانقطاع، فانه لا يخلو من اشكال، فلا ينبغي فيه ترك الاحتياط.

(مسألة ٦) اذا ادعت امرأة أنها خلية (لا زوج لها) فتزوجها رجل ثم ادعت بعد ذلك أنها كانت ذات بعل لم تسمع دعواها، نعم لو

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٨

أقامت البينة على ذلك فرق بينهما.

## أولياء العقد

(مسألة ١) للأب و الجد من طرف الأب بمعنى أب الأب فصاعدا ولاية على الصغير و الصغيرة و المجنون المتصل جنونه بالبلوغ، و كذا المنفصل عنه على الظاهر، و ليس لهما ولاية على البالغ الرشيد، و لا على البالغة الرشيدة إذا كانت ثيبه، و أما إذا كانت بكرافيه أقوال و الأحوط الاستئذان منهما، نعم لا إشكال في سقوط اعتبار إذنهما إن منعها عن التزويج بمن هو كفؤ لها شرعا و عرفا مع رغبتها.

(مسألة ٢) لو زوج الولي الصغيرة بدون مهر المثل، أو زوج الصغير بأزيد منه، فان كانت هناك مصلحة تقتضي ذلك صح العقد و المهر و لزما، و ان كانت المصلحة في نفس التزويج دون المهر فالأقوى صحة العقد و لزومه، و بطلان المهر بمعنى عدم نفوذه و توقفه على الإجازة بعد البلوغ، فان لم يجوز رجوع الى مهر المثل.



(مسألة ٣) العقد الصادر من غير الوكيل و الولي - المسمّى بالفضولي - يصح مع الإجازة، نعم فيما لم يكن المعقود له ممن يصح منه العقد لنفسه بأن كان صغيراً، وإنما يصح بإجازة وليه في زمان قصوره، أو إجازته بنفسه بعد كماله.

(مسألة ٤) إذا ردّ المعقود أو المعقوده العقد الواقع فضولياً صار العقد كأنه لم يقع، سواء كان العقد فضولياً من الطرفين أو من طرف واحد.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ١٩٩

## أسباب التحريم

### النسب

تحرم بالنسب سبعة أصناف من النساء على سبعة أصناف من الرجال:

١- الأم بما يشمل الجدات عاليات و دانيات للأب كَنّ أو للأم.

٢- البنت بما يشمل الحفيدة و لو بواسطة أو وسائط.

٣- الأخت للأب كانت أو للأم أو لهما.

٤- بنت الأخ، سواء كان الأخ للأب أو للأم أو لهما، و هي كل امرأة تنتمي بالولادة إلى أخيه بلا واسطة أو معها كبت بنت الأخ.

٥- بنت الأخت، على النحو الذي ذكر في بنت الأخ. أو بنت ابن الأخ.

٦- العمّة، و هي أخت أبيه للأب أو للأم أو لهما، و المراد بها ما تشمل العاليات، أعني عمّة الأب و عمّة الأم و عمّة الجد و الجدة و هكذا.

٧- الخالة، و هي أخت أمه، و تشمل العاليات على النحو المذكور في العمّة.

(مسألة ١) النسب إما شرعي، و هو ما كان بسبب وطء حلال ذاتا بسبب شرعي، و إما غير شرعي، و هو ما حصل بالسفاح و الزنا، فموضوع حرمة النكاح أعم، فيعم غير الشرعي.

### الرضاع

انتشار الحرمة بالرضاع يتوقف على شروط:

الاول- أن يكون اللبن حاصلًا من وطء جائز شرعا بسبب شرعي، و يلحق به وطء الشبهة على الاقوى.

الثاني- أن يكون شرب اللبن بالامتصاص من الثدي.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٠

الثالث- أن تكون المرضعة حيّة.

الرابع- أن يكون المرتضع في أثناء الحولين و قبل استكمالهما و هما أربعة و عشرون شهرا هلاليا من حين الولادة.

الخامس- بلوغ الرضاع حدا معيناً، و الظاهر أن الأصل فيه هو أن يرتضع بمقدار نبت اللحم و شد العظم، و أما التقدير فبالارضاع يوما و ليلة مع اتصالهما، أو بالإرضاع منها خمس عشرة رضعة كاملة، فهما إمارتان على ما ذكر، لكن لا يترك الاحتياط لو

فرض حصول أحدهما دونه، فلو اختل أحد تلك الشرائط لم تنتشر الحرمة.

(مسألة ١) إذا تحقق الرضاع الجامع للشرائط صار الفحل (زوج المرضع) و المرضعة أبا و أما للمرضع، و هكذا سائر الأصول و الفروع و الحواشي، و كل عنوان نسبي محرّم من العناوين السبعة المتقدمة إذا تحقق مثله في الرضاع يكون محرّما.

(مسألة ٢) يشترط في حصول الأخوة الرضاعية بين المرتضعين اتحاد الفحل، و يتفرع على ذلك مراعاة هذا الشرط في العمومة و الخؤولة الحاصلتين بالرضاع أيضا، فلو تراضع أبوك أو أمك مع صبيّة من امرأة، فإن اتحد الفحل كانت الصبيّة عمّتك أو خالتك من الرضاعة بخلاف ما إذا لم يتحد.

(مسألة ٣) الرضاع المحرّم كما يمنع من النكاح لو كان سابقا يبطله لو حصل لاحقا.

(مسألة ٤) لو شك في وقوع الرضاع أو في حصول بعض شروطه من الكمية أو الكيفية بنى على عدم تحققه، نعم يشكل فيما لو علم بوقوع الرضاع بشروطه و لم يعلم بوقوعه في الحولين أو بعدهما و علم تاريخ الرضاع و جهل تاريخ ولادة المرتضع فحينئذ لا يترك الاحتياط.

(مسألة ٥) يستحب أن يختار لرضاع الأولاد، المسلمة العاقلة العفيفة الوضيئة ذات الأوصاف الحسنه، فإنّ اللبن تأثيرا تاما في المرتضع،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠١

كما يشهد به الاختبار و نطقت به الأخبار و الآثار.

## المصاهرة و ما يلحق بها

المصاهرة- هي علاقة بين أحد الزوجين مع أقرباء الآخر- موجبة لحرمة النكاح عينا أو جمعا على تفصيل يأتي.

(مسألة ١) تحرم معقودة الأب على ابنه و بالعكس فصاعدا في الأول (أى أبو الأب و هكذا صاعدا) و نازلا في الثاني (أى ابن الابن و هكذا نازلا) حرمة دائمية، سواء كان العقد دائما أو انقطاعيا و سواء دخل العاقد بالمعقودة أم لا، و سواء كان الأب و الابن نسبيين أو رضاعيين.

(مسألة ٢) لو عقد على امرأة حرمت عليه أمها و إن علت- أى أم أمها و جدّتها و هكذا- نسبا أو رضاعا، دائميا أو منقطعا، دخل بها أم لا، نعم الاحوط في العقد على الصغيرة عقدا منقطعا أن تكون بالغه الى حد تقبل الاستمتاع و التلذذ بها، أو يدخل في المدة بلوغها الى هذا الحد، فما تعارف من إيقاع العقد المنقطع ساعة أو ساعتين على الصغيرة الرضعية أو ما يقرب من ذلك، قاصدين بذلك محرمية أمها على المعقود له لا يخلو من إشكال، و إن كان لا يخلو من قرب، لكن لو عقد كذلك فلا ينبغي ترك الاحتياط بترتب آثار كلّ من المصاهرة من جهه، و عدم المحرمية من جهه أخرى، لو قصد تحقق الزوجية و لو بداعى بعض الآثار كالمحرمية.

(مسألة ٣) لو عقد على امرأة حرمت عليه بنتها و إن نزلت إذا دخل بالأم سواء كانت بنت الزوجه موجودة في زمان زوجية الأم أو تولدت بعد خروجها عن الزوجية.

(مسألة ٤) لو زنى بامرأة حرمت على أبي الزانى، و حرمت على الزانى أم المزنيّ بها و بنتها على الأحوط، و كذلك الموطوءة بالشبهه،

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٢

نعم الزنا الطارئ على العقد لا يوجب الحرمة، فلو شك في سبقه على العقد بنى على صحته.

(مسألة ٥) لا- يجوز نكاح بنت الأخ على عمتها و بنت الأخت على خالتها إلّا بإذنهما، من غير فرق بين كون النكاحين دائمين أو منقطعين أو مختلفين، و لا فرق في العمّة و الخالّة بين الدنيا منهما و العليا، كما أنه لا فرق بين النسبيتين منهما و الرضاعيتين.

(مسألة ٦) لو طلق العمّة أو الخالّة فإن كان بائنا صح العقد على بنتي الأخ و الأخت لهما بمجرد الطلاق، و إن كان رجعيًا لم يجز بلا إذن منهما إلّا بعد انقضاء العدة.

(مسألة ٧) لا يجوز الجمع في النكاح بين الأختين نسبيتين أو رضاعيتين دائما أو منقطعا أو بالاختلاف، فيبطل العقد الثاني منهما، و الظاهر جريان حكم تحريم الجمع فيما اذا كانت الأختان كلتاهما أو إحداهما من زنا.

(مسألة ٨) لو زنى بامرأة في العدة الرجعية حرمت عليه مؤبدا كذات البعل، دون البائنة و من في عده الوفاء، و كذا تحرم مؤبدا أم الموطوء على الفاعل، و كذا اخته و بنته، و لا تحرم على المفعول أم الفاعل و بنته و أخته، نعم لو كان اللواط طارئا على العقد لم يوجب التحريم و لا بطلان النكاح، و يكفي في الحرمة فيما يحرم إدخال بعض الحشفة.

### سائر أسباب التحريم

(مسألة ١) لو طلق الرجل زوجته الحرة ثلاث طلاقات لم يتخلل بينها نكاح رجل آخر حرمت عليه، و لا يجوز له نكاحها حتى تنكح زوجا غيره بالشروط الآتية في كتاب الطلاق و لو طلقها تسعا للعدة بتخلل زوجين محللين في البين حرمت عليه أبدا.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٣

(مسألة ٢) لا يجوز للمسلمة أن تنكح الكافر دواما و انقطاعا، و كذا لا يجوز للمسلم الزواج من غير الكتابية من أصناف الكفار و لا المرتدة، و أما الكتابية من اليهودية و النصرانية فالأقوى جواز نكاحها منقطعا، و أما في الدائم فالأحوط المنع و الأقوى حرمة نكاح المجوسية.

(مسألة ٣) لو ارتد أحد الزوجين أو ارتدا معا قبل الدخول وقع الانفساخ في الحال، و كذا بعد الدخول إذا كان الارتداد من الزوج و كان عن فطرة، و أما إن كان ارتداده عن ملّة أو كان الارتداد من الزوجة مطلقا وقف الفسخ على انقضاء العدة، فان رجع أو رجعت قبله كانت زوجته، و إلّا انكشف أنها بانّت منه عند الارتداد، و العدة في ارتداد الزوج عن فطرة كالوفاء، و في غيره كالطلاق.

(مسألة ٤) لا يجوز للمؤمنة أن تنكح الناصب المعلن بعداوة أهل البيت عليهم السلام و لا الغالي المعتقد بألوهيتهم أو نبوتهم، و كذا لا يجوز للمؤمن أن ينكح الناصب و الغالية.

(مسألة ٥) مما يوجب الحرمة الأبدية الزواج حال الاحرام مع العلم بالحرمة دواما أو انقطاعا، سواء كان الإحرام لحج واجب أو مندوب، أو لعمرة واجبة أو مندوبة، لنفسه أو نيابة عن غيره.

### النكاح المنقطع

(مسألة ١) النكاح المنقطع - و يقال له: المتعة أيضا- كالزواج الدائم في أنه يحتاج الى عقد مشتمل على إيجاب و قبول لفظيين، و أنه لا يكفي فيه مجرد الرضا القلبي من الطرفين، و لا المعاطاة و لا الكتابة و لا الإشارة.

(مسألة ٢) ألفاظ الإيجاب في هذا العقد: تمتعت أو زوجت أو أنكحت، و القبول: كل لفظ دال على إنشاء الرضا بذلك، و لا بدّ في العقد من ذكر المهر، و يعتبر في المهر كونه مالا معينا معلوما، و كذا يشترط

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٤

فى صحه النكاح المنقطع ذكر الأجل.

(مسألة ٣) لو تم العقد بجميع شروطه و لم يدخل بها مع تمكينها حتى انقضت المدة استقر عليه تمام المهر، و البيونهُ فى المنقطع انما هى بانقضاء المدة أو بهبتها، و لا رجوع له بعد ذلك.

(مسألة ٤) لو نسى ذكر الأجل فى العقد أو تركه عمدا بطل متعهُ و انعقد دائما، فلو قدره بالمرّة أو مرّتين دون الزمان بطل متعهُ و انعقد دائما على إشكال، و الأحوط فيه إجراء الطلاق و تجديد النكاح لو أراد، و أحوط منه مع ذلك الصبر إلى انقضاء المدة المقدّرة بالمرّة أو مرّتين أو هبتها.

(مسألة ٥) لا يثبت بهذا العقد توارث بين الزوجين دون الأولاد فلا فرق بينهم و بين أولاد الدائمة فى جميع الحقوق، و تثبت العدة، و هى حيضتان تامتان لمن تحيض، و خمسة و أربعون يوما لغيرها.

### العيوب الموجبة لخيار الفسخ

(مسألة ١) لكل من الزوجين فسخ النكاح بجنون صاحبه فى الرجل مطلقا، سواء كان قبل العقد مع جهل المرأة به أو حدث بعده، نعم إذا كان حادثا بعد العقد و الوطء و لم يبلغ حدا لا يعرف أوقات الصلاة فيه تأمل، فلا يترك الاحتياط، أما فى المرأة ففيما إذا كان قبل العقد و لم يعلم الرجل به.

(مسألة ٢) الخصاء- و هو سلّ الخصيتين أو رضّهما- يوجب خيار الفسخ للمرأة مع سبقه على العقد و عدم علمها به و كذا الجب و هو قطع الذكر- بشرط أن لا يبقى منه ما يمكن معه الوطء و لو قدر الحشفة تفسخ به فيما إذا كان ذلك سابقا على العقد، و كذا العنز تفسخ به بشرط عجزه عن وطئها و وطء غيرها، و لو سبق عليه الوطء و لو مرّة لم يكن لها الفسخ.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٥

(مسألة ٣) يفسخ الرجل للبرص فى المرأة و الجذام و الإفضاء و القرن و لو لم يمنع عن الوطء إذا كان موجبا للتفر على الأظهر، و العرج البين و ان لم يبلغ حد الإقعاد، و العمى فيما إذا تبين وجود تلك العيوب قبل العقد.

(مسألة ٤) خيار الفسخ فى كلّ من الرجل و المرأة على الفور، فلو علم كل منهما بالعيوب فلم يبادر بالفسخ لزم العقد، و ليس الفسخ بطلاق، و يقع من دون اذن الحاكم، نعم فى العنز إذا لم تصبر المرأة لا بدّ من أن ترفع أمرها الى الحاكم الشرعى، فيؤجل سنه كاملة من حين المرافعة، فان لم يقدر على وطئها و لا على وطء غيرها فى تلك المدة كان لها الفسخ فورا.

(مسألة ٥) لو فسخ الرجل بأحد عيوب المرأة فان كان قبل الدخول فلا مهر لها، و ان كان بعده استقر عليه المهر المسمّى، و كذا الحال فى فسخ المرأة بعيب الرجل إلّا فى العنز، فإنها تستحق عليه نصف المهر المسمّى، نعم لو دلّست المرأة نفسها، أى وصفت نفسها بالصحة عن العيوب الموجبة لخيار الفسخ بحيث صار ذلك سببا لاغتراره و انخداعه، و تبين له بعد ذلك اتصافها بأحد العيوب المتقدمة و اختار الفسخ لم تستحق شيئا. و ان كان المدلّس غير الزوجة فهى و إن استحققت عليه تمام المهر بالدخول إلّا أنه بعد ما يدفعه إليها يرجع به على المدلّس، و يأخذه منه، و لو كان التدلّيس فى مطلق النقص فهو موجب للخيار فيما إذا كان عدم النقص أو وجود صفة الكمال المذكورين فى العقد بنحو الاشرط أو التقييد، أو أوقع العقد مبني على ما ذكر قبل العقد، فإذا اختار الفسخ و دفع المهر رجع به على المدلّس.

(مسألة ١) كل ما يملكه المسلم يصح جعله مهرا، بل الظاهر

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٦

صحة جعله حقا ماليا قابلا للنقل والانتقال كحق التحجير ونحوه، و يستحب أن لا يزيد على مهر السنّة، و هو خمسمائة درهم، و لا بدّ من تعيينه بما يخرج عن الإبهام.

(مسألة ٢) لو وقع العقد بلا مهر لم تستحق المرأة قبل الدخول شيئا إلّا إذا طلقها، فتستحق أن يعطيها شيئا بحسب حاله، و أما لو دخل بها استحققت عليه بسببه مهر أمثالها، و الأحوط التصالح في مهر المثل فيما زاد عن مهر السنّة.

(مسألة ٣) يجوز أن يذكر المهر في العقد في الجملة، و يفوض تقديره و تعيينه الى احد الزوجين، فيتعين ما يختار، الا اذا كان الاختيار بيد الزوجة، فانه لا يمضى حكمها فيما زاد على مهر السنّة.

(مسألة ٤) لو طلق قبل الدخول سقط نصف المهر المسمّى فيرجع عليها بالنصف لو أعطاهها تمام المهر، و لو مات أحد الزوجين قبل الدخول فالأقوى تنصيف المهر، و الأحوط الاولى التصالح خصوصا في موت الرجل.

(مسألة ٥) تملك المرأة المهر بنفس العقد و تستقر ملكية تمامه بالدخول بها.

### القسم و النشوز و الشقاق

لكل من الزوجين حقّ على صاحبه يجب عليه القيام به و ان كان حق الزوج أعظم، و من حقه عليها أن تطيعه و لا تعصيه و لا تخرج من بيتها إلّا بإذنه، و لو لعيادة والدها أو في عزائه.

و أما حقها عليه فهو أن يشبعها و يكسوها، و أن يغفر لها اذا جهلت، و لا يقبّح لها وجهها، و التفصيل موكول الى محله.

(مسألة ١) من كانت له زوجة واحدة ليس لها عليه حق المبيت عندها و المضاجعة معها، بل القدر اللازم أن لا يهجرها و لا يذرها

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٧

كالمعلّقة- لا هي ذات بعل و لا مطلّقة- نعم لها عليه حق المواقعة في كل أربعة أشهر مرة.

و أما اذا كان عنده اكثر من واحدة فان بات عند احدها و جب عليه أن يبيت عند غيرها أيضا

(مسألة ٢) تختص البكر أول عرسها بسبع ليال، و الثيب بثلاث، و يجوز تفضيلها بذلك، و لا يجب عليه أن يقضى تلك الليالي لنسائه القديمة.

(مسألة ٣) ليس للمتمتع بها حق المبيت و المضاجعة، كما انه لا قسمة للصغيرة و المجنونة و الناشزة، و تسقط القسمة بالسفر و ليس عليه القضاء.

(مسألة ٤) لو ظهرت من الزوجة أمارات النشوز و الطغيان بسبب تغير عاداتها معه بأن تجيبه بكلام خشن بعد ما كان بكلام لين، او تظهر عبوسا بعد أن كانت على خلاف ذلك، و نحو ذلك، يعظها، فان لم تسمع يتحقق النشوز لخروجها عن طاعته فيما يرجع الى الاستمتاع، فجاز له هجرها في المضجع، فلو أصرت عليه جاز له ضربها بما يؤمل معه رجوعها، فلا يجوز الزيادة عليه و اللازم ان يكون بقصد الإصلاح لا التشفى و الانتقام، و لو حصلت بالضرب جنائية و جب الغرم، و لا يجوز الضرب الشديد الموجب للاسوداد أو الاحمرار.

(مسألة ٥) قد يكون النشوز من قبل الزوج أيضا بتعديده عليها و عدم القيام بحقوقها الواجبة، فترفع أمرها الى الحاكم الشرعي بعد مطالبه حقها و وعظها اياه، فيأمره الحاكم بأداء الحقوق فإن نفع و إلّا عزّره بما يراه.

(مسألة ٦) لو وقع نشوز من الزوجين بحيث خيف الشقاق بينهما و انجرّ أمرهما إلى الحاكم بعث حكّمين، حكما من جانب الزوج و

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٨

حكما من جانب الزوجة للإصلاح، فيسعيان في أمرهما، فكلما استقر عليه رأيهما و حكما به نفذ على الزوجين، و يلزم عليهما الرضا به بشرط كونه سائغا، نعم لو اجتمعا على التفريق ليس لهما ذلك إلّا إذا شرطا عليهما حين بعثهما بأنهما إن شاء جمعا و إن شاء فرقا، و لا يكون التفريق إلّا بالطلاق عند اجتماع شرائطه.

## أحكام الأولاد و الولادة

(مسألة ١) إنما يلحق ما ولدته المرأة بزوجها بشروط:

١- الدخول مع الإنزال في الفرج و حوالبه.

٢- مضي ستة أشهر أو أكثر من حين الوطء إلى زمن الولادة.

٣- عدم التجاوز عن أقصى مدة الحمل، و هي سنة على الأرجح.

(مسألة ٢) الموطوءة بشبهة- كما إذا وطأ أجنبيّة بظن أنها زوجته- يلحق ولدها بالواطئ بشرط أن تكون ولادته لسته أشهر من حين الوطء أو أكثر، و أن لا يتجاوز عن السنة و أن لا تكون تحت زوج مع إمكان التولّد منه بشروطه المتقدمة.

(مسألة ٣) يجب استقلال النساء في شئون المرأة حين وضعها دون الرجال غير الزوج إذا استلزم اطلاعهم على ما يحرم عليهم إلّا مع عدم النساء و مسّت الضرورة لذلك.

(مسألة ٤) يستحب غسل المولود عند وضعه مع الأيمن من الضرر، و الأذان في أذنه اليمنى، و الإقامة في اليسرى، و تسميته بالأسماء المستحسنة، و كذا تستحب الوليمة عند الولادة، و يجب ختان الذكور، و يستحب إيقاعه في اليوم السابع، و يجوز تأخيرها إلى ما بعده، و إن تأخر عن البلوغ يجب عليه أن يختن نفسه، و الأحوط فيه قطع الغلاف بحيث يظهر تمام الحشفة، بل لا يخلو من قوة، و من المستحبات الأكيدة العقيقة.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٠٩

(مسألة ٥) لا- يجب على الأم إرضاع ولدها لا مجانا و لا بالأجرة مع عدم الانحصار بها، بل و مع الانحصار لو أمكن حفظ الولد بلبن و نحوه مع الأيمن من الضرر عليه، نعم لو لم يكن للولد مال و لم يكن الأب و الجد و ان علا- موسرين تعين على الأم إرضاعه مجانا إما بنفسها أو بالاستيجار.

(مسألة ٦) كمال الإرضاع حولان كاملان (أربعة و عشرون شهرا) و يجوز أن ينقص عن ذلك ثلاثة أشهر، و لا يجوز أن ينقص عن ذلك مع الإمكان و من غير ضرورة.

(مسألة ٧) لا يجوز للأب أن يأخذ الولد في هذه المدة منها، لكون الأم أحق بحضانة الولد و تربيته، فإذا انقضت مدة الرضاع فالأب أحق بالذكر، و الأم بالأنثى حتى تبلغ سبع سنين من عمرها، ثم يكون الأب أحق بها.

(مسألة ٨) تنتهي الحضانة ببلوغ الولد رشيدا، فإذا بلغ الرشد فليس لأحد حق الحضانة عليه حتى الأبوين، بل هو مالك لنفسه ذكرا كان أو أنثى.

(مسألة ١) تجب نفقة الزوجة على الزوج بشرط أن تكون دائمة و مطيعة له فيما يجب اطاعتها له، و أن لا تكون مرتدة، و لا صغيرة غير قابلة للاستمتاع و التلذذ.

(مسألة ٢) تثبت النفقة و السكنى لذات العدة الرجعية ما دامت فى العدة، و أما ذات العدة البائنة فتسقط نفقتها و سكنائها سواء كانت عن طلاق أو فسخ إلا إذا كانت عن طلاق و كانت حاملا، فإنها تستحقهما حتى تضع حملها.

(مسألة ٣) لا تقدير للنفقة شرعا، بل الضابط القيام بما تحتاج

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٠

إليه المرأة من أدام و كسوة و فراش و غطاء و مسكن و خدم و آلات تحتاج إليها لشربها و طبخها و تنظيفها و غير ذلك، و أما الطعام فكميته بمقدار ما يكفيها لشبعها، و فى جنسه يرجع الى ما هو المتعارف لأمثالها، و مثله الإدام، و الظاهر مراعاة ما تعارف اعتياده لأمثالها من غير الطعام و الإدام كالشاي و السجائر و نحوهما، و كذلك الحال فى سائر ما تحتاج إليه مما ذكر و ما يلحق به عادة مما هو المتعارف لأمثالها بحسب حاجات بلدها الذى تسكن فيه، و منها أجره الحمام و الأدوية المتعارفة التى يكتر الاحتياج إليها بحسب الأمراض.

(مسألة ٤) تملك الزوجة على الزوج نفقة كل يوم، فلو دفع إليها نفقة أيام و انقضت المدة و لم تصرفها على نفسها- إما بأن أنفقت من غيرها أو أنفق عليها شخص - كانت ملكا لها و ليس للزوج استردادها، كما أنه لا يشترط فى استحقاق الزوجة النفقة فقرها و احتياجها، و يستقر ملكها مع تمام التمكين فى تلك المدة.

(مسألة ٥) يجب الإنفاق على الأبوين و آبائهما و أمهاتهما و ان علوا، و على الأولاد و أولادهم و إن نزلوا بشرط كونهم فقراء و احتياجهم و عدم وجدانهم لقوت أنفسهم فعلا، و اما القادر على تحصيلها قوة لا فعلا، فإن كان بغير الاكتساب كالاقتراض و السؤال لم يمنع ذلك من وجوب الإنفاق عليه، و ان كان ذلك بالاكتساب و تركه طلبا للراحة فالظاهر عدم وجوبه عليه.

(مسألة ٦) يشترط فى وجوب النفقة على القريب قدرة المنفق على نفقته بعد نفقة نفسه و نفقة زوجته الدائمة.

(مسألة ٧) لا تقضى نفقة الأقارب و لا تتدارك لو فاتت فى وقتها و زمانها و لو بتقصير من المنفق، و لا تستقر فى ذمته بخلاف الزوجة، فان نفقتها تستقر فى ذمة الزوج و لا بدّ من خروجه من عهدها.

(مسألة ٨) اذا كان عنده زائدا على نفقته و نفقة زوجته ما

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١١

يكفى لجميع أقاربه المحتاجين و جبت عليه نفقة الجميع، و اذا لم يكف إلا لإنفاق البعض ينفق على الأقرب فالأقرب منهم، و يقسم بينهم بالسوية مع إمكانه إذا تعدد الأقرب و لم يكف ما عنده للجميع، و مع عدم إمكانه يقرع بينهم.

## كتاب الطلاق

### شروطه

(مسألة ١) يشترط فى الزوج المطلق البلوغ على الأحوط و العقل و القصد و الاختيار، فلا يصح الطلاق من الصبي، و لا من و كيله و وليه فضلا عن الوصى و الحاكم، و كذا لا يصح من المجنون، و يلحق به السكران و نحوه ممن زال عقله، و لا من غير القاصد كالمساهى و الهازل الذى لا يريد وقوع الطلاق جديا، و الغالط، و لا من المكره الذى قد ألزم على إيقاعه مع التوعيد و التهديد على تركه.

(مسألة ٢) لو وقع الطلاق عن إكراه ثم تعقبه الرضا لم يفد ذلك في صحته، وليس كالعقد.

(مسألة ٣) لا- يعتبر في الطلاق اطلاع الزوجة عليه فضلا عن رضاها به، ويعتبر طهرها من الحيض و النفاس، و أن لا تكون في طهر واقعها فيه زوجها، نعم في غير المدخول بها و الحامل يصح طلاقها و لو كانت في حال الحيض، و كذا يصح طلاقها في حال الحيض إذا كان الزوج غائبا و لم يعلم حالها من حيث الطهر و الحيض و تعذر أو تعسر عليه استعلامها.

(مسألة ٤) لو غاب الزوج فإن خرج في حال حيضها لم يجز طلاقها إلا بعد مضي مدة يقطع معها بانقطاع ذلك الحيض أو كانت ذات عادة و مضت عاداتها، و كذا لو خرج في الطهر الذي واقعها فيه

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٢

ينتظر مضيّ زمان تنتقل فيه بمقتضى العادة من ذلك الطهر الى طهر آخر، و الأحوط أن لا ينقص عن شهر، هذا مع الجهل بعاداتها و إلا فيتبع العادة على الأقوى.

(مسألة ٥) يجوز الطلاق في الطهر الذي واقعها فيه في اليائسة و الصغيرة و الحامل و المسترابة، و هي المرأة التي كانت في سنّ من تحيض و لا تحيض لخلقها أو عارض، لكن يشترط في الأخيرة مضيّ ثلاثة أشهر من زمان المواقعة، فلو طلقها قبلها لم يقع.

(مسألة ٦) يشترط في صحة الطلاق تعيين المطلقة بأن يقول فلانة طالق أو يشير إليها بما يرفع الإبهام و الإجمال، نعم لو كانت له زوجة واحدة فقال: زوجتي طالق صحّ.

### صيغة الطلاق

(مسألة ١) لا- يقع الطلاق إلا بصيغة خاصة، و هي قوله: أنت طالق، أو فلانة أو هذه أو ما شاكلها من الألفاظ الدالة على تعيين المطلقة، و يجوز إيقاع طلاق أكثر من زوجة واحدة بصيغة واحدة، و لا يقع الطلاق بغير الصيغة المذكورة من سائر الصيغ أو سائر اللغات، و لا بالإشارة و الكتابة مع القدرة، نعم مع العجز يصح غيرها و بالإشارة و الكتابة، و الاحوط تقديم الكتابة لمن يعرفها على الإشارة، و يجوز التوكيل في طلاق زوجته.

(مسألة ٢) يشترط في صيغة الطلاق التنجيز، نعم لا يبعد جواز تعليقه على ما يكون معلقا عليه في الواقع، كقوله: إن كانت فلانة زوجتي فهي طالق، سواء كان عالما بكونها زوجته أم لا، و كذا يعتبر فيها الإشهاد بمعنى إيقاعه بحضور شاهدين عدلين ذكرين يسمعان الإنشاء، و لا بدّ من اجتماعهما حين سماع الإنشاء.

(مسألة ٣) لو كان الشاهدان عادلين في اعتقاد المطلق - أصيلا

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٣

كان أو وكيلًا- فاسقين في الواقع يشكل ترتيب آثار الطلاق الصحيح لمن يطلع على فسقهما.

(مسألة ٤) لو كرّر الصيغة ثلاث مرات من دون تخلل رجعة في البين تقع واحدة و تلغى الأخرى، و لو قال: هي طالق ثلاثا لم يقع الثلاث قطعاً، و الأقوى وقوع واحدة.

### أقسام الطلاق

الطلاق الجامع لشرائط الصحة قسمان: بائن و رجعي، فالبائن ما ليس للزوج الرجوع إليها بعده سواء كانت لها عدة أم لا و هو ستة:



الأول: الطلاق قبل الدخول، الثاني: طلاق الصغيرة و ان دخل بها، الثالث: طلاق اليائسة، و هذه الثلاث ليست لها عدة، الرابع و الخامس:

طلاق الخلع و المبارءة مع عدم رجوع الزوجة فيما بذلت و إلا كانت له الرجعة، السادس: الطلاق الثالث اذا وقع رجوعان الى الزوجة في البين و لو بعقد جديد بعد العدة، فبعد الطلاق الثالث تحرم المطلقة على المطلق، نعم اذا نكحت زوجا آخر و فارقتها بعد الدخول بموت أو طلاق حلت للزوج الاول، و جاز له العقد عليها بعد انقضاء عدتها من الثاني.

## العدد

### عدّة الفراق

(مسألة ١) لا- عدّة على من لم يدخل بها و لا- على الصغيرة و لا- على اليائسة من الطلاق، و غير ما ذكر إن كانت حائلا (غير حامل) فان كانت مستقرة العادة بأن تحيض في كل شهر مرة كانت عدتها ثلاثة قروء، و كذا اذا كانت تحيض في كل شهر أزيد من مرة أو ترى الدم في كل شهرين مرة، و بالجملة كان الطهر الفاصل بين حيضتين أقل من زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٤

ثلاثة اشهر، و ان كانت لا تحيض و هي في سن من تحيض اما لكونها لم تبلغ الحد الذي ترى فيه الحيض غالب النساء، و اما لانقطاعه لمرض أو حمل أو رضاع كانت عدتها ثلاثة أشهر، و يلحق بها من تحيض و لكن الطهر الفاصل بين حيضتين منها ثلاثة أشهر أو أزيد، و أما اذا كانت المطلقة حاملا فعدتها مدة حملها، و تنقضي بوضع حملها و لو بعد الطلاق بلا فصل اذا كان الحمل ملحقا بمن له العدة.

(مسألة ٢) المراد من القروء الاطهار، و يكفي في الطهر الاول مسماه و لو قليلا فلو طلقها و قد بقيت منه لحظة يحسب ذلك طهرا واحدا، فاذا رأت طهرين آخرين بتخلل حيضة بينهما انقضت العدة.

(مسألة ٣) عدة المتعة في الحامل وضع حملها، و في الحائلا اذا كانت تحيض قرءان، و المراد بهما حيضتان على الاقوى و ان كانت لا تحيض و هي في سن من تحيض فخمسة و أربعون يوما.

### عدّة الوفاة

(مسألة ١) عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر و عشرة أيام إذا كانت حائلا، صغيرة كانت او كبيرة، يائسة كانت أو غيرها، مدخولا بها كانت أم لا، دائمة كانت أو منقطعة من ذوات الأقراء كانت أولا، و ان كانت حاملا فأبعد الأجلين من وضع الحمل و المدة المذكورة.

(مسألة ٢) لو طلقها ثم مات قبل انقضاء العدة فان كان رجعا بطلت عدة الطلاق و اعتدت من حين موته عدة الوفاة إلا في المسترابة بالحمل، فان فيها محل تأمل، فالأحوط لها الاعتداد بأبعد الأجلين من حين الوفاة، و وظيفة المسترابة- و إن كان بائنا- أن تقتصر على إتمام عدة الطلاق، و لا عدة لها بسبب الوفاة.

(مسألة ٣) يجب على المرأة في وفاة زوجها الحداد ما دامت في العدة، و المراد به ترك الزينة في البدن، و يلاحظ فيها كل ما يتعارف

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٥

في بلدها للترزين، نعم لا- بأس بتنظيف البدن و اللباس و ترزين أولادها فلو تركته عصيانا أو جهلا- أو نسيانا لم يجب عليها استئناف العدة.

(مسألة ٤) لا إشكال في أن مبدأ عدة الطلاق من حين وقوعه، فلو طلقها غائبا و لم يبلغها إلّا بعد مضي مقدار العدة فقد انقضت عدتها، و مثل عدة الطلاق عدة الفسخ و الانفساخ على الظاهر، و كذا. عدة و طء الشبهة، و لا يترك الاحتياط فيه بالاعتداد من حين ارتفاع الشبهة، و أما عدة الوفاة فان مات الزوج غائبا فهي من حين بلوغ الخبر إليها، و لا يبعد عدم اختصاص الحكم بصورة غيبة الزوج، بل يعم صورة حضوره ان خفي عليها موته فتعتد من حين اخبارها بموته.

### عدة و طء الشبهة

و المراد به و طء الأجنبية بشبهة أنها زوجته إما لشبهة في الموضوع، كما لو وطأ امرأة باعتقاد أنها زوجته، أو لشبهة في الحكم كما إذا عقد على أخت الموطوء معتقدا صحته و دخل بها.

(مسألة ١) لا عدة للمزني بها سواء حملت من الزنا أم لا، على الاقوى، و على الموطوءة شبهة عدة، سواء كانت ذات بعل او خلية، و سواء كانت الشبهة من الطرفين أو من طرف الواطئ بل الأحوط لزومها إن كانت من طرف الموطوءة خاصة.

(مسألة ٢) عدة و طء الشبهة كعدة الطلاق على التفصيل المتقدم، و لا يجوز لزوجها و طؤها في مدة العدة، نعم يجوز لوأطئها أن يتزوج بها في زمن عدتها اذا كانت خلية (غير ذات زوج).

### الرجعة

لا رجعة في الطلاق البائن، و في الرجعي أيضا اذا انقضت مدة

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٦

العدة، و اما في اثنائها فللمطلق أن يرجع، و يرد المطلقة الى نكاحها السابق بالقول الدالّ على إنشاء الرجوع أو بالفعل بأن يفعل ما لا يحلّ إلّا للزوج بحليلته كالوطء و نحوه.

(مسألة ١) المطلقة بالطلاق الرجعي بحكم الزوجة في الاحكام، فما لم يدلّ دليل على الاستثناء يترتب عليها حكمها ما دامت في العدة، من استحقاق النفقة و السكنى و الكسوة إذا لم تكن و لم تصر ناشزة، و من التوارث بينهما و عدم جواز نكاح أختها أو نكاح زوجة خامسة، و كون كفنها و فطرتها عليه، و أما البائنة كالمختلعة و المباراة و المطلقة ثلاثا فلا تترتب عليها آثار الزوجية مطلقا.

(مسألة ٢) لا يجوز لمن طلق رجعيًا أن يخرجها من بيته حتى تنقضي عدتها إلّا أن تأتي بفاحشة توجب الحدّ أو تأتي بما يوجب النشوز، و كذا لا يجوز لها الخروج بدون إذن زوجها إلّا لضرورة أو أداء واجب مضيق.

(مسألة ٣) لا تتوقف حلّيّة الوطء في عدة الرجعية و ما دونه من التقبيل و اللمس على سبق الرجوع لفظا و لا على قصد الرجوع به، لأن الرجعية بحكم الزوجة، بل ما ذكر رجوع و لو لم يقصده، نعم لو قصد عدم الرجوع و عدم التمسك بالزوجية ففي كونه رجوعا تأمل، و في خصوص الغشيان غير بعيد، و لا عبرة بفعل الغافل و الساهي و النائم و نحوهم.

(مسألة ٤) لا يعتبر في الرجوع اطلاع الزوجة، فلو راجعها من دون اطلاع أحد صحّ واقعا، لكن لو ادّعا بعد انقضاء العدة و لم

تصدّقه الزوجة لم تسمع دعواه، غاية الأمر له عليها يمين نفي العلم لو ادّعى عليها العلم.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٧

## الخلع و المبرأة

(مسألة ١) الخلع هو الطلاق بفدية من الزوجة الكراهة لزوجها، فهو قسم من الطلاق يعتبر فيه جميع شروطه المتقدمة و يزيد عليها بأنه تعتبر فيه كراهة الزوجة لزوجها خاصة، فان كانت الكراهة من الطرفين فهو مبرأة، و ان كانت من طرف الزوج خاصة لم يكن خلعا و لا مبرأة.

(مسألة ٢) بعد ما انشأت الزوجة بذل الفدية ليخلعها يجوز ان يقول الزوج: «خلعتك على كذا» او «أنت مختلعة على كذا» و يكتفى به، او يتبعه: «أنت طالق على كذا» او يقول «أنت طالق على كذا» و يكتفى به، او يتبعه بقوله: «أنت مختلعة على كذا»، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بينهما، بل لا يترك.

(مسألة ٣) يعتبر في الخلع عدم الفصل بين إنشاء البذل و الطلاق بما يخلّ بالفورية العرفية، فلو أخلّ بها بطل الخلع و لم يستحق الزوج العوض، لكن إذا أوقعه بلفظ الطلاق أو أتبعه بذلك وقع رجعا مع فرض اجتماع شرائطه و إلا كان بائنا.

(مسألة ٤) لو طلبت الزوجة الطلاق بعوض معلوم فقالت له:

طلقني أو اخلعني بكذا فيقول: أنت طالق أو مختلعة بكذا ففى وقوعه اشكال، فالاحوط اتباعه بالقبول منها.

(مسألة ٥) يشترط في الخلع على الأحوط أن تكون كراهة الزوجة شديدة بحيث يخاف من قولها أو فعلها أو غيرهما الخروج عن الطاعة و الدخول في المعصية، فلو طلقها بعوض مع عدم الكراهة لم يصح الخلع و لم يملك العوض، و لكن صحح الطلاق بالشرط المتقدم.

(مسألة ٦) طلاق الخلع بائن لا يقع فيه الرجوع ما لم ترجع المرأة فيما بذلت، و لها الرجوع ما دامت في العدة، فاذا رجعت كان له الرجوع إليها، نعم لو لم يمكن رجوعه إليها - كالمطلقة ثلاثا و كما اذا كانت ممن ليست لها عدة كاليائسة و غير المدخول بها - لم يكن

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٨

لها الرجوع في البذل، بل لا يبعد عدم صحه رجوعها فيه مع فرض عدم علمه بذلك الى انقضاء محل رجوعه، فلو رجعت عند نفسها و لم يطلع عليه الزوج حتى انقضت العدة فلا أثر لرجوعها.

(مسألة ٧) المبرأة قسم من الطلاق، فيعتبر فيه جميع شروطه المتقدمة، و يعتبر فيه ما يشترط في الخلع من الفدية و الكراهة و تقع بلفظ الطلاق بأن يقول الزوج بعد ما بذلت له شيئا ليطلقها: «أنت طالق على ما بذلت»، و لو قرنه بلفظ «بارأتك» كان الفراق بلفظ الطلاق من غير دخل للفظ «بارأتك» و لا يقع بقوله: «بارأتك» مجردا.

(مسألة ٨) يعتبر في المبرأة كراهة كل من الزوجين، و أن لا يكون الفداء بأكثر من مهرها، بل الأحوط أن يكون أقل منه بخلاف الخلع، فانه فيه على ما تراضيا به.

(مسألة ٩) طلاق المبرأة بائن ليس للزوج الرجوع فيه الا أن ترجع الزوجة في الفدية قبل انقضاء العدة، فله الرجوع إليها حينئذ.

## الموارث

موجبات الإرث هي نسب و سبب. فالأول ثلاث مراتب:

الأولى: الأبوان، و الأولاد و إن نزلوا.

و الثانية: الأجداد و الجدات و إن علوا، و الاخوة و الأخوات و أولادهم و إن نزلوا.

الثالثة: الأعمام و العمات و الأخوال و الخالات و إن علوا، و أولادهم و إن نزلوا بشرط الصدق عرفا.

و الثاني: (السبب) قسمان: الزوجية و الولاء: كولاء ضمان الجريئة، و ولاء الإمامة.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢١٩

## موانع الارث

موانع الإرث كثيرة: منها: ما يمنع من أصله و هو حجب الحرمان، و منها ما يمنع من بعضه و هو حجب النقصان. فما يمنع من أصله أمور:

الأول: الكفر أصليا كان أو عن ارتداد فلا يرث الكافر من المسلم و ان كان قريبا. و يختص إرثه بالمسلم. و كل طفل كان أحد أبويه مسلما حال انعقاد نطفته فهو مسلم حكما، و كل طفل كان أبواه معا كافرين حين انعقاد نطفته فهو بحكم الكافر.

(مسألة ١) المسلمون يتوارثون و ان اختلفوا في المذاهب. نعم الغلاة المحكومون بالكفر، و من أنكر ضروريا من ضروريات الدين مع الالتفات و الالتزام بلوازمه، كفار أو بحكمهم.

(مسألة ٢) الكفار يتوارثون و ان اختلفوا في الملل و النحل مع فقدان الوارث المسلم.

الثاني: القتل. فلا يرث القاتل من المقتول لو كان القتل عمدا و ظلما. و لا فرق في ذلك بين ان يكون القاتل واحدا او متعددا.

الثالث: التولد من الزنا. فلا توارث بين الطفل و أبويه، و لا بينه و بين المنتسبين إليهما إذا كان الزنا من الطرفين. و اما المتولد من الشبهة فهو كالمتولد من الحلال، و نكاح سائر المذاهب و الملل لا يمنع من التوارث.

و هنا امور عدت من الموانع و فيها تسامح، كالحمل ما دام حملا فانه لا يرث و ان علمت حياته في بطن أمه، و لكن يحجب من كان متأخرا عنه في المرتبة و في الطبقة كالولد يمنع الأخوة، و وجود طبقة متقدمة فانها عدت مانعة للطبقة المتأخرة، و وجود درجة مقدمة في الطبقات فانها مانعة للدرجة المتأخرة كالولد يمنع الإرث عن ولد الولد.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢٠

## حجب النقصان

و اما حجب النقصان أي ما يمنع عن بعض الإرث فأمر:

الأول: قتل الخطأ و شبه العمد فانه يمنع القاتل عن إرث خصوص الدية

الثاني: أكبر الأولاد الذكور فانه يمنع باقى الورثة عن خصوص الحبو.

الثالث: الولد مطلقا فانه يمنع أحد الزوجين عن النصيب الأعلى و هو النصف فى الزوج و الربع فى الزوجة.

الرابع: الوارث مطلقا فانه يمنع أحد الزوجين عن الزيادة عن فريضةها.

الخامس: نقص التركة عن السهام المفروضة فانه يمنع البنت الواحدة، و الأخت الواحدة للأب و الأم أو للأب عن فريضةها و هي النصف.

السادس: الأخت من الأبوين أو الأب فإنها تمنع الاخوة من الأم عن ردّ ما زاد على فريضتهم، وكذا الأخوات فانهن يمنعن الأخ الواحد من الأم، أو الأخت كذلك عن ردّ ما زاد على فريضتهما.  
السابع: الولد فانه يمنع الأبوين عما زاد عن السدس فريضة لا ردًا.  
الثامن: الاخوة و الأخوات (لا أولادهم) فانهم يمنعون الأم عن الزيادة على السدس فريضة و ردًا بشروط:  
أولها: أن لا يكون الاخوة أقل من اثنين أو الأخوات أقل من أربع.  
ثانيها: أن يكون الاخوة أحياء حين موت المورث.  
ثالثها: أن يكون اخوة الميت من الأب و الأم، أو من الأب.  
رابعها: أن يكون أبو الميت حيا حين موته.  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢١  
خامسها: أن لا يكون الاخوة و الأب ممنوعين من الإرث لكفر أو غيره.  
سادسها: أن يكون بين الحاجب و المحجوب عنه مغايرة و يتصور عدمها في الشبهة.

## سهام الإرث

### إشارة

الوارث إما يرث بالفرض أو بالقربة. و المراد بالأول هو السهم المقدر الذي سَمَاهُ اللهُ تعالى في كتابه الكريم، و غيره يرث بالقربة.

### و الفروض ستة و أربابها ثلاثة عشر:

الاول: النصف و هو لبنت واحدة إذا لم يكن معها ولد، و لأخت واحدة لأبوين أو لأب، و للزوج إن لم يكن للزوجة ولد و إن نزل.  
الثاني: الربع و هو للزوج إذا كان للزوجة ولد و إن نزل، و للزوجة إذا لم يكن للزوج ولد و إن نزل.  
الثالث: الثمن و هو للزوجة إن كان للزوج ولد و إن نزل.  
الرابع: الثلث و هو للأُم بشرط أن لا يكون للميت ولد مطلقا و إن نزل، و أن لا يكون له اخوة متعددون كما تقدم بشرائطه، و للأخ و الأخت من الأم مع التعدد.  
الخامس: الثلثان و هو للبتين فصاعدا مع عدم وجود الابن للميت، و للأختين فصاعدا لأبوين مع عدم وجود الأخ لأبوين، أو لأب مع عدم وجود الأخ لأب.  
السادس: السدس و هو للأب مع وجود الولد مطلقا و للأُم مع وجود الحاجب للثلث، و للأخ أو الأخت للأُم مع عدم التعدد من قبلها.

## العول و التعصيب

لو كانت التركة أزيد من السهام فترد الزيادة إلى أرباب الفروض

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢٢

ولا تعطى لعصبة الميت و هي كل ذكر ينتسب إليه بلا واسطة أو بواسطة الذكور (و هذا هو التعصيب).

كما أنه لو كانت التركة أقل من السهام و ذلك بدخول بنت أو بنتين فصاعدا، أو أخت من قبل الأبوين أو الأب، أو أختين

كذلك فصاعدا في الورثة: فيرد النقص عليهن و لا يعول بوروده على الجميع بالنسبة (و هذا هو العول).

ولا- ترد الزيادة على طوائف من أرباب الفروض. منها: الزوجة مطلقا، و الزوج، و الأم مع وجود الحاجب من الرد كما تقدم، و

منها الاخوة من الأم مطلقا مع وجود واحد من الجدود من قبل الأب أو واحد من الاخوة من قبل الأبوين أو الأب كما مر.

## فروع

(مسألة ١) تختص الحبوّة بالأ-كبر من الأولاد الذكور و هي ثياب بدن أبيه و خاتمه و سيفه و مصحفه، و يقدم تجهيز الميت و

ديونه على الحبوّة مع تراحمهما.

(مسألة ٢) ترث الزوجة زوجها من الأموال المنقولة مطلقا، و لا ترث من الأراضي مطلقا لا عينا و لا قيمة، و ترث القيمة خاصة من

آلات البناء، و كذا قيمة الشجرة و غيرها مما يكون على الأرض.

(مسألة ٣) لو مات اثنان بينهما توارث في آن واحد بحيث يعلم تقارن موتهما فلا يكون بينهما توارث، و لو شك في التقارن و

التقدم و التأخر و لم يعلم التاريخ فإن كان سبب موتهما الغرق أو الهدم فلا إشكال في إرث كل منهما من الآخر، و إن كان

السبب غيرهما فالأقوى أن حكمه حكم الغرقى و المهذوم عليهم، و إن كان الاحتياط بالتصالح مطلوب.

(مسألة ٤) لا يرث الكافر ممن لا يكون بينه و بينه نسب او

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢٣

سبب صحيحان في مذهبه.

(مسألة ٥) المسلم يرث بالنسب الصحيح و كذا الفاسد لو كان عن شبهة، و لا فرق في الشبهة بين الحكمية و الموضوعية.

## القضاء

### إشارة

القضاء هو الحكم بين الناس لرفع النزاع بينهم بالشرائط الآتية، و يجب كفاية على أهله، و يحرم على غيرهم.

(مسألة ١) يحرم الترافع الى قضاء الجور (أى من لم تجتمع فيهم شرائط القضاء) و ما أخذ بحكمهم حرام إذا كان دينا.

(مسألة ٢) أخذ الرشوة و إعطاؤها حرام، نعم لو توقف التوصل الى حقه عليها جازت للدافع و حرمت على الآخذ.

## صفات القاضى

(مسألة ١) يشترط فى القاضى: البلوغ و العقل و الإيمان و العدالة و الاجتهاد المطلق و الذكورة و طهارة المولد و الأعلمية ممن

فى البلد أو ما يقربه على الأحوط.

(مسألة ٢) يجوز للقاضى أن يحكم بعلمه من دون بينة أو إقرار أو حلف فى حقوق الناس، و كذا فى حق الله تعالى.

(مسألة ٣) لا يجوز نقض حكم القاضى إلّا مع العلم بعدم أهليته.

## وظائف القاضى

يجب على القاضى التسوية بين المترافعين فى السلام و الرد و الإجلال و النظر و الكلام و الإنصات و طلاقه الوجه و سائر الآداب و أنواع الإكرام، و العدل فى الحكم.

(مسألة ١) لا يجوز للقاضى أن يلقن أحد الخصمين شيئاً يستظهر

زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٢٢٤

به على خصمه.

(مسألة ٢) لو ورد الخصوم مترتين بدأ الحاكم فى سماع الدعوى بالأول فالأول، و فى غيره يقرع بينهم مع التشاح.

(مسألة ٣) إذا بدر أحد الخصمين بالدعوى فهو أولى، و لو اتفق مسافر و حاضر فهما سواء ما لم يتضرر أحدهما بالتأخير.

## شروط سماع الدعوى

يشترط فى سماع دعوى المدعى أمور: منها ما يتعلق بالمدعى كالبلوغ و العقل و عدم الحجر لسفه، و عدم كونه أجنبياً عن الدعوى (كدعواه لأحد على آخر)، و ثبوت الأثر للدعوى، فدعوى الهبة مع - التسالم على عدم القبض - لا - تسمع، و كون المدعى به معلوماً بوجه، و وجود طرف يدعى عليه، و الجزم فى الدعوى فى الجملة، و تعيين المدعى عليه.

و اما حضور المدعى عليه فى بلد الدعوى فلا يشترط فى سماع الدعوى إلّا إذا أمكن إحضاره بسهولة. ثم إن الغائب على حجته إذا حضر.

## جواب المدعى عليه

المدعى عليه إما أن يسكت عن الجواب أو يقرّ أو ينكر أو يقول:

لا أدري أو يقول أديت و نحو ذلك مما هو تكذيب للمدعى.

(مسألة ١) إذا أقر المدعى عليه بالحق عيناً أو ديناً و كان جامعاً لشرائط الإقرار، و حكم الحاكم بعد طلب المدعى، ألزمه به و انفصلت الخصومة.

(مسألة ٢) لو أجاب المدعى عليه بالإنكار و جب على الحاكم أن يخبر المدعى بأن عليه البيئته، فان لم تكن له البيئته فإنّ للحاكم

زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٢٢٥

حق تحليف المنكر بالتماس المدعى، و للمنكر أن يردّ اليمين على المدعى، فإن حلف ثبتت دعواه و إلّا سقطت، و لا يشترط فى الحكم بالبيئته ضم يمين المدعى. نعم يستثنى منه الدعوى على الميت فيعتبر فيه مع قيام البيئته اليمين الاستظهارى.

(مسألة ٣) إن سكت المدعى عليه بعد طلب الجواب منه و كان لعذر من صمم أو خرس أو جهل باللسان، توصل إلى معرفة جوابه بالإشارة المفهومة، أو بواسطة المترجم و لا بدّ من كون المترجم شخصين عدلين.

و لو كان سكوته لدهشة و وحشة أزالهما الحاكم بما يناسبه، و إن كان السكوت لا لعذر كاللجاج، أمره الحاكم بالجواب بلطف و رفق، ثم بغلظة و شدة، فإن أصر عليه فالأحوط أن يقول الحاكم له أجب و إلّا جعلتك ناكلاً، و الأولى التكرار ثلاثاً، فإن أصرّ

ردّ الحاكم اليمين على المدّعى فإن حلف ثبت حقه.

(مسألة ٤) إن أجاب المدّعى عليه بقوله «لا أدري» و صدّقه المدّعى فالأوجه توقف الدعوى إلى أن يقيم المدّعى البيئه. أو ينكر دعوى المدّعى عليه، و إن لم يصدقه و ادّعى أنه عالم فله عليه حلف فإن حلف سقطت دعواه بأنه عالم، و إن ردّ على المدّعى فحلف ثبت حقه.

(مسألة ٥) لو أجاب المدّعى عليه بأن المدّعى أبرأ ذمتي أو أخذ المدّعى به منّي، أو وهبني أو باعني أو صالحني و نحو ذلك انقلبت الدعوى و صار المدّعى عليه مدّعيًا. و الكلام في هذه الدعوى على ما تقدم.

## أحكام الحلف

لا يصح الحلف و لا يترتب عليه أثر من إسقاط حق أو إثباته إلّا بشروط:

الاول: أن يكون بالله تعالى أو بأسمائه الخاصه به تعالى كالرحمن و القديم، و الأول الذي ليس قبله شيء، أو بالأوصاف إذا ضم زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢٤

إليها ما يجعلها مختصه به تعالى، و الأحوط عدم الاكتفاء بغير لفظ الجلاله (الله).

الثاني- كون الحلف منه مباشرة فلا يجوز التوكيل و لا النيابة فيه.

الثالث- كون الحلف في مجلس القضاء، و ليس للحاكم الاستنابه فيه إلّا لعذر كمرض و غيره من الأعذار الشرعية.

الرابع: ان يكون الحلف على البتّ، فمع علمه بالواقعه يجوز الحلف.

الخامس: أن تكون الدعوى من الأمور الماليه و غيرها كالنكاح و الطلاق و القتل، و لا تثبت في الحدود فإنها لا تثبت إلّا بالإقرار أو البيئه بالشرائط المقرره في محلها.

## أحكام اليد

(مسألة ١) كل ما كان تحت استيلاء شخص و في يده بنحو من الأنحاء فهو محكوم بملكيتته و أنه له.

(مسألة ٢) لو كان شيء تحت يد اثنين، و يد كلّ منهما على نصفه فهو محكوم بمملوكيته لهما.

(مسألة ٣) لو تنازعا في عين مثلا فإن كانت تحت يد أحدهما فالقول قوله بيمينه، و على غير ذي اليد البيئه.

(مسألة ٤) لو تنازع الزوجان في متاع البيت سواء حال زوجيتهما أو بعدها فالأرجح أنّ ما يكون من المتاع للرجال فهو للزوج كالسلاح و ألبسه الرجال، و ما يكون للنساء فللزوجه كألبسه النساء و ما كنه الخياطه و نحو ذلك و ما يكون للرجال و النساء فهو بينهما.

## القاضي

(مسألة ١) لا ينفذ الحكم و لا يفصل الخصومه إلّا بالإنشاء

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢٧

لفظًا، و لا عبره بالإنشاء كتابه.

(مسألة ٢) إيصال حكم الحاكم بعد فرض الإنشاء لفظا الى حاكم آخر إمّا بالكتابة أو القول أو الشهاده.



(مسألة ٣) لو اشتبه الأمر على الحاكم الثاني لعدم ضبط الشهود له بما يرفع به الإبهام، أوقف الحكم حتى يتضح الأمر بتذكرهما أو بشهادة غيرهما.

(مسألة ٤) لو أنكر المدعى عليه أنه المحكوم عليه، فإن كانت شهادة الشهود على عينه و شخصه لم يسمع منه و ألزم، و إن كان الوصف على وجه قابل للانطباق على غيره و عليه فالقول قوله بيمينه، و على المدعى إقامة البينة بأنه هو.

## أحكام المقاصّة

(مسألة ١) إنما تجوز المقاصّة إذا كان له على غيره عين أو دين أو منفعة أو حق و كان جاحداً أو ماطلاً، و أما إذا كان منكراً، أو كان لا يدري كون المدعى محقاً فالأشبه عدم الجواز، كما أنه إذا أمكن له أن يأخذه بلا مشقة فلا تجوز المقاصّة من ماله.

(مسألة ٢) لو استلزم التقاصّ الدخول في داره بلا إذنه، أو كسر قفله و نحو ذلك ففي جواز المقاصّة إشكال.

(مسألة ٣) لو توقف أخذ حقه على التصرف في الأزيد جاز، و الزائد يردّ إلى المقتصّ منه، و كذا إذا توقف على بيع ماله.

(مسألة ٤) الأقوى جواز المقاصّة من المال الذي جعل عنده وديعة على كراهية. و الأحوط عدمها.

(مسألة ٥) ليس للفقراء و السادة المقاصيّة من مال من عليه الزكاة أو الخمس أو في ماله إلا- بإذن الحاكم الشرعي. و للحاكم التقاصّ ممن عليه أو في ماله نحو ذلك من الحقوق و جحد أو ماطل، و

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢٨

كذا في الوقف على الجهات العامة و ليس لها متولّ.

(مسألة ٦) لا يجوز التقاص بعد الترافع الى الحاكم و حلفه، فلو اقتص منه بعده لم يملكه.

## الشهادات

### صفات الشهود

و هي امور:

الاول- البلوغ إلّا في الشهادة بالجراح و القتل فانه لو بلغ عشرا و شهد بهما ففيه تردد.

الثاني- العقل، و يلحق بالمجنون في عدم قبول الشهادة من غلب عليه السهو أو النسيان أو الغفلة أو كان به البله.

الثالث- الإيمان، نعم تقبل شهادة الذمّي العدل في دينه في الوصية بالمال إذا لم يوجد من يشهد بها من عدول المسلمين.

الرابع- العدالة، و هي الملكة الرادعة عن معصية الله تعالى فلا تقبل شهادة الفاسق و هو المرتكب للمعصية الكبيرة، أو المصّرّ

على الصغيرة، بل المرتكب للصغيرة على الأحوط. و لا ترد شهادة أرباب الصنائع المكروهة و لا شهادة ذوى العاهات الخبيثة

كالجذام و البرص.

الخامس- طيب المولد، فلا تقبل شهادة ولد الزنا إذا ثبت شرعا إلّا في الأشياء اليسيرة.

السادس- أن لا يكون الشاهد متهما بجّرّ النفع إليه بشهادته، أو بدفع الضرر عن نفسه بالشهادة، أو بالعداوة الدنيوية، أو بالسؤال

بكفه.

### ضابطة الشهادة

(مسألة ١) إنما يصير شاهداً بالعلم القطعي واليقين. نعم يشكل

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٢٩

جواز الشهادة إذا حصل العلم من الأمور غير العادية كالجفر والرمل وان كان حجةً على العالم المتيقن.

(مسألة ٢) السماع والشهرة إن أفادا العلم تجوز الشهادة بهما ولا ينحصر ذلك في أمور خاصة.

(مسألة ٣) الأوجه عدم جواز الشهادة بمقتضى اليد والبينة والاستصحاب ونحوها من الإمارات والأصول الشرعية.

(مسألة ٤) لو سمع الأعمى وعرف صاحب الصوت علماً جازت شهادته، وكذا يصح للأخرس تحمّل الشهادة وأداؤها.

## أقسام الحقوق

### إشارة

(مسألة ١) الحقوق على كثرتها قسمان: حقوق الله تعالى وحقوق الناس. أما حقوق الله تعالى فمنها ما يثبت بشهادة أربعة رجال،

أو يثبت بثلاثة رجال وامرأتين، ومنها برجلين وأربع نساء، ومنها ما يثبت بشاهدين على ما هو المقرر في كتاب الحدود.

(مسألة ٢) حق الناس على أقسام: منها ما يشترط في إثباته ذكورة الشاهد كالطلاق، وكذلك ما يكون من حقوق الانسان غير

المالية ولم يقصد منه المال كالإسلام والبلوغ والوكالة والنسب والهلال، أما كل ما كان مالا أو المقصود منه المال كالديون

و ثمن البيع والسلف والغصب و عقود المعاوضات والوصية والجناية فيثبت بشهادة رجل وامرأتين، وبامرأتين ويمين

المدعى على الأظهر.

(مسألة ٣) كل ما يعسر اطلاع الرجال عليه غالباً كالولادة والحيض و عيوب النساء الباطنة فيثبت بشهادة الرجال والنساء منفردات

ومنظمات و كل موضوع تقبل شهادة النساء منفردات لا يثبت بأقل من أربع إلا في موارد نادرة

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٠

### فروع

(مسألة ١) الشهادة ليست شرطاً في شيء من العقود والإيقاعات إلا الطلاق والظهار.

(مسألة ٢) الأحوط وجوب تحمّل الشهادة إذا دعى إليها من له أهلية لذلك، كما أنه يجب أداء الشهادة إذا طلبت، والوجوب

في المقامين كفائى إلا مع عدم غيره ممن يقوم بالتحمل أو الأداء.

(مسألة ٣) لو ثبت أنهم شهدوا زوراً نقض الحكم واستعيد المال إن أمكن، وإلا يضمن الشهود. ولو كان المشهود به قتلاً ثبت

عليهم القصاص، ولو باشر الولي القصاص و اعترف بالتزوير كان القصاص عليه لا على الشهود.

(مسألة ٤) يجب أن يشهر بشهود الزور في بلدتهم أو حيثهم لتجنب شهادتهم و يرتدع غيرهم و يعزّزهم الحاكم بما يراه.

## الحدود

يثبت الحد الشرعى في موارد:

منها- ارتكاب الزنا ممن كان بالغاً عاقلاً عالماً بالتحريم عامداً مختاراً. و يثبت الزنا بالإقرار والبينة و يجب أن يكون الشهود

أربعة رجال أو ثلاثة رجال وامرأتين؛ و يسقط الحد عن الزانى والزانية إذا تابا قبل قيام البينة و لا يسقط لو تابا بعده، كما انه لو

تابا قبل الإقرار سقط الحد و للإمام العفو بعد الإقرار، و حدّ الزنا القتل على من زنى بذات محرم، و الرجم على المحصن و المحصنة، و مائة جلدة على غيرهما  
و منها- اللواط فلو تاب اللائط قبل قيام البينة سقط الحد، و لو كان الثبوت بالإقرار فتاب فللإمام العفو. و حدّ اللواط القتل على التفصيل المقرر.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣١

و منها: السحاق. و حدّه مائة جلدة.

و منها: القيادة و حدّها خمس و سبعون جلدة و ينفى من البلد الى غيره في غير المرأة.

و منها: القذف و هو الرمي بالزنا أو اللواط و حدّه ثمانون جلدة.

و منها: سبّ النبي صلى الله عليه و آله و سلم- و العياذ بالله- و حدّه القتل.

و منها: شرب المسكر قليلا كان أو كثيرا و حدّه ثمانون جلدة.

و منها: السرقة إذا لم يكن السارق مضطرا، و كان هاتكا لحرز، و مخرجا المتاع من الحرز سرا، و أن لا يكون السارق والد المسروق منه، و حدّ السارق في المرة الأولى قطع الأصابع الأربعة من مفاصل أصولها من اليد اليمنى، و لو سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى من تحت قبة القدم، و إن سرق ثالثا حبس دائما حتى يموت، و نفقته من بيت المال إن كان فقيرا و إن عاد و سرق رابعا قتل.

و نصاب القطع ما بلغ ربع دينار ذهبيا خالصا مضروبا عليه السكّة، أو ما بلغت قيمته ربع دينار.

و منها: المحارب و هو كل من جرّد سلاحه أو جهّزه لإخافة الناس و إرادة الإفساد في الأرض، و الأولى للحاكم أن يلاحظ الجناية و يختار ما يناسبها من القتل أو الصلب ثلاثة أيام، أو القطع مخالفا أو النفي. و لو تاب المحارب قبل القدرة عليه سقط الحد دون حقوق الناس.

## القصاص

### إشارة

و هو إما في النفس و إما فيما دونها.

القسم الأول: في قصاص النفس و الموجب للقصاص هو إزهاق النفس المحترمة عمدا بقصد القتل بما يقتل و لو نادرا، و بقصد فعل

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٢

يقتل به غالبا، و قد يكون العمد بالمباشرة كما لو رماه بسهم أو بندقية فمات فيثبت به القصاص و لو لم يقصد القتل به، و قد يكون بالتسبيب بنحو، كما لو ألقاه في النار أو في البحر و نحوه فعجز عن الخروج حتى مات أو منعه عنه حتى مات فعليه القصاص، و لو أكره على القتل فالقود على المباشر إذا كان بالغا عاقلا دون المكره و إن أو عده على القتل، و يحبس الأمر به أبدا حتى يموت.

(مسألة ١) لو اشترك اثنان فما زاد في قتل واحد اقتص منهم إذا أراد ولي الدم فيرد عليهم ما فضل من دية المقتول و لو كانوا ثلاثة فلكلّ ثلثا ديته و هكذا.

(مسألة ٢) تتحقق الشركة في القتل بأن يفعل كل منهم ما يقتل لو انفراد، وكذا تتحقق الشركة بما تكون له الشركة في السراية مع قصد الجناية، فلو اجتمع عليه عدة فجرحه كل واحد بما لا يقتل منفردا لكن كانت الجروح بمجموعها قاتلة له فعليهم القود.

### شروط القصاص

وهي امور:

الأول: التساوى في الحرية و الدين فلا يقتل مسلم بكافر مع عدم اعتياده قتل الكفار.  
الثاني: انتفاء الأبوة فلا يقتل أب بقتل ابنه و الظاهر أن لا يقتل أبو الأب و هكذا، و لا تسقط الكفارة و لا الدية عن الأب بقتل ابنه.

الثالث: العقل فلا يقتل المجنون سواء قتل عاقلا أو مجنونا، و لا تسقط الدية.

الرابع: البلوغ فلا يقتل الصبي، فعمده خطأ حتى يبلغ في السن أو سائر الإمارات، و لا تسقط الدية.

الخامس: ان يكون المقتول محقون الدم فلو قتل من كان

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٣

مهدور الدم كالسائب للنبي صلى الله عليه و آله و سلم فليس عليه القصاص.

### فيما يثبت به القصاص

يثبت القصاص بأمر:

الأول: الإقرار بالقتل مع شرائطه.

الثاني: البينة و يعتبر فيها أن تكون شهادة عدلين و لا اعتبار بشهادة النساء فيه منفردات و لا منضمات.

الثالث: اليمين و هي في القتل العمدي خمسون يمينا و في الخطأ و شبهه خمسة و عشرون على الأصح و يثبت القصاص باليمين لو حصل اللوث و المراد به كل إمارة ظنية قامت عند الحاكم على صدق المدعى كما لو وجد متشحطا بدمه و عنده ذو سلاح عليه الدم، و لو لم يحصل اللوث فالحكم فيه كغيره من الدعاوى فالبينة على المدعى و اليمين على المدعى عليه.

### استيفاء القصاص

(مسألة ١) قتل العمد يوجب القصاص عينا، و لو عفا الولي بشرط الدية لم تثبت إلّا برضى الجاني و يجوز التصالح على الدية أو الزائد أو الناقص.

(مسألة ٢) يرث القصاص من يرث المال عدا الزوج و الزوجة و يرث الدية حتى الزوج و الزوجة.

(مسألة ٣) الأحوط عدم جواز مبادرة الولي إذا كان منفردا إلى القصاص إلّا مع إذن والي المسلمين و لو بادر فللوالى تعزيره.

(مسألة ٤) لو كان أولياء الدم أكثر من واحد فالأقوى عدم جواز الاستيفاء إلّا باجماع الجميع و إذن الولي؛ بمعنى إذنهم لواحد منهم أو توكيلهم أحدا للقصاص.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٤

(مسألة ٥) الأحوط عدم استيفاء القصاص للمديون إلّا بعد ضمان الدية للغرماء.

- (مسألة ١) الموجب لقصاص ما دون النفس كالموجب فى قتل النفس و هو الجنائىة العمديّة مباشرة او تسببيا فلو جنى بما يتلف العضو غالبا فهو عمد (قصد الإلتلاف به أم لا) و لو جنى بما لا يتلف به غالبا مع قصد الإلتلاف فهو عمد.
- (مسألة ٢) يشترط فى جواز القصاص فيما دون النفس ما يشترط فى الاقتصاص بالنفس و يشترط زائدا عليه التساوى فى السلامة من الشلل و نحوه، و التساوى فى أصالة العضو و زيادته، و التساوى فى المحل، فيقطع اليمين باليمين و اليسار باليسار.
- (مسألة ٣) يثبت القصاص فى أعضاء: منها: الأذن و العين و الأجناف و الأنف و الشفة و الثدي و السنّ و آلة التناسل.
- (مسألة ٤) تثبت الدية فى كل مورد تتعذر فيه المماثلة و المساواة.

## الديات

### إشارة

الدية هى المال الواجب بالجنائىة المؤدية لإلتلاف النفس أو ما دونها و يسمّى غير المقدرّ فى الشرع: بالأرش و الحكومه، و المقدرّ: بالدية.

(مسألة ١) فى قتل العمد حيث تتعين الدية، أو يصلح عليها مطلقا بألف دينار أو عشرة آلاف درهم أو غير ذلك مما ذكر فى محله و مثله دية شبيه العمد و هو ما يكون قاصدا للفعل الذى لا يقتل به غالبا غير قاصد للقتل كما لو ضربه تاديبا بسوط و نحوه فاتفق القتل، و كذا دية الخطأ و هو أن لا يقصد الفعل و لا القتل كمن رمى صيدا فأصاب إنسانا فقتله.

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٥

(مسألة ٢) دية المرأة نصف ما ذكر و دية الذمى ثمانمائة درهم و دية الذمى أربعمائه درهم.

(مسألة ٣) لو ضرب الأب أو المعلم أو غيرهما تاديبا فاتفق القتل فالضارب ضامن، و كذا الطبيب يضمن ما يتلف بعلاجه إن كان قاصرا فى العلم أو العمل و لو كان مأذونا، نعم لو وصف دواء و أوصى بشربه من غير أمر به فالأقوى عدم ضمانه.

(مسألة ٤) لو أخافه فهرب فأوقع نفسه من شاهق أو فى بئر فمات فإن زال عقله و اختياره بواسطة الإخافة فالظاهر ضمان المخيف و إلّا فلا ضمان عليه.

(مسألة ٥) إذا اصطدم بالغان عاقلان سواء كانا راجلين أو فارسين أو فى سيارة و غيرها فماتا، فإن قصدا القتل فهو عمد، و ان لم يقصدا ذلك و لم يكن الفعل مما يقتل غالبا فهو شبيه العمد و يكون لورثته كل منهما نصف دية و يسقط النصف الآخر، و على كل واحد منهما نصف قيمة مركوب الآخر لو تلف بالاصطدام.

(مسألة ٦) كل ما هو مأذون فيه شرعا ليس فيه ضمان ما تلف لأجله، كإخراج الرواشن غير المضرة و نصب الميازيب كذلك، و كل ما هو غير مأذون فيه ففيه الضمان كالإضرار بطريق المسلمين بأى نحو كان.

(مسألة ٧) لو ألقى فضلات مزلفة كقشور البطيخ و الموز على الطريق فزلق بها إنسان ضمن، نعم لو وضع المار العاقل رجله عليها متعمدا فلا ضمان.

(مسألة ٨) يجب حفظ دابته الصائلة كالكلب العقور، و الفرس العضوض، فلو أهمل حفظها ضمن جنايتها، و مثله ما لو دخل دارا فعقره الكلب الحارس للدار فيضمن صاحبه إن دخل بإذنه و إلّا فلا ضمان.

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٦

- (مسألة ١) ما لا تقدير فيه شرعا من الأعضاء ففي الجناية عليها الأرش المسمى بالحكومة بأن يفرض المجنى عليه قابلا للتقويم فيقوم صحيحه و معييه و يؤخذ الأرش و لا بدّ من ملاحظة الخصوصيات.
- (مسألة ٢) لو أذهب شعر رأسه أو شعر اللحية و لم ينبت تثبت الدية في الرجل تمامها و في المرأة نصفها، و في شعر الحاجبين معا نصف الدية الكاملة و في كل واحد نصف هذه الدية.
- (مسألة ٣) في الجناية على العينين معا الدية، و في كل واحدة منهما نصفها، و في العين العوراء ثلث الدية إذا خسفها أو قلعتها، و في الجناية على الأجناف الدية.
- (مسألة ٤) إذا قطع الأنف من أصله تثبت الدية، و في أحد المنخرين ثلث الدية، و لو نفذت في الأنف نافذة على وجه لا تفسده كالرمح فخرقت المنخرين و الحاجز فثلث الدية، فإن جبر و صلح فخمس الدية على الأحوط.
- (مسألة ٥) إذا استوصل الأذنين أى قطعهما من أصلهما تثبت الدية، و في كل واحدة منهما نصف الدية و في خصوص شحمة الاذن ثلث دية الاذن و لا فرق بين الصحيح و الأصم في ذلك.
- (مسألة ٦) في قطع الشفتين الدية و في كل واحدة منهما النصف و الأحوط في السفلى ستمائة دينار، و لو شق الشفتين حتى بدت الأسنان فعليه ثلث الدية فان برئت فخمس الدية.

خميني، سيد روح الله موسوي، زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، در يك جلد، سازمان تبليغات اسلامي، تهران - ايران، اول، ١٤٠٤ هـ ق

- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)؛ ص: ٢٣٦
- (مسألة ٧) في لسان الصحيح إذا قطعه من أصله الدية كاملة و في لسان الأخرس ثلث الدية و الاعتبار في صحيح اللسان بما يذهب الحروف إذا قطع بعضه فالظاهر تقسيط الدية على الحروف بالسوية كلّ بحسب لغته.
- (مسألة ٨) في الأسنان الدية كاملة و هي موزعة على ثمانية و
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٧
- عشرين سنا: عشرة في مقادير الفم؛ ففي كل واحدة منها خمسون دينارا، و ستة عشر في مؤخره الفم؛ في كل واحدة منها خمسة و عشرون دينارا.
- (مسألة ٩) إذا قلع اللحين ففيه الدية الكاملة و في كل واحد منهما نصفها. و اللحيان: هما العظامان اللذان ملتقاهما الذقن و في الجانب الأعلى يتصل طرف كل واحد منهما بالأذن من جانبي الوجه و عليهما نبات الأسنان السفلى. و لو قلع بعضهما فبحساب المساحة.
- (مسألة ١٠) اذا كسر عنقه ففيه الدية الكاملة، و كذا لو جنى عليه على وجه يصبح مائل العنق دائما
- (مسألة ١١) في قطع اليدين الدية الكاملة و في كل واحدة نصفها، و حد اليد التي فيها الدية المعصم أى المفصل الذي بين الكف و الذراع، و كذا لو قطع اليدين من المرفق او من المنكب.
- (مسألة ١٢) في قطع أصابع اليدين الدية الكاملة و كذا في أصابع الرجلين و في كل واحدة منهما نصف الدية، و دية كل إصبع

مقسومة على ثلاث عقد في كلّ ثلث دية الاصبع، و في الإيهام مقسومة على اثنتين و في شلل كل واحد من الأصابع ثلثا ديتها و في قطعها بعد الشلل ثلثها، و دية الظفر إذا لم ينبت أو نبت أسود فاسدا؛ عشرة دنانير، و إن نبت صحيحا فخمسة دنانير. (مسألة ١٣) في كسر الظهر و قطع النخاع و قلع الثديين من المرأة، و قطع آلة التناسل و الرجلين و كسر الترقوتين الدية الكاملة. (مسألة ١٤) لو أذهب عقله أو سمعه أو بصره أو شمه أو صوته بجناية، أو أوجد فيه سلس البول في جميع الأيام، فعلى الجاني الدية الكاملة.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٨

## بعض المسائل المستحدثة

### الكمبيالات

و هي على قسمين:

أحدهما- ما يعبر عن قرض حقيقي، ففيه إذا أخذ الورقة من المدين لينزلها عند ثالث بمبلغ أقل فلا بد من التخلص من الربا، بأن يبيع ذمة المدين بأقل منه و لا إشكال فيه إذا كان العوضان غير مكيل و لا موزون، كالدينار العراقي و التومان الايراني و سائر الأوراق النقدية، و بعد إيقاع المعاملة على ذمة المدين يصير مدينا للشخص الثالث.

ثانيهما- ما يعبر عن قرض صوري و يسمى بالمجاملة و يمكن تصحيحها بوجوه:

منها أن يقال: إن دفع الورقة إلى الآخر لينزلها و يرجع الثالث إليه موجب لأمرين:

أحدهما- صيرورة الدائن الصوري ذا اعتبار بمقدار الورقة لدى الثالث- البنك أو غيره- و لذلك يعامل على ذمة الدائن الصوري، فيصير هو مدينا للثالث.

ثانيهما- التزام من المدين الصوري بأداء المقدار المذكور لو لم يؤدّ الدائن الصوري الذي صار مدينا حقيقة للشخص الثالث، و هذا العمل مع التخلص من الربا و الشرط الضمني المذكور صحيحان و إن لم يرجع الى الضمان على المذهب الحق.

(مسألة ١) بعد ما كان المتعارف في عمل البنوك و نحوها الرجوع إلى بائع الكمبيالة و إلى من كان توقعه عليها لدى عدم أداء دافعها، و كان معهودا عند جميعهم، كان ذلك التزاما منهم بعهد الأداء عند المطالبة، و يكون لازم المراعاة، نعم مع عدم العلم بذلك لم يلزمه شيء.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٣٩

(مسألة ٢) ما يأخذه البنك أو غيره من المدين عند تأخر الدفع بعد حلول الأجل حرام لا- يجوز أخذه و إن كان بمرضاة المتعاملين.

(مسألة ٣) الكمبيالات و سائر الأوراق التجارية لا مالية لها، و ليست من الأوراق النقدية المعبرة التداول، و المعاملات لا تقع الا بما هو معتمد من المال بموجب تلك الأوراق، و لهذا لا يوجب دفعها الى الدائن براءة ذمة المدين، و لو تلفت في يد شخص أو أتلّفها شخص لم يضمن ضمان التلف و الإتلاف، بخلاف الأوراق النقدية.

(مسألة ٤) الأوراق النقدية لا- يجرى فيها الربا غير القرضي، فيجوز بيع بعضها بزيادة و نقيصة، و لا تتعلق بها الزكاة و لو كان معتمدا النقيدين أي الذهب و الفضة المسكوكين، و لا يجرى فيها حكم بيع الصرف، نعم الأقوى عندي جواز المضاربة بها و عدم جواز التخلص بها من الربا القرضي.

## السرقفلية

وهي على قسمين: حرام و حلال:

فالأول ما لو استأجر محلا- دكانا او دارا او غيرهما- و بعد تمام الاجارة ادعى شيئا بعنوان السرقفلية، فإن الأخذ حرام مؤكدا سواء أخذها من المالك أو غيره، إذ لا حق له بعد تمام الإجارة مع فرض عدم شرط مع المالك.

الثاني: على أقسام:

منها- ما لو استأجر محلا- للتجارة مثلا- في مدة طويلة و كان له حق إيجاره من غيره و اتفق ترقى اجرة المحل في المدة، فله إجارته بمقدار ما استأجره أو اقل، و أخذ مقدار بعنوان السرقفلية لكي يؤجره منه حسب توافقهما.

ومنها- ما لو استأجر دكة مثلا سنة و شرط على المؤجر أن لا يزيد

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤٠

على مبلغ الإجارة إلى عشرين سنة مثلا، و شرط أيضا أنه لو حوّل المكان إلى غيره و هو إلى غيره و هكذا، يعمل المؤجر معه معاملته، ثم اتفق ارتفاع أجرته، فله أن يحول المحل الى غيره، و يأخذ منه مقدارا بعنوان السرقفلية ليحوّل المحل إليه.

ومنها- ما لو شرط على المؤجر في ضمن العقد ان لا يؤجر المحل من غيره و يؤجره منه سنويا بالاجارة المتعارفة في كل سنة، فله اخذ مقدار بعنوان السرقفلية لإسقاط حقه أو لتخية المحل.

(مسألة) للمالك أن يأخذ أي مقدار شاء بعنوان السرقفلية من شخص ليؤجر المحل منه، كما أن للمستأجر في أثناء مدة الاجارة أن يأخذ السرقفلية من ثالث للايجار منه اذا كان له حق الايجار.

## بطاقات اليانصيب

(مسألة ١) بيع بطاقات اليانصيب باطل، و أخذ المال بإزائها حرام موجب للضمان، و كذا أخذ المال بعد اصابه القرعة حرام موجب للضمان الأخذ للمالك الواقعي.

(مسألة ٢) لا- فرق في حرمة ثمن البطاقة بين أن يدفعه الطالب لاحتمال اصابه القرعة باسمه من غير بيع و شراء و بين بيعها و شرائها لهذا الغرض.

(مسألة ٣) لا فرق في الحرمة بين تسمية البطاقات باسم اليانصيب أو باسم الإعانة للمؤسسات الخيرية بعد ما كان العمل هو العمل، و انما التسمية لإغفال المتدينين.

(مسألة ٤) لو أخذ المبلغ بعد اصابه القرعة فإن عرف صاحب الأموال و جب دفعه إليه و إلما فهو من مجهول المالك تجب الصدقة به عن مالكة الواقعي، و الأحوط الاستئذان من الحاكم الشرعي في الصدقة.

زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤١

(مسألة ٥) لا- يجوز على الأحوط- لو لم يكن الأقوى- لمن أخذ المال بعد الاقتراع صرفه و تملكه صدقة عن مالكة و لو كان فقيرا، بل عليه أن يتصدق به على الفقراء.

(مسألة ٦) لا يجوز إعطاء ما أصابته القرعة لفقير و الشرط عليه بأن يأخذ لنفسه شيئا و يرّد الباقي إليه، و ليس للفقير ذلك أيضا، نعم لو أعطاه ما يناسب حاله بلا اشتراط فلا مانع منه.

## التأمين



- (مسألة ١) التأمين عقد واقع بين المؤمن و المستأمن (المؤمن له) بأن يلتزم المؤمن جبر خسارة معينه إذا وردت على المستأمن في مقابل أن يدفع المؤمن له مبلغا او يتعهد بدفع مبلغ يتفق عليه الطرفان.
- (مسألة ٢) يحتاج هذا العقد كسائر العقود الى إيجاب و قبول و يقع بكل لفظ.
- (مسألة ٣) يشترط فيهما كل ما يشترط في سائر العقود، و يشترط في التأمين مضافا إليه أمور.
- الأول- تعيين المؤمن عليه أنه شخص أو مال أو مرض و نحو ذلك.
- الثاني- تعيين طرفي العقد من كونهما شخصين أو شخصا و شركة أو دولة مثلا.
- الثالث- تعيين المبلغ الذي يدفعه المؤمن له الى المؤمن.
- الرابع- تعيين الخطر الموجب للخسارة كالحريق و الغرق و السرقة و غير ذلك.
- الخامس- تعيين الأقساط التي يدفعها المؤمن له لو كان الدفع أقساطا، و كذا تعيين أزمانها.
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤٢
- السادس- تعيين زمان التأمين ابتداءً و انتهاءً.
- (مسألة ٤) لو التزم المؤمن بدفع إضافة على مبلغ التأمين ترغيبا لأهل التأمين فالظاهر أنه لا بأس به.
- (مسألة ٥) لا بأس بإعادة التأمين بأن تطلب بعض شركات التأمين لدى شركات عظيمة أوسع منها التأمين لشركتها التأمينية.

## الراديو و التلفزيون و نحوهما

- (مسألة ١) لهذه الأجهزة الحديثه منافع محللة عقلائية و منافع محرمة غير مشروعة، و لكل حكمه، فيجوز الانتفاع المحلل من الأخبار و المواعظ و نحوهما من الراديو أو إراءة الصور المحللة لتعليم صنعة محللة أو عرض متاع محلل أو إراءة عجائب الخلقه بحرا و برا من التلفزيون، و لا- يجوز الانتفاع المحرم كسماع الغناء و إذاعته و إذاعه ما هو مخالف للشرع المقدس كالأحكام الصادرة من المصادر غير الصالحة المخالفة لأحكام الإسلام و إراءة ما هو مخالف للشرع و مفسد لعقائد الشعب و أخلاقهم و إذاعته.
- (مسألة ٢) لما كان استعمال تلك الآلات في الأمور غير المشروعة شائعا أكثريا بحيث يعدّ غيره نادرا لا أجزى بيعها إلا ممن يطمئن له بعدم استعمالها إلا في المحلل و لا يستعملها في المحرمات، و لا يجعلها في اختيار من يستعملها في المحرمات، كما لا أجزى شراءها إلا في الصورة المتقدمة.
- (مسألة ٣) يحرم استماع الغناء و نحوه من الأجهزة مثل الراديو و غيره سواء أذيعت مباشرة أو بعد تسجيلها في جهاز التسجيل.
- (مسألة ٤) الأحوط ترك النظر إلى ما لا يجوز النظر إليه في مثل التلفزيون، كبدن الأجنبية و شعرها و عورة الرجل.
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤٣

## فروع

- الأول- الأقوى جواز الانتفاع بالدم في غير الأكل، و جواز بيعه للمنفعة المحللة، فما تعارف من بيع الدم في المستشفيات للمرضى و غيرهم لا- مانع منه، فضلا عما إذا صولح عليه، أو نقل حق الاختصاص، و يجوز نقل دم إنسان إلى آخر في صورة الأمن من الضرر و أخذ ثمنه بعد تعيين وزنه بالآلات الحديثه، و مع الجهل لا مانع من الصلح عليه، و الأحوط أخذ المبلغ للتمكين من أخذ

دمه مطلقا لا مقابل الدم، ولا يترك هذا الاحتياط ما أمكن.

الثانى - الأتوى حرمة الذبيحة التى ذبحت بالمكائن الحديثة، و المذبوح بها ميتة نجسة لا يجوز أكلها و لا بيعها و شراؤها، و لا يملك البائع الثمن المأخوذ يازائها.

الثالث - ما تعارف من تسجيل صنعة لمخترعها و منع غيره من التقليد و التكرير لا أثر له شرعا، و لا يجوز منع الغير من التقليد و التجارة بها، و ليس لأحد سلب حق غيره فى التصرف بأمواله و نفسه.

بقيت مسائل كثيرة جدا ذكرنا كثيرا منها فى كتاب تحرير الوسيلة، فمن شاء فليرجع إليه.

و فى الختام نسأل الله جل و علا أن يوفق المسلمين جميعا لتطبيق أحكام الاسلام فى كل مجالات الحياة، انه السميع المجيب.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤٥

بسمه تعالى

## قائمة ملحقة لتوضيح الألفاظ و المصطلحات

١

### الماء الجارى:

الماء النابع من الارض و الجارى على سطحها مثل ماء العين و القنأ.

### الماء القليل:

الماء الذى تقل كميته عن الكرى، و غير النابع فعلا من الارض.

### الماء المضاف:

الماء المأخوذ من شىء ما كماء الورد أو المخلوط بشىء آخر بحيث لا يطلق عليه اسم (ماء) بشكل مطلق. كشراب السكر.

### آلات اللهو:

الأدوات التى تستعمل فى محافل الفجور كالناى و المزمار و غيرهما.

### ابن السبيل:

المسافر الذى انقطعت به الحيل فى السفر.

### الأجزاء و الشرائط:

كل شىء كان انعدامه مضرا بالنسبة لشىء ما يعدّ جزءا له، و كل أمر كان انعدامه يغير الصفة أو الحالة المطلوبة فى الشىء يعدّ شرطا له.

ففقدان الركوع و السجود يخلّ بأصل الصلاة و لكن فقدان الطهارة و حضور القلب يذهبان بصفتي (صحّة) الصلاة و (كمالها) فهي صلاة لكنها غير صحيحة أو غير كاملة.  
فالركوع و السجود يعدّان جزأى الصلاة، و الوضوء شرط الصحّة، و حضور القلب شرط الكمال.  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤٦

### **الاحتلام:**

الوصول الى مرحلة البلوغ (خروج المنى من الانسان).

### **الاحتياط:**

أسلوب للاطمئنان بالوصول الى الواقع المطلوب.

### **الاحتياط اللازم:**

الاحتياط الواجب.

### **الاحتياط المستحب:**

احتياط لم يفت به الفقيه، فلا تلزم مراعاته.

### **الاحتياط الواجب:**

أمر يطابق الاحتياط، و لم يفت الفقيه به، و في مثل هذه المسائل يمكن للمقلد أن يرجع الى فتوى مجتهد آخر.

### **لا يترك الاحتياط:**

هذا الاصطلاح متى ما لم يقترن بفتوى الفقيه يعطى معنى الاحتياط الواجب، و اذا ذكرت معه فتوى الفقيه أعطى معنى التأكيد على حسن الاحتياط.

### **الأحكام الخمسة:**

الوجوب، الاستحباب، الكراهة، الحرمة، الإباحة.

### **الاحوط:**

المطابق للاحتياط.

### **إحياء الارض:**

كأن يقوم شخص بزراعة أرض أو البناء عليها فهو يعدّ أرضاً - كانت ميتة - للاستفادة منها.

## أرباب الخمس:

من يمكنهم الاستفادة من الخمس

## الاستبراء:

السعى لتحقيق الطهارة و عدم التلوث و يستعمل فى:

(١) الاستبراء من البول: وقد ورد توضيحه فى الكتاب.

(٢) الاستبراء من المنى: أى البول بعد خروج المنى للتأكد من عدم وجود بقايا المنى فى

زبداء الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٢٤٧

المجرى.

(٣) استبراء الحيوان الأكل لنجاسة الانسان:

بمعنى منعه من أكلها الى أن يصل الى الاكل الطبيعى و يعتاده.

## الاستحاضة:

اسم لأحد الانواع الثلاثة من الدم الذى تراه المرأة، و هذا الدم إن كان زائدا سُمى استحاضة كثيرة، و إن قلّ سُمى استحاضة

قليلة، و إن كان متوسط المقدار سُمى استحاضة متوسطة. و علامات هذه الاقسام و مقاديرها مبينة فى الكتاب.

## الاستحالة:

تحوّل الشىء من حالة الى أخرى بالنحو الذى يعد شيئا آخر. كأن تحترق الخشب فتصبح رمادا أو يتحول جسد الكلب الميت الى

ملح بعد وضعه مدة طويلة فى الملح.

## الاسترباح:

طلب الربح و الفائدة.

## الاستفتاء:

طلب الفتوى لمعرفة رأى المجتهد فى مسألة ما.

## الاستطاعة:

القدرة على القيام بفريضة الحج من حيث البدن، و المال، و كون الطريق سالكة.

## الاستمناء:

القيام بعمل يؤدي الى خروج المنى.

### فيه اشكال:

بمعنى أن مثل هذا العمل لا يسقط التكليف- فلا يؤتى به، و يمكن الرجوع فى مثل هذا المورد الى مجتهد آخر.

### أظهر:

أكثر ظهوراً، أى أكثر انسجاماً مع الأدلة، و أكثر وضوحاً من حيث أدلة الفتوى.

### الأفشاء:

الانفتاح- بمعنى صيرورة مجرى البول و الحيض، أو مجرى الحيض و مجرى الغائط أو جميعها زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤٨  
مجرى واحداً.

### الأقرب:

أمر يفتى به الفقيه (الا أن تكون فى الكلام قرينه داله على خلاف ذلك).

### الأقوى:

الرأى القوى: أى إنه يفتى به.

### الأموال المحترمة:

الاموال التى يحترم الشرع الاسلامى ملكيتها.

### الأموال الحسبية:

أعمال من قبيل رعاية أموال اليتامى. و يجب أن يتصدى لها المجتهد العادل.

### الإيقاع:

كل قرار يتم من طرف واحد و لا يحتاج للقبول كالطلاق.

### أهل الكتب:

غير المسلمين ممن يتبعون أحد الأنبياء و لهم كتب سماوية كاليهود و النصارى.

ب

### البدعة:

الإتيان بشيء جديد و إدخاله فى الأحكام الإلهية مع كونه ليس منها.

### بعيد:

لا يفتى به.

### ليس بعيد:

هو ما يفتى به (إلا أن تكون فى العبارة قرينه تخالف ذلك).

### بيع المثل بالمثل:

مبادلة شيئين من جنس واحد ببعضهما كبيع الحنطة بالحنطة.

ت

### تأكد حسن الاحتياط:

اشتد طلب الاتيان به.

### التجافى:

حالة بين القعود و القيام كما يفعل المأموم المكلف بالقيام حال قعود الامام للتشهد.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤٩

### التخلى:

الذهاب الى المرضاض.

### التخميس:

إخراج الخمس.

### التروى:

التأمل - كما فى التأمل المطلوب عند الشك فى عدد الركعات.

## التذكية:

ذبح الحيوان أو القضاء عليه بالأسلوب الشرعى.

## التسيحات الأربع:

سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر.

## تسيح الزهراء (ع):

التكبير ٣٤ مرة، و الحمد لله ٣٣ مرة، و سبحان الله ٣٣ مرة.

## التسمية:

التلفظ باسم الله.

## التقاص:

المقاصّة: أخذ مال المدين فى قبال ما عليه من دين.

## التقليد:

التبعيـة لآراء المجتهد. (العمل طبق فتواه).

## تكبير الإحرام:

التكبيره التى تفتح بها الصلاة.

## التلقيح:

إدخال نطفة الرجل - بوسيلة ما كالإبرة و غيرها- إلى رحم المرأة.

## التملك بضمان:

كأن يستقرض إنسان مبلغا فانه يملكه ضامنا أداءه.

## تنزيل الكمبيالة (الخصم):

معاوضة الكمبيالة بمبلغ أقل من اعتبارها.

## تيمم الجبيرة

تيمم الشخص الذي وضعت على محال التيمم منه جبيرةً.

ث

### الثثان:

تبخر ثلثى ماء العنب و الزبيب بالغليان، و هو مقدمةً لحلية شربه.  
زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٥٠

-ج-

### الجاعل:

من يقوم باجراء عقد ما (تراجع كلمة الجعالة).

### الجاهل القاصر:

الجاهل غير المقصر كالذى يعيش ظروفًا لا تدعه يعرف معها حكم الله، أو ربما لا يتصور نفسه جاهلاً.

### الجبيرة:

الدواء الذى يوضع على محل الجرح، أو القماش الذى يلف على محل الجرح و الكسر.

### الجنب:

من خرج منه المنى، أو مارس العمل الجنسى من الجنسين.

### الجعالة:

عقد يلتزم فيه الشخص لمن يقوم بتأدية عمل ما بدفع أجره معينه له. كأن يقول: من يعثر على ضالتي أعطيه عشرة دنانير، و يسمّى هذا بالجاعل و من يقوم بأداء العمل ب (العامل).

### الجلال:

الحيوان الذى اعتاد الأكل من نجاسة الانسان.

### الجماع:

مزاولة العمل الجنسى (الاتصال الجنسى).

### الجهر:



رفع الصوت.

-ح-

### الحائض:

المرأة في عاداتها الشهرية.

### الحاكم الشرعي:

المجتهد الذي ينفذ حكمه طبق الموازين الشرعية.

### الحج:

زيارة بيت الله الحرام و أداء المناسك فيه.

### الحج النيابة:

القيام بالحج نيابة عن الغير.

### الحدث الأصغر:

كل أمر يوجب الوضوء: كالبول و الغائط و الريح و النوم ...

### الحدث الأكبر:

كل أمر يوجب الغسل للصلاة كالاغتلام و الجماع و الحيض.

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٥١

### حدّ الترخّص:

حدّ من المسافة لا يسمع فيه أذان محل الإقامة، و لا ترى فيه الجدران.

### الخرج:

المشقة و الصعوبة.

### الحضر:

المكان الذي يحضر فيه الانسان (الوطن).

## الحنوط:

تطليخ الجبهة- و كذلك راحتي اليدين، و الركبتين و رأسى الإبهامين فى رجلى الميت- بالكافور.

## الحوالة:

إرجاع الدائن إلى شخص آخر ليستوفى دينه منه.

## الحيض:

العادة الشهرية للمرأة.

## -خ-

### لا يخلو من قوة: لا يخلو من وجه:

هو مورد الفتوى (الا أن تكون فى الكلام قرينة على خلافه).

## الخمس:

خمس الأرباح و غيرها و يجب دفعه وفق التفصيلات المذكورة فى بابه.

## الخيار:

اختيار فسخ المعاملة- و يأتى هذا فى أحد عشر موردا لطرفى المعاملة أو لأحدهما.

## -د-

## الدائمة:

المرأة التى أصبحت زوجة للرجل بعقد غير مؤقت.

## الدبر:

المقعد (المخرج).

## الدفاع:

المقاومة أمام العدو.

## الديئة:

المال الذى يدفع فى قبال دم المسلم أو النقص البدنى الوارد عليه.

زبدء الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٢٥٢

- ذ -

### الذبح الشرعى:

ذبح الحيوانات مع رعاىء الموازين الشرعية (الكلب و الخنزير و بعض الحيوانات الأخرى لا تقبل الذبح الشرعى).

### الذمة:

العهدء.

### الذمى:

الكافر من أهل الكتاب- مثل اليهود و النصارى- و الذى يعيش فى بلاد المسلمين و تحميه الدولة الاسلامىة فى قبال التزامه بتعهداته.

- ر -

### ربا القرض:

الاضافة التى تشترط ضمن عقد القرض.

### ربح السنة:

ما يربحه الانسان خلال سنة.

### الرضاعى:

العلاقة الحاصلة من الارتضاع من تدى واحد.

### الركن و جمعه أركان:

الجزء الأساس- المقطع الأساسى من العبادة.

### الركوع:

الانحناء (أحد أركان الصلاة التى ينحنى فيها المصلى حتى تصل كفاه الى ركبتيه).

### الرهن:

ايداع مال لدى الدائن لغرض أن يقوم هذا بالاستفادة من الشيء المرهون لاستيفاء ماله المقترض ان لم يتم المقترض (المدين) بدفعه.

## رِبْيَةٌ:

ترديد، شبهة.

## - ز -

### الزائد على المؤنثة:

الزائد على المصارف.

## الزكاة

النمو- الطهارة من التلوث- مقدار معين من أموال الانسان الخاصة (الموارد التسعة) و يجب-

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٥٣

اذا بلغ النصاب المعين- أن يصرف في موارده المشخصة.

## زكاة الفطرة

و مقدارها ٣ كغم من الحنطة او الشعير أو الذرة أو غير ذلك او ما يعادلها من مال. و يجب ان تدفع بمناسبة عيد الفطر للفقراء، أو تصرف في الموارد الأخرى التي تصرف فيها الزكاة.

## - س -

### السجود:

وضع الجبهة و الراحتين و الركبتين و رأسى إبهامى الرجلين على الارض خشوعاً لله.

### سجدة السهو:

و هى السجدة التى يأتى بها المصلّى فى قبال ما حدث منه من اشتباه فى الصلاة.

### سجدة الشكر:

وضع الجبهة على الارض شكراً لنعم الله.

### سجدة التلاوة

هناك (١٥) آية قرآنية على من يقرأها أو يسمعها أن يسجد فوراً لله تعالى، أربعة موارد منها واجبة و (١١) مورداً مستحبةً. و مواردُها كما يلي:-

### موارد السجدة المستحبة:

- (١)- ج ٩ سورة الاعراف. آخر آية من السورة.
- (٢)- ج ١٣ سورة الرعد. الآية: ١٥.
- (٣)- ج ١٤ سورة النحل. الآية: ٤٩.
- (٤)- ج ١٥ سورة الاسراء. الآية: ١٠٧.
- (٥)- ج ١٦ سورة مريم. الآية: ٥٨.
- (٦)- ج ١٧ سورة الحج. الآية: ١٨.
- (٧)- ج ١٧ سورة الحج. الآية: ٧٧.
- (٨)- ج ١٩ سورة الفرقان. الآية: ٦٠.
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٥٤
- (٩)- ج ١٩ سورة النمل. الآية: ٢٥.
- (١٠)- ج ٢٣ سورة ص. الآية: ٢٤.
- (١١)- ج ٣٠ سورة الانشقاق. الآية: ٢١.

### موارد السجدة الواجبة:

- (١)- ج ٢١ سورة السجدة. الآية: ١٥.
- (٢)- ج ٢٤ سورة فصلت. الآية: ٣٧.
- (٣)- ج ٢٧ سورة النجم. آخر آية من السورة.
- (٤)- ج ٣٠ سورة العلق. آخر آية من السورة.

### السقط:

الجنين الذي يخرج من الرحم قبل اكتمال نموه أو يخرج ميتاً.

### السؤر:

المتبقى من الماء و الطعام فى الإناء.

## الشخص:

عصا أو غيرها تنصب على الأرض لتعيين الظهر من خلال وضع ظلها.

## الشارع:

مشرع الشريعة الإسلامية: الله تعالى، مبلغ الحكم الإلهي: هو النبي (ص).

## شروط الذمة:

الشروط التي يجب ان يلتزم بها أهل الكتاب في بلاد المسلمين لكي يضمن لهم احترام أرواحهم و أموالهم في ظل الحكم الإسلامي.

- ص -

## صاع:

كيل يساوي في الوزن ٣ كيلوغرامات تقريبا.

## الصلح:

اتفاق طرفين على تنازل أحدهما عن مال أو حق لصالح الطرف الآخر لقاء شيء ما.  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٥٥

## الصيغة:

الكلمات التي بها يتحقق العقد و الايقاع.

- ض -

## الضامن:

من يتحمل مسؤولية الضمان.

- ط -

## الطلاق:

الخلاص ... قطع العلاقة الزوجية طبق ضوابط خاصة.

## الطلاق البائن:

الطلاق الذى لا يحق للرجل بعده أن يرجع الى زوجته. (و لمعرفة مواردہ يراجع باب الطلاق).

### **طلاق الخلع:**

طلاق المرأة التى لا ترغب فى زوجها فتبذل له مهرها أو مالها ليطلقها (تراجع مسائل الطلاق).

### **الطلاق الرجعى:**

الطلاق الذى يحق للرجل فيه أن يرجع الى زوجته فى العدة.

### **طلاق المبرأة:**

الطلاق الذى لا يرغب فيه أى من الزوجين فى الآخر فتبذل المرأة مقداراً من مالها ليتم الطلاق.

### **طواف النساء:**

آخر طواف فى الحج و العمرة المفردة و يؤدى تركه الى استمرار حرمة الاتصال الجنىسى على غير الطائف.

### **الطهارة:**

النظافة- حالة معنوية ينتجها الوضوء أو الغسل أو التيمم فى الانسان.

### **هو الظاهر:**

أى محل الفتوى (إلا أن تكون فى الكلام قرينة على خلافه).

### **الظهر الشرعى:**

وقت أذان الظهر حيث ينمحي ظل الشاخص أو يصل حده الأدنى و تتفاوت ساعاته باختلاف

زبداء الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٢٥٦

الفصول و الآفاق.

### **-ع-**

### **العادة الشهرية:**

حالة الحيض.

### **العارية:**

إعطاء الشخص ماله لآخر لكي يستفيد منه مؤقتا و بدون عوض.

### **العامل:**

- (١)- من يعمل بعقد الجعالة.
- (٢)- من يتصدى لجمع الزكاة و حسابها و تقسيمها و ما يرتبط بالزكاة.
- (٣)- الأجير.

### **عرق الجنب من الحرام:**

العرق الذى يحصل بعد الممارسة الجنسية غير المشروعة أو الاستمنا.

### **العزل:**

- (١)- إنزال المنى خارج الرحم لمنع انعقاد النطفة.
- (٢)- خلع الوكيل (أو المأمور) من عمله كخلع الوصى او المتولى الخائن من قبل الحاكم الشرعى.

### **العقد المؤقت:**

عقد الزواج المقيد بوقت و مهر معينين.

### **العمرة:**

يراجع بابها فى أوائل كتاب الحج.

### **العنين:**

الرجل الذى لا يستطيع ممارسة الأمور الجنسية.

### **العورة:**

القبل و الدبر لدى الجنسين من الانسان.

### **العهد:**

تعهد الانسان لله بصيغته معينة للقيام بعمل حسن أو ترك عمل قبيح.

### **عيد الفطر:**

اليوم الأول من شهر شوال. و هو أحد العيدين الاسلاميين الكبيرين.



## عيد الأضحى:

اليوم العاشر من شهر ذى الحجة. و هو العيد  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٥٧  
الاسلامى الثانى.

## الغرض العقلاني:

الهدف الذى يرتضيه العقلاء.

## الغسالة:

ما يقطر من الشىء بعد غسله، أو ينزل عند العصر.

## الغسل:

غسل البدن بنحو خاص. و هو ترتيبى و ارتماسى.

## الغسل الواجب:

(١) - غسل الجنابة (٢) - غسل الحيض (٣) - غسل النفاس (٤) - غسل الاستحاضة (٥) - غسل مس الميث (٦) - غسل الميت (٧) - الغسل  
الذى يجب بنذر أو قسم و شبهه.

## الغسل المستحب:

كل غسل يثاب الانسان على عمله دون إلزام.  
كغسل الجمعة.

## الغسل الارتماسى:

و يعنى الدخول فى الماء ليحيط الماء بكل البدن فى آن واحد و ذلك بنية الغسل.

## الغسل الترتيبى:

و يعنى أن ينوى الغسل ثم يغسل رأسه و رقبته ثم الجانب الأيمن من بدنه ثم الجانب الأيسر.

## غسل الجبيرة:

الغسل الذى يتم مع وجود حاجب على جزء من البدن لكسر أو جرح فيجب أن يتم على النحو الترتيبى.

## الغش:

الخيانة: كخاط شيء قليل الثمن بشيء كثير الثمن للخداع.

## الغصب:

الاستيلاء غير المشروع على أموال الغير و حقوقهم.

## - ف -

## الفتوى:

رأى المجتهد فى المسائل الشرعية.  
زبداء الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٢٥٨

## الفجر:

بياض الصبح.

## الفجر الاول و الثانى:

عند قرب أذان الصبح يظهر بياض فى الافق متجها الى الأعلى و يسمى بالفجر الاول، و عند ما ينتشر يسمى بالفجر الثانى و هو أول وقت صلاة الصبح.

## الفجر الصادق:

هو الفجر الثانى.

## الفجر الكاذب:

هو الفجر الاول.

## فرادى:

الصلاة منفردا لا جماعة.

## الفرج:

عورة الانسان (الرجل و المرأة: القبل و الدبر).

## الفقاع:

ماء الشعير المأخوذ بطريقة خاصة (البيرة).

### **الفقير:**

المحتاج، من لا يملك ما يسد به مؤنثه سنته هو و عياله، و لا يملك ما يدر عليه يوميا ما يحتاجه.

### **فى سبيل الله:**

كل عمل خير تعود منفعتة على المسلمين كبناء مسجد أو فتح طريق.

### **-ق-**

### **القبل:**

العضو الجنسى الإمامى للانسان.

### **القرار الضمنى:**

ما يتفق عليه من أمر ضمن العقد.

### **القرار الصورى:**

الشكل الظاهرى للعقد.

### **القرينة:**

العلامة.

### **القسم:**

أن يقسم (يحلف) بأحد أسماء الله للقيام بأمر مستحسن أو تركه.

### **قصد الإقامة:**

أن يعزم المسافر على البقاء عشرة أيام أو أكثر فى محل واحد.

### **قصد الإنشاء:**

أن يعزم على ايجاد أمر اعتبارى كالبيع و الشراء

زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٢٥٩

و غيره أثناء أداء الكلمات المتعلقة به.

### قصد القرية:

أن ينوى التقرب بالعمل الى الله تعالى.

### قصد الوجه:

قصد عنوان الحكم الخاص للعمل مثل قصد وجوب الصلاة الواجبة، و قصد استحباب صلاة الليل.

### القضاء:

(١)- الاتيان بعمل فات عنه فى وقته.

(٢)- الفصل فى القضايا.

### القنوت:

الخشوع أمام الله. يستحب بعد انتهاء القراءة فى الركعة الثانية أن يرفع يديه الى مستوى وجهه ثم يدعو.

### القوى:

المحكم (كناية عن الفتوى).

### القيام المتصل بالركوع:

القيام الذى يؤديه المصلّى فى آخر لحظة قبل الركوع. و هو ركن للصلاة.

### القىء:

ما يفرغه الانسان من فمه من المواد المتجمعة فى المعدة.

### القيّم:

المشرف- من يشرف على أمور يتيم و غيره على أساس من الوصية أو حكم حاكم الشرع.

### [ك]

### الكافر:

من لا يعتقد بالتوحيد أو النبوة أو المعاد يوم القيامة أو بأحدها فيشمل:

- (١) - من ينكر وجود الله.
- (٢) - من يجعل لله شريكا.
- (٣) - من لا يؤمن بنبوة النبي محمد (ص).
- (٤) - من يشك في هذه الامور.
- (٥) - من ينكر أمرا واضحا في الدين بحيث يعنى ذلك انكار الله و الرسول.  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦٠

### **الكافر الحربى:**

الكافر الذى يعيش حالة حرب ضد المسلمين.

### **الكافر الذمى:**

الكتابى الذى يعيش فى بلاد المسلمين ملتزما بشرائط الذمة.

### **كثير الشك:**

من يشك كثيرا.

### **كشف الخلاف:**

انكشاف ما يخالف الشيء.

### **الكفارة:**

العمل الذى يجب أن يقوم به الشخص لجبر ذنب صدر منه.

### **كفارة الجمع:**

الكفارات الثلاث (صوم ستين يوما، إطعام ستين فقيرا، و اعتاق عبد).

### **الكفالة:**

أن يضمن أحدا و يتحمل مسئوليته.

[ل]

### **اللازم:**

الواجب.

## لازم الوفاء:

يجب الالتزام به.

-م-

## المباح:

كل فعل لا يمدحه الشارع أو يذمه.

## المبتدئ:

المرأة التي تدخل أول عادة شهرية.

## المبطلات:

الامور التي تبطل العبادة.

## المتعة:

عقد الزواج الموقت.

## المتنجس:

كل شيء هو بطبعه طاهر، و لكنه تنجس على أثر التماس المباشر أو غير المباشر مع الشيء النجس.

## المتنن:

السلعة التي قيمت - المباعه - التي عرضت للبيع.

## المجتهد:

الذي بلغ مرتبة الاجتهاد في فهم الاحكام الإلهية. بمعنى أنه امتلك قدرة علمية يستطيع معها أن يستنبط أحكام الاسلام من زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦١ الكتاب و السنة.

## المجتهد الجامع للشرائط:

المجتهد الذي حاز شروط المرجعية في التقليد.

## مجهول المالك:

المال الذى لا يعلم مالكة.

### المجزى:

الكافى - المسقط للتكليف.

### المحرم:

أقارب الانسان الذين يحرم عليه التزوج بهم مطلقا كالأم و الأخت و غيرهما.

### المحرم:

الذى دخل فى إحرام الحج أو العمرة.

### محل إشكال:

أى صحته مشكلة (يستطيع المقلد أن يراجع فى هذا المورد مجتهدا آخر).

### محل تأمل:

يجب الاحتياط هنا (يستطيع المقلد أن يراجع فى هذا المورد مجتهدا آخر).

### المد:

الكيلى المعادلة لثلاثة أرباع الكيلو غرام تقريبا.

### المدى:

الرطوبة الحاصلة بعد الملاعبة الجنسية.

---

خمينى، سيد روح الله موسى، زبده الأحكام (للإمام الخمينى)، در يك جلد، سازمان تبليغات اسلامى، تهران - ايران، اول، ١٤٠٤ هـ ق

زبده الأحكام (للإمام الخمينى)؛ ص: ٢٦١

### المرتد:

المسلم المنكر لله و الرسول أو لضرورى من ضروريات الدين بما يرجع الى إنكار الله و الرسول

### المرتد الفطرى:

من يولد من أب أو أم أو أبوين مسلمين و يكون مسلما ثم يكفر.

### **المرتد الملى:**

من يولد من أب و أم غير مسلمين ثم يظهر كفره ثم يسلم ثم يكفر.

### **المزارعة:**

عقد بين مالك الارض و الزارع يمنح المالك - على أساس منه - الزارع نسبة من المحصول الزراعى لقاء خدمة يقدمها.

### **المساقاة:**

عقد بين صاحب البستان و البستاني يقوم بموجبه هذا الأخير بسقى و رعاية الأشجار، و يأخذ فى زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦٢  
قباله مقدارا معيناً من ثمار البستان.

### **المستحاضة:**

المرأة فى حالة الاستحاضة.

### **المسكين:**

من كان أشدّ حالا من الفقير.

### **المسكرات:**

ما يسكر الانسان.

### **المصالحة:**

توافق بين طرفين.

### **المضطربة:**

المرأة التى لم تنتظم عاداتها الشهرية.

### **المضمضة:**

تحريك الماء فى الفم.

### **معاملة السلف: (أو بيع السلف):**



المعاملة التي يكون فيها الثمن نقداً و المثلث نسيئاً مؤجلاً الى مدّة و هي على العكس من معاملة (النسيئة).

### **التمييز:**

الطفل الذي يميز الحسن من القبيح.

### **الموالة:**

المتابعة المباشرة.

### **ن-**

### **الناسية:**

المرأة التي نسيت وقت عاداتها الشهرية.

### **النافلة – النوافل:**

الصلاة المستحبة.

### **النوافل اليومية:**

٣٤ ركعة مستحبة في كل يوم. و يوم الجمعة تصير ٣٨ ركعة (راجع باب النوافل).

### **النصاب:**

الحدّ المعين.

### **نصاب الزكاة:**

الحد المعين لكل مورد من موارد الزكاة و الذي اذا بلغه المورد وجبت الزكاة.

### **نظر الربية:**

النظر الذي يدعو الى سوء الظن - النظر الذي يتضمن الافتتان.

### **النفاس:**

الدم الذي يخرج بعد الولادة من رحم المرأة.

### **النكاح:**

الزواج.  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٤٣

- و -

## الواجب:

### إشارة

كل أمر الزامى الفعل من قبل الشارع.

### اقسامه:

#### الأصلي (النفسي):

الواجب الذي له أصالته في الوجوب. كالصلاة.

#### التبعي (الغيري):

الواجب الذي صار واجبا لأجل واجب آخر.  
كغسل الجنابة لأداء الصلاة.

#### التعدي:

الواجب الذي يعتبر فيه قصد القرية. (كالعبادات)

#### التوصلي:

الواجب الذي لا يعتبر فيه قصد القرية. (كأداء الدين).

#### التعيني:

الواجب الذي تعلق به الوجوب بنفسه كالصوم.

## التخييري:

الواجب الذي يتردد الوجوب بينه وبين غيره كأقسام كفارة الإفطار. (صوم ٦٠ يوماً، إطعام ٦٠ مسكيناً، عتق رقبة).

## العيني:

الواجب على كل فرد. (كالصلاة).

## الكفائي:

الواجب الذي لو قام به البعض بحد الكفاية سقط عن الآخرين. (كغسل الميت).

## المعلق:

الواجب الذي حل وجوبه ولم يحن وقت أدائه.  
(كالمستطيع للحج يجب عليه الحج و يكون الأداء في ذي الحجة).

## المنجز:

الواجب الذي يتحد فيه زمان الوجوب و الاداء.  
(كالصوم).

## المطلق:

الواجب الذي يجب في كل ظرف كان.  
(كالصلاة).

## المشروط:

الواجب الذي لا يجب إلّا في ظروف خاصة.  
(كالحج يجب عند الاستطاعة).

زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦٤

## الموسع:

الواجب الذى يكون وقت أدائه واسعاً.  
(كصلاة الظهر).

## المضيق:

الواجب الذى له وقت غير موسع. (كالصوم فى رمضان).

## الودى:

الرطوبة التى قد تشاهد بعد البول.

## الوديعة:

الأمانة.

## الوذى:

الرطوبة التى قد تشاهد بعد المنى.

## الوصى:

من عليه مسئولية القيام بالوصية.

## الوصية:

ما يوصى به الانسان من أعمال ينبغى أن تؤدى عنه بعد موته.

## الوطن:

المحل الذى يختاره الإنسان للإقامة و العيش.

## الوطء:

كناية عن ممارسة العمل الجنسى.

## الوقف:

المال الذي أخرج عن الملكية الشخصية و جعلت منفعتة لأفراد مخصوصين أو للأموال الخيرية.

## الوكالة:

إيكال الإنسان أمر القيام بعمل يمكنه شرعا أن يقوم به إلى شخص آخر.

## الوكيل:

من أو كل إليه القيام بعمل الآخرين.

## الولي:

من أسندت إليه مسئولية الإشراف على شخص من قبل الشارع كالأب و الجد و الحاكم الشرعي

## - ي -

## اليأسه

المرأة التي لم تعد تحيض لكبر السن.  
زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦٥

## الفهرست

الموضوع الصفحة

مقدمة الناشر. ١

مقدمة في الاجتهاد و التقليد. ٢

كتاب الطهارة: ٥

\* المياه. ٥

\* أحكام التخلي. ٧

\* الاستنجاء. ٨

\* الاستبراء. ٩

الوضوء:

\* واجبات الوضوء. ١٠

\* شرائط الوضوء. ١١

\* موجبات الوضوء. ١٣

\* غايات الوضوء. ١٤

\* أحكام الخلل في الوضوء. ١٥

- \* وضوء الجبيرة. ١٥
- الاغسال: ١٧ \* غسل الجنابة ١٧
- \* واجبات الغسل. ١٨
- \* دم الحيض. ٢٠
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦٦
- الموضوع الصفحة
- \* أحكام الحيض. ٢٣
- \* الاستحاضة. ٢٤
- \* النفاس. ٢٥
- \* غسل مس الميت. ٢٦
- \* أحكام الاموات. ٢٧
- \* غسل الميت. ٢٧
- \* كيفية غسل الميت. ٢٨
- \* تكفين الميت. ٢٩
- \* الحنوط. ٣٠
- \* الآداب و السنن. ٣١
- \* الصلاة على الميت. ٣١
- \* كيفية صلاة الميت. ٣٢
- \* الدفن. ٣٣
- الاغسال المندوبة: ٣٤
- التيتم: ٣٤
- \* مسوغات التيمم. ٣٤
- \* فيما يتيم به. ٣٦
- \* كيفية التيمم. ٣٦
- \* أحكام التيمم. ٣٧
- النجاسات: ٣٨
- \* احكام النجاسات. ٤٠
- \* ما يعفى عنه فى الصلاة. ٤١
- المطهرات: ٤٢
- الأوانى. ٤٤
- كتاب الصلاة: ٤٥
- \* اعداد الفرائض و غيرها. ٤٥

- \* أوقات الفرائض. ٤٦
- \* القبلة. ٤٧
- \* السترو الساتر. ٤٨
- زبداء الأحكام (للإمام الخمينى)، ص: ٢٦٧
- الموضوع الصفءة
- \* المكان ٤٩
- \* الأذان و الإقامة. ٥٢
- \* حضور القلب. ٥٣
- أفعال الصلاة: ٥٣\* النية. ٥٣
- \* تكبيره الاحرام. ٥٥
- \* القيام. ٥٥
- \* القراءة و الذكر. ٥٦
- \* الركوع. ٥٧
- \* السجود. ٥٨
- \* التشهد. ٦٠
- \* التسليم. ٦٠
- \* الترتيب. ٦١
- \* الموالاه. ٦١
- \* القنوت. ٦٢
- \* التعقيب. ٦٢
- \* مبطلات الصلاة. ٦٢
- \* صلاة الآيات. ٦٤
- \* الخلل الواقع فى الصلاة. ٦٥
- \* الشك. ٦٦
- \* الشك فى عدد ركعات الفريضة. ٦٧
- \* الشكوك التى لا اعتبار بها. ٦٩
- \* الظن. ٧٠
- \* ركعات الاحتياط. ٧٠
- \* الأجزاء المنسية. ٧١
- \* سجود السهو. ٧١
- \* صلاة القضاء. ٧٢
- \* صلاة الاستيجار. ٧٤

- \* صلاة العيدين. ٧٥
- \* صلاة المسافر. ٧٦
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦٨
- الموضوع الصفحة
- \* قواطع السفر. ٧٩
- \* أحكام المسافر. ٨١
- \* صلاة الجماعة. ٨٢
- \* شرائط الجماعة. ٨٣
- \* أحكام الجماعة. ٨٥
- \* شرائط إمام الجماعة. ٨٦
- \* صلاة الجمعة. ٨٧
- \* شرائطها. ٨٧
- \* فيمن تجب عليه. ٨٩
- \* وقتها. ٨٩
- \* فروع. ٩٠
- كتاب الصوم: ٩٠
- \* النية. ٩٠
- \* ما يجب الإمساك عنه. ٩٢
- \* ما يترتب على الإفطار. ٩٤
- \* شرائط صحة الصوم. ٩٦
- \* طريق ثبوت الهلال. ٩٧
- \* قضاء صوم شهر رمضان. ٩٨
- كتاب الاعتكاف: ٩٩
- \* شروطه. ٩٩
- \* أحكام الاعتكاف. ١٠١
- كتاب الحج: ١٠٢
- \* شرائط وجوب حجة الاسلام. ١٠٢
- \* الحج المندوب. ١٠٣
- \* أقسام العمرة. ١٠٣
- \* أقسام الحج. ١٠٣
- \* صورة حج التمتع اجمالاً. ١٠٣
- \* المواقيت. ١٠٥



- \* الاحرام. ١٠٥
- \* تروك الاحرام. ١٠٦
- زبده الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٦٩
- الموضوع الصفحة
- كتاب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر: ١٠٦
- \* أقسامهما و كيفية وجوبهما. ١٠٧
- \* شرائط وجوبهما. ١٠٨
- \* مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر. ١٠٩
- \* خاتمة فيها مسائل. ١١١
- كتاب الزكاة: ١١٢
- \* من تجب عليه الزكاة. ١١٢
- \* ما تجب فيه الزكاة. ١١٣
- \* النصاب. ١١٣
- \* السوم (الرعى). ١١٤
- \* الحول. ١١٤
- \* الشرط الاخير. ١١٥
- \* ما يؤخذ في الزكاة. ١١٥
- \* زكاة النقدين. ١١٦
- \* زكاة الغلات. ١١٧
- \* ما تأخذه الدولة. ١١٨
- \* اخراج المؤمن. ١١٩
- \* تتمه. ١٢٠
- \* أصناف المستحقين للزكاة و مصارفها. ١٢١
- \* أوصاف المستحقين. ١٢٣
- \* بقية أحكام الزكاة. ١٢٤
- \* زكاة الفطرة. ١٢٦
- \* جنس زكاة الفطرة. ١٢٧
- \* مقدارها. ١٢٧
- \* وقت وجوبها. ١٢٧
- \* مصرفها. ١٢٨
- كتاب الخمس: ١٢٨
- \* ما يجب فيه الخمس. ١٢٩

\* مصرف الخمس. ١٣٣

الدفاع: ١٣٥

\* القسم الاول. ١٣٥

زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٧٠

الموضوع الصفحة

\* القسم الثاني. ١٣٦

كتاب المكاسب و المتاجر: ١٣٧

\* مقدمة. ١٣٧

كتاب البيع: ١٤٠

\* شروط البيع: شرائط المتعاقدين. ١٤١

\* شروط العوضين. ١٤٢

\* الخيارات. ١٤٣

\* النقد و النسيئة. ١٤٧

\* الربا. ١٤٧

\* بيع الصرف. ١٤٩

\* بيع السلف. ١٤٩

\* بيع الثمار. ١٥٠

\* الإقالة. ١٥١

\* الشفعة. ١٥٢

الصلح: ١٥٣

الإجارة: ١٥٣

المضاربة: ١٥٦

الوديعة: ١٥٧

الجعالة: ١٥٨

العارية: ١٥٨

الشركة: ١٥٩

\* القسمة. ١٦٠

المزارعة: ١٦١

المساقاة: ١٦٢

الدين: ١٦٣

القرض: ١٦٤

الرهن: ١٦٦

- الحجر: ١٦٧
- \* الصغر. ١٦٧
- \* السفه. ١٦٨
- \* الفلس. ١٦٩
- زبداء الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٧١
- الموضوع الصفحة
- \* المرض. ١٧٠
- الضمان: ١٧١
- الحوالة: ١٧٢
- الكفالة: ١٧٣
- الوكالة: ١٧٤
- الهيئة: ١٧٥
- الوقف: ١٧٦
- الحبس: ١٨٠
- الصدقة: ١٨٠
- الوصية: ١٨١
- النذر: ١٨٢
- الصيد و الذباجة: ١٨٣
- \* الذباجة: ١٨٥
- الأطعمة و الأشرية: ١٨٧
- \* الحيوان. ١٨٧
- \* غير الحيوان. ١٨٩
- الغصب: ١٩٠
- اللقطة: ١٩٢
- \* لقطة الحيوان. ١٩٢
- \* لقطة غير الحيوان. ١٩٣
- النكاح: ١٩٥
- \* عقد النكاح. ١٩٦
- \* أولياء العقد. ١٩٨
- اسباب التحريم: ١٩٩
- \* النسب. ١٩٩
- \* الرضاع. ١٩٩

- \* المصاهرة و ما يلحق بها. ٢٠١
- \* سائر أسباب التحريم. ٢٠٢
- \* النكاح المنقطع. ٢٠٣
- \* العيوب الموجبة لخيار الفسخ. ٢٠٤
- \* المهر. ٢٠٥
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٧٢
- الموضوع الصفحة
- \* القسم و النشوز و الشقاق. ٢٠٦
- \* أحكام الأولاد و الولادة. ٢٠٨
- \* النفقات. ٢٠٩
- كتاب الطلاق: ٢١١
- \* شروطه. ٢١١
- \* صيغته الطلاق. ٢١٢
- \* أقسام الطلاق. ٢١٣
- \* العدد. عدّة الفراق. ٢١٣
- \* عدّة الوفاة. ٢١٤
- \* عدّة وطء الشبهة. ٢١٥
- \* الرجعة. ٢١٥
- \* الخلع و المبرأة. ٢١٧
- الموارث: ٢١٨
- \* موجبات الإرث. ٢١٨
- \* موانع الارث. ٢١٩
- \* حجب النقصان. ٢٢٠
- \* سهام الإرث. ٢٢١
- \* العول و التعصيب. ٢٢١
- \* فروع. ٢٢٢
- القضاء: ٢٢٣
- \* صفات القاضى. ٢٢٣
- \* وظائف القاضى. ٢٢٣
- \* شروط سماع الدعوى. ٢٢٤
- \* جواب المدعى عليه. ٢٢٤
- \* أحكام الحلف. ٢٢٦

- \* أحكام اليد. ٢٢٦
- \* القاضى. ٢٢٦
- أحكام المقاصّة: ٢٢٧
- الشهادات: ٢٢٨
- \* صفات الشهود. ٢٢٨
- \* ضابطه الشهادة. ٢٢٨
- زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، ص: ٢٧٣
- الموضوع الصفحة
- أقسام الحقوق: ٢٢٩
- \* فروع. ٢٣٠
- الحدود: ٢٣٠
- القصاص: ٢٣١
- \* شرائط القصاص. ٢٣٢
- \* فيما يثبت به القصاص. ٢٣٣
- \* استيفاء القصاص. ٢٣٣
- \* قصاص ما دون النفس. ٢٣٤
- الديات: ٢٣٤
- \* دية الاعضاء. ٢٣٦
- بعض المسائل المستحدثة: ٢٣٨
- \* الكمبيالات. ٢٣٨
- \* السرقة. ٢٣٩
- \* بطاقات اليانصيب. ٢٤٠
- \* التأمين. ٢٤١
- \* الراديو و التلفزيون و نحوهما. ٢٤٢
- \* فروع. ٢٤٣
- قائمة ملحقة لتوضيح الالفاظ و المصطلحات: ٢٤٥
- الفهرست: ٢٤٥

---

خميني، سيد روح الله موسوي، زبدة الأحكام (للإمام الخميني)، در يك جلد، سازمان تبليغات اسلامي، تهران - ايران، اول،

١٤٠٤ هـ ق

جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَيْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَسَادِرُ الْيَحَار - فِي تَلْخِصِ بَحَارِ الْأَنْوَارِ، لِلْعَلَامَةِ فِيضِ الْإِسْلَامِ، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخِ الصَّدُوقِ، الْبَابُ ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمة" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحدًا من جهايدة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولا سيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحه صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسة و طريقة لم ينطفيئ مصباحها، بل تتبج بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمة" للتحرر الحاسوبي - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: ديبته، ثقافته و علميته...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الشفطين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشبب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب التافعة - مكان البلايئ المبتذله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - يباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلامية، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشببها المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمة" [www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com) و عدة مواقع أخر

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كسك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد"/ ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق" و فائى "بنايه" القائميّه

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

البريد الإلكتروني: [Info@ghaemiyeh.com](mailto:Info@ghaemiyeh.com)

المتجر الإلكتروني: [www.eslamshop.com](http://www.eslamshop.com)

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية والمبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميته، و غير ربحيته، اقتصيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكتها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحالية و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمه) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الاعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكل احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله وليّ التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية

WWW

للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩